المناضل-ة

Almounadila

عمالية • نسوية • شبيبية • أممية

جريدة شهرية- مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 64 – مايو 2016 - الثمن 5 داهم

للتواصل معنا:
mounadila2004@yahoo.fr
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

فاتح مايو 2016

تقرأون ضمن هذا العدد متابعة للنضالات العمالية والشعبية الجارية

خلافات الدولة المغربية والأمين العام للأمم المتحدة: ما الخلفيات؟

الحركة النقابية المغربية: استجداء الحقوق طريق مسدود

التدبير المفوض: سياسة هيمنة الاستعمار الجديد

ثلاثة أسئلة جوهرية حول اصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب

تقرير عن أوضاع عمال شركة الزا سيتي/ اكادير

الخوصة: لاسامير نموذج كارثة اجتماعية صارخة

تقرير حول أوضاع عمال شركات الوساطة الفوسفاتيين ونضالهم

ما المصير المهني والاجتماعي لمستخدمي محطات الأداء بالاتوروت؟

استجواب مع عبد اللّه لفناتسة

كفاح عمال كراون للتلفيف المعدني

• • •

ورزازات: اجتثاث نقابة كدش

المكافحة وسؤال ما العمل؟

• • • •

نضال طلاب تطوان دروس وعبر جارية

• • •

لا حقوق بدون قوة نضال عمالي وشعبي
جبارة واعية وديمقراطية وكفاحية

افتتاحية:

الخطوات النقابية المشتتة وغير القائمة على تعبئة حقيقية للقاعدة العمالية، والحريصة على "السلم الاجتماعي"، أي على الحرب الطبقية من جانب واحد، جانب أرباب العمل ودولتهم، هذه الخطوات، من مسيرات وطنية بالعاصمة أو بالدار البيضاء، وإضرابات وطنية لا تتعدى 24 ساعة، مع تعويض ساعات الإضراب لأرباب العمل، والتخلي عن احتجاج فاتح مايو 2015 (سابقة عالمية)، لا يمكن أن تؤدي سوى إلى ما نرى من تعنت البرجوازية ودولتها، والاستهزاء بمطالب العمال ومعاناة طبقتهم. مجريات ما يسمى "حوارا اجتماعيا"، والنتائج الهزيلة المنتظرة، تدفع كل مناضل عمالي إلى التساؤل: إلى أين تسير الحركة النقابية إذا استمر خط قيادتها على ما هو عليه؟ أبانت حكومة الواجهة أنها مستعجلة تمرير قانون الإضراب، أي منعه العملي، ومصرة على تحطيم ما تبقى من مكاسب الطبقة العاملة، في التقاعد وغيره، ومواصلة سياسة البنك العالمي المناصرة للرأسماليين والمعادية للعمال وكافة المضطهدين. وفي الآن ذاته أبان كفاح الأساتذة المتدربين، ومن قبل طلاب الطب، أنه يمكن إجبار دولة الأغنياء على التراجع. فالنضال ذو النفس، والمنظم ديمقراطيا، تتحقق المطالب، كلا أو بعضا، وهذا المحقق يكون حافزا وقدوة لمزيد من النضالات. يجب تغيير سياسة القيادات النقابية بخط نضال يعتمد القوة العمالية، وهي قوة هائلة لكن معظمها نائم، وبناء جبهة موحدة مع باقي حركات النضال الشبيبي والشعبي للتمكن من تغيير ميزان القوى، هذا التغيير الذي لا سبيل سواه لتحسين أوضاع الكادحين على طريق تغيير حقيقي، عميق وشامل، يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. سياسة القيادات النقابية الراهنة هي مساعدة الدولة على تدبير الاحتقان الاجتماعي لصالح البرجوازية بأضاليل "مصلحة الاقتصاد الوطني" و"تنافسية المقاولة المغربية" والحرص على "الاستقرار". وهي سياسة تراكم الفشل والهزائم والنفور من العمل النقابي واليأس من أي بديل يساري للهمجية الرأسمالية السارية ببلدنا، وهي بذلك تعبد طريق التنظيمات السلفية الرجعية التي ستزج بلدنا، بسيطرتها المتنامية على وعي شبابه ومقهوريه، في مآزق تتخبط فيها بلدان عديدة بالمنطقة. هذا احتمال وارد لكن ليس حتميا، إذ يمكن بتضافر جهود مناضلي طبقتنا الواعين للمصائب الناتجة عن خط القيادات فرض نهج آخر في حركة النضال النقابية، نهج النضال العمالي الكفاحي والديمقراطي. لقد دلت عقود من سياسة مسايرة البيروقراطية النقابية، بقصد ظفر بمواقع في الجهاز، أنها تصب الماء في طاحونة تلك البيروقراطية ولا تسهم بتاتا في تقدم الحركة النقابية نحو تحقيق أهدافها. إن في النضال من اجل بناء معارضة داخل النقابات لخط البيروقراطيات تكمن إمكانات إنقاذ كفاح العمال النقابي من مآزقه الراهنة، وكذا إمكانات بناء تعبير سياسي عمالي مستقل. فقد عانى عمال المغرب الويلات من بقائهم أداة بيد قوى سياسية أخرى خارج طبقتهم، تحدر معظمها من الحركة الوطنية البرجوازية. إن عدم إدراك هذه الحقيقة الأولية، حقيقة الحاجة الملحة إلى يسار داخل النقابات، وعلاقة بنائه ببناء حزب الشغيلة، هو ما يلقي بالتائهين إلى المراهنة على تعاون مع قوى طبقية غير عمالية، بل حتى حاملة لمشاريع سياسية—اجتماعية رجعية. مهمة بناء معارضة في النقابات هي أحد مداخل إخراج الحركة العمالية من أزمتها، وهي إحدى المهام التي ينكب عليها مناضلو ومناضلات تيار المناضل—ة، ويمدون يدهم لكافة الغاضبين على النهج الراهن لقيادات منظماتنا. فلنوحد الجهود على هذا الطريق، فما سواه جرى تجريبه عقودا وأضاع فرصا قد لا تعوض إلا بعد سنوات، آخرها ما عرف بالتوجه الديمقراطي في الاتحاد المغربي للشغل.

خلافات الدولة المغربية والأمين العام للأمم المتحدة: ما الخلفيات؟ وما التداعيات المحتملة ؟

بقلم: حسن أبناي

قررت الدولة المغربية اتخاذ سلسلة إجراءات تمس وضعية بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء بالصحراء الغربية (المينورسو).هذه القرارات(1) ، تهم تخفيض عدد أعضاء المكون المدني من بعثة "المينورسو"، إلغاء المساهمة المالية الطوعية في تسيير البعثة، إغلاق مكتب الاتصال العسكري بمدينة الداخلة مع التأكيد أن باب الإقدام على إجراءات إضافية قائم.

كما رافق ذلك غضب مغربي رسمي وتحريك شعبي، فقد أصدرت الحكومة سلسلة بيانات وتصريحات غاضبة وعقد البرلمان بغرفتيه جلسة خاصة ونظمت مسيرة بالرباط.

ما أسباب هده الجلبة؟ وماالخلفيات الحقيقية لذلك؟ وماسياقها؟ وما أفق تطورات قضية الصحراء الغربية؟

1- زيارة بان كي للمنطقة وإذكاء التوتر بين الدولة المغربية والأمانة العامة للأمم المتحدة.

أصرالأمين العام على تنظيم زيارة للمنطقة تشمل موريتانيا والجزائر ومخيمات النازحين دون المغرب. وخلال زيارته صرح» بان كي مون» أن الإقليم يعاني احتلالا لأراضيه كما لوح بإشارة النصر لساكنة المخيمات وتصرفات بروتوكولية كانحنائه لعلم البوليساريو وزيارته لمنطقة «بئر الحلو» كل ذلك أثار موجة غضب وتنديد عارمة انتهت بما سبق ذكره من قرارات للدولة المغربية.

كانت زيارة «بان كي مون» موضع خلاف مع المغرب حيث كان الأخير يريد إرجائها إلى ما بعد صدور قرار مجلس الأمن السنوي حول الصحراء الغربية في ماي 2016 مقترحا لها تاريخا بديلا في يونيو من نفس السنة، وهناك تسريبات غير مؤكدة تشير برغبة المغرب بان يجري استقبال الأمين العام من طرف الملك بمدينة العيون .تشبث مكتب الأمانة العامة للأمم المتحدة بموعد الزيارة وتحفظ على الاستقبال بالعيون فرد الملك بتجنب لقائه بتمديد بقائه بالخارج وأدي به دلك إلي إلغاء زيارته لمحطة المغرب . الخلاف هنا لا يكمن في تفاصيل و شكليات تقنية وبروتوكولية بل ينم عن خلاف أعمق حول تقييم مهمة بعثة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية ومهامها المستقبلية برمته.

2- كرونولوجيا الخلافات الأخيرة بين الدولة المغربية والأمانة العامة للأمم المتحدة.

بالتزامن مع اتفاق وقف إطلاق النار وفي 24 ابريل 1991 تم تأسيس بعثة «المينورسو» حددت مهمتها في تنظيم عملية الاستفتاء لتقرير مصير سكان الإقليم ومراقبة امتثال الجانبين لاتفاق وقف إطلاق النار(2).

أحدثت لجان لتحديد هوية الأشخاص المعنيين بالاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة عبر لقاءات مباشرة مع الأشخاص المترشحين يحضرها شيوخ قبائل معتمدين ، تفجر الخلاف بين الطرفين حول تحديد الفئة الناخبة حيث تحولت العملية إلى دوران في دائرة مفرغة بلا ادني تقدم يذكر. انطلاقا من تلك الحصيلة أصدر مجلس الأمن توصية للأمين العام بضرورة التشاور مع كافة الأطراف وبحث السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حل دائم ومتفق عليه بشان النزاع بالصحراء الغربية عبر الية التفاوض السياسي (3) ،بناءا عليه أجريت سلسلة مفاوضات بإشراف «جيمس بيكر» أسفرت عن مشاريع حلول كل منها تلقى رفض أحد الأطراف بدءا بمخطط بيكر الأول قدم في يونيو 2001 المقبول مغربيا كأساس للتفاوض ورفضه البوليساريو والجزائر ،بعده قدم مخطط بيكر الثاني الذي قبلته البوليساريو ورفضه المغرب وأخيرا بيكر الثالث، ونظرا للخلافات الجذرية وعدم وجود قاعدة مبدئية للحل يوافق عليها الطرفين اعتبر مجلس الأمن أن مخططات بيكر سحبت ولم تعد أساسا للتفاوض فاستقال الأخير سنة 2004 وعين «الفارودي دي سوتو» مكانه لكن الجزائر رفضت التعامل معه فتم تعويضه بالهولاندي «بيتر فان والسوم» الدي أنهى مهمته بتقييم مفاده «استقلال الإقليم خيار غير واقعي وهدف لا يمكن تحقيقه» وكان سببا في نزع الثقة عنه من طرف البوليساريو و الجزائر وأقيل ليعوض ب"كريستوفر روس».

قدم المغرب بتاريخ 11 ابريل 2007 مبادرة بشان نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء كأرضية للتفاوض للوصول إلي حل نهائي، ضلت مد داك الحين قرارات مجلس الأمن تؤكد على جدية وايجابية المبادرة المغربية (4)، دون إغفاله الإشارة إلي مقترح البوليساريو الذي يدرج خيار الحكم الذاتي إلي خيار الاندماج أو الاستقلال.

الخلاصة التي نريد التأكيد عليها هنا أنه مند وقف إطلاق النار على أساس إجراء الاستفتاء والفشل في إحراز تقدم يوفر الظروف التحضيرية الأساسية لإجراء عملية الاستفتاء جراء الاعتراضات التي لا نهاية لها حول تحديد الهيئة الناخبة ، أجبر دلك مجلس الأمن إلي تغير البوصلة نحو ما يسميه إيجاد الحلول «المبتكرة» بهدف التوصل إلي حل سياسي واقعي مقبول من الطرفين وصرف اهتمامه عن مشاقة مجابهة معيقات تنفيذ مهمة البعثة الأساسية أي إجراء الاستفتاء.

3- كريستوف روس توجس مغربي وتشبث بان كي مون.

عين مبعوثا شخصيا للأمين العام بتاريخ 6 يناير 2009 لم يتحمس المغرب لتعين كريستوفر روس(شغل سفيرا سابقا لأمريكا بالجزائر) بل يمكن القول أنه قبل التعامل معه على مضض . قام بعدة زيارات إلي مدن الصحراء الغربية (نونبر-2012 وزيارتين2013). سحب منه المغرب ثقته سنة 2012 بجريرة عدم النزاهة والحياد وعلق التعامل معه مجددا سنة2014 وفي كلتا الحالتين تم تسوية المشكل بتدخل الأمين العام «بان كي مون» وتقديم ضماناته وفق الجهات المغربية الرسمية .

4- الدولة المغربية ومحاولة مواجهة تغيير منهجية العمل:

وعد بان كي مون في تقريره السنوي لمجلس الأمن سنة 2014 (5) بأن يكون تقريره لسنة 2015 مختلفا عن تقاريره السابقة وأنه سيضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته بعد مرور 40 عاما عن النزاع ين المغرب وجبهة البوليساريو ،وستكون سنة 2015 سنة المراجعة والتقييم وتحديد مقاربة جديدة لتجاوز وضعية الجمود الراهنة. الموقف المعبر عنه من قبل بان كي مون جوبه برفض وانتقاد حاد من النظام المغربي، وفي غشت 2014 ،انتقل الي نيويورك وفد من وزارة الخارجية المغربية برئاسة الكاتب العام للوزارة لإجراء مباحثات مع «كريستوف روس» ووفق الممثل الدائم للمغرب لدا الامم المتحدة فقد «مكنت المباحثات من التطرق إلي مختلف جوانب مسار المفاوضات بما في دلك الانزلاقات الأخيرة في تقرير الأمين العام وكدا ضرورة إيضاح المهمة وإضفاء الشفافية على مباحثاته وفي إعداد التقارير وخاصة العمل على مزيد من وضوح الرؤيا في المستقبل وسلمه الوفد استمارة وعد بالجواب عليها خلال أسبوع هكذا مضت شهرين ألان بلا جواب».

وجاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2015 (6) المقدم لمجلس الأمن «في أعقاب صدور تقريرى الأخير في 10 ابريل 2014 (s/2014/28) إعلان المغرب عن تحفظات شديدة من بعض عناصر التقرير،ومن صيغة عملية التفاوض وولاية البعثة..وقال أن يلتمس توضيحات من اجل كفالة أن تتم عملية التفاوض بطريقة سلسة بما في دلك ما يتعلق بإعداد هدا التقرير.)

وجاء في خطاب ملك الدولة المغربية «سيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة لأفكار إيديولوجية وتوجهات نمطية لبعض الموظفين الدوليين،وأى انزلا قات أو مغالطات سترهن عمل الأمم المتحدة في هده القضية»(7). كما أكد رفض « أي مغامرة غير محسوبة العواقب سيكون لها تداعيات خطيرة أو أي اقتراح فارغ ودون جدوى سوى محاولة نسف الدينامية الايجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي» (التسطير لنا) (8).

ادن الدولة المغربية استشعرت أن هناك سعي من هيئات الأمم المتحدة لإرجاع عقارب ملف قضية الصحراء الغربية إلي ما قبل سنة 2007 بما يعنيه من طي صفحة مبادرة «الحكم الذاتي» ودفع مجلس الأمن إلى إيجاد سبل جديدة غير «الحل السياسي المتوافق عليه والمقبول عند الطرفين» وبديهي أن يجري فرضه بإدراج القضية برمتها تحت البند السابع بعد فشل جميع محاولات إحداث اختراق يحظى بقبول الجميع وهدا أمر يلقي رفضا شديدا من النظام المغربي لإدراكه أنه الطرف الذي سيجبر على التنازل بما يتجاوز مقترح» الحكم الذاتي» تحت سيادته وان يكن أقل بقليل عن الاستقلال الكامل.

5- الأمم المتحدة والخروج من المأزق.

الأمم المتحدة وجدت نفسها كهيئة رهينة الفراغ في قضية الصحراء الغربية فلا هي نظمت الاستفتاء الذي جاءت من اجله ولا هي تقدمت في مسار التفاوض السياسي ولا هي أبدعت في إجراءات تعزيز الثقة ولا حسنت من أوضاع النازحين ،بل أن وضعيتها بعد تعيين «كريستوفر روس» والتبرم المغربي منه وتعليق المفاوضات غير المباشرة وإلغاء برنامج الزيارات العائلية جعل الأمم المتحدة تائهة فاقدة المبادرة وبلا مقترحات وبدائل لتحريك الملف. كما أن إغلاق الدولة المغربية لكل المنافذ الوسطية (الحكم الذاتي وحده أو لاشيء) التي تترك مساحة لتمضية الوقت والإيحاء انه هناك عمل يجري يغطي على الفشل ويخلق أوهام قابلة للتسويق زاد الضغط على موظفي الأمم المتحدة.

إن الممارسات والتصريحات التي أثارت غضب وشكوك الدولة المغربية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بدءا بتقاريره الأخيرة لمجلس الأمن وانتهاءا بزيارته الأخيرة للمنطقة وكدا مقترحات ومبادرات مبعوثه الشخصي كريستوفر روس ،ما هي إلا محاولة لإيجاد متنفس من المأزق وانحباس الأفاق الضاغط على مكتب الأمانة العامة للأمم المتحدة في تدبيرها لتفويض مجلس الأمن حول إقليم الصحراء الغربية.

6- حزم النظام المغربي وانقسام مجلس الأمن وشلل الأمم المتحدة.

يبدى النظام المغربي صرامة ديبلوماسية وعملية ضد كل ما يمس بمنظوره لقضية الصحراء الغربية فقد رد بقوة واستباق الاستشارة التقيمية للحكومة السويدية للنظر في مدى توفر شروط الاعتراف بالدولة الصحراوية إلي أن أعلنت تراجعها ،كما جمد قنوات التنسيق مع اكبر شريك اقتصادي (الاتحاد الأوربي) بعد حكم المحكمة الأوربية حول "اتفاق التبادل ألفلاحي بمبرر عدم استثناءها للمنتوجات مصدرها الصحراء الغربية ،وقبل دلك تصديه لمشروع توصية أمريكية إلى مجلس الأمن هدفها توسيع مهام بعثة «المينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها بالصحراء الغربية. في كل الحالات السالفة وكلها صادرة عن قوي كبرى عالمية سلك النظام خيار الرد القوي المسنود بتحريك الاحتجاجات في الشارع وهو سلوك لا يتناسب مع المكانة الاقتصادية والعسكرية للبلد وليس من تقاليده الدبلوماسية كان دائما يفضل الانحناء لتمر العاصفة أو نهج التسويات الهادئة مع حلفائه . فماداجد ليتغير الوضع.؟

النظام المغربي يدرك تمام الإدراك السياق العالمي والإقليمي (9) : الأزمة الاقتصادية جاثمة والوضع في الشرق الأوسط يلقي بأثاره في المراكز الامبريالية بموجات المهاجرين الفارين من الحرب وبالعمليات الإرهابية وشرق أسيا بالغة التوتر والغليان. ما يجري بليبيا مند سقوط نظام «معمرالقدافي» وتعمق الحرب الأهلية و هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية بتونس ونفس الأمر بمصر،إضافة إلي توتر الوضع الجزائري و أزمة قمة النظام بين رئيس مقعد و تنافس شرس بين أقسام الدولة العميقة وغليان في الأعماق الشعبية ومخاطر ازدياد الأزمة الاقتصادية بسبب تراجع العائدات المالية والعد العكسي إنتاجيا لأبار الغاز مما يهدد البلد بالتفجر.(10).

النظام المغربي استوعب جيدا كونه في أفضل أحواله إقليما ويعمل جاهدا على استثمار دلك و لسان حاله يقول أنا ضامن الاستقرار وحامي مصالحكم فعليكم بسداد الأتعاب دعما ماليا وسندا سياسيا و في القلب منه دعم سيادتي على الصحراء الغربية .فالمسألة ليست مسألة حدود بل مسألة وجود، أنكم تغامرون بخلق وضع الاضطراب الذى معناه طريق مفتوحة لشعوب إفريقيا المتحينة للفرص لاجتياح حدائق بيوتكم وجماعات إرهابية ستنتقل بسهولة بين ضفتي المتوسط وتحول الملاحة العالمية إلي كابوس. هدا هو سر الصوت العالي الصادر من حناجر النظام.

7- أفاق تطور قضية الصحراء الغربية:

ستنتهي الجلبة الأخيرة بدون أي تحول جدري في قرارات مجلس الأمن الدولي ،ستوصي بنفس الخلاصات وسيرجع الفريق المدني للأمم المتحدة ولو بعد حين وسيعلن طرفي النزاع انه حقق مكاسب بالتركيز على الجانب الذي يعكس رؤيته ،بالنسبة للنظام المغربي ستكفيه تكرار الإشادة بمقترحه «الجاد والايجابي» وتأكيد على أن الغاية الوصول إلي حل « مقبول من الطرفين « عبر ألية التفاوض السياسي ،أما بالنسبة للبوليساريو فسيذكرها القرار بأن الحل سيضمن «حق الصحراويين في تقرير مصيرهم».

خارج حصول تحولات على الأرض لا يمكن الوصول إلي حل عبرا لتفاوض. وحدها تغيرات جذرية في الوضع السياسي بالمغرب يخلق وضع يتيح التقدم إلي استفتاء تقريري بالتغلب على العقبات التقنية التي تعوق إتاحة الفرصة للمعنيين للتقرير في مستقبلهم السياسي مع القبول بتحمل كل التبعات السياسية التي يمكن أن تترتب عن دلك ،أو حدوث تحولات سياسية في الجزائري تنتهي إلي تراجع الدولة الجزائرية عن توفير الدعم السياسي والمالي للبوليساريو وتشجيعها على تقديم التنازلات التي تفضي إلي إنهاء الصراع و أخيرا تفككا سريعا للبوليساريو والطعن الشعبي في سياسة قيادتها والعودة الواسعة إلي المدن الصحراوية .خارج هده الخيارات يبقي الاحتمال الوارد استمرار الوضع على ما هو عليه أو عودة إلي الصراع المسلح وهدا أمر مستبعد لأنه قرار جزائري /مغربي و هو مرفوض امبرياليا.

8- قضية الصحراء الغربية استعمال متجدد للإجماع الوطني:

أتقن النظام المغربي استغلال تصريحات وما صدر عن «بان كي مون» لتحقيق هدفين اثنين الأول داخلي بتحريك الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية باسم الدفاع عن الوطن وتزيت آلة الإجماع الوطني المتآكلة. وثانيا اقتناص زلات «بان كي مون» لمواجهة ما بات واضحا من سعي إلي مسح الطاولة والبحث عن مقترحات بديلة قد تفرض على الأطراف المتصارعة للإنهاء النزاع الذي دام أربعين سنة .

إن قضية الصحراء الغربية كنز لا يقدر بثمن بالنسبة للنظام المغربي وتلعب دور الاطفائي يستعان به لإطفاء الأزمات السياسية والاقتصادية الحادة الداخلية بتوجه الأذهان للمؤامرة الخارجية المتربصة بوحدة الوطن وسيمثل طي صفحتها نهائيا رفعا لعقبة كأداء في وجة انكشاف أعداء الشعب الحقيقيين الدين ينهبون الوطن ويخنقون أنفاس الشعب ويزايدون بوطنية زائفة .

الإحالات:

1- بلاغ وزارة الخارجية و التعاون المغربي بتاريخ 8 مارس 2016.
2- انظر تقرير الأمين العام s/1995/240.
3- انظر قرار مجلس الأمن 2000/1292 الصادر في 29 فبراير 2000
4- بدءا من القرار s/2007/1783 الصادر في 30 ابريل 2007
5- تقرير الأمين العام s/2014/28 الصادر في ابريل 2014
6- تقرير الأمين العام s/2015/229 الصادر في ابريل 2015
7- نص خطاب الملك محمد السادس 6 نونبر 2014
8- نص خطاب الملك محمد السادس 6 نونبر 2015
9- المناضل عدد 61: الصحراء الغربية:التطورات السياسية الأخيرة على ضوء قرار مجلس الأمن 2018.
10- المناضل عدد 58: الاتحاد المغاربى آمال الشعوب المجهضة.

الحركة النقابية المغربية: استجداء الحقوق طريق مسدود

• بقلم: سليم نعمان

تدل كل المؤشرات على أن البيروقراطية النقابية المغربية بصدد تحضير حلقة إضافية من مسلسل انبطاحها ومصاحبتها لتعديات الحاكمين على حقوق الطبقة العاملة المغربية ومكاسبها. فمجريات التفاوض الجماعي الذي يجمعها مع الدولة والباطرونا تشير إلى أن الأخيرتين غير مستعدتان لأدنى تنازل بخصوص الزيادة في الأجور وعزمهما تمرير تفكيك أنظمة التقاعد التضامني، وقانون تكبيل الإضراب، وقانون التحكم في النقابات، ومراجعة مدونة الشغل لجعل الشغل أكثر مرونة وهشاشة...

حتى الآن التفاوض دون نتيجة، وربما تعلن الحكومة من جانب واحد وضعها موضع تنفيذ ما قدمته من «تحسينات» لا تعدو كونها مسكنات لإخفاء الآلام لن يشمل نفعها في أحسن الأحوال سوى عدد يسير من الأجراء والمستخدمين والموظفين(مثلا من كثر منهم ولده، وهزيل أجره)، ما لن يكلف الدولة سوى ملايين معدودة قياسا بالملايير الثلاثة عشر إبان هبة حركة 20 فبراير. وهي مقابل ذلك عاقدة العزم على مواصلة هجماتها على طفيف المكاسب المتبقية. ليس في الأمر أي مفاجأة إذا استحضرنا مرافقة بيروقراطية النقابات العمالية لتعديات السياسية التقشفية للدولة على الكادحين منذ ثلاثة عقود، شهدت إجهازا تدريجيا على المكتسبات ومصادرة للحقوق المادية والمعنوية للأغلبية العمالية والشعبية الكادحة. لقد تم إقرار مدونة الشغل، بموافقة القمم البيروقراطية، وأطلقت يد الباطرونا دون قيود لاستغلال مفرط لليد العاملة، علما أن السائد عمليا بالقطاع الخاص أشرس بما لا يقاس موازاة مع البنود القاسية للمدونة نفسها، وجرى إقرار تخريب التعليم العمومي (الميثاق الوطني للتربية والتكوين) بمباركتها أيضا، والأمر نفسه بالنسبة للصحة (مرسوم الصحة 1999) والشغل(السكوت على تعميم الهشاشة من خلال العمل بالعقد المحددة المدة والمناولة والعمل السري وعمالة الأطفال...) والسكن... ووافقت كذلك على الاقتطاع من أجور المضربين، وعلى العديد من الإجراءات المفككة تدريجيا لأنظمة الوظيفة العمومية منها على سبيل المثال حذف السلالم الدنيا، وإعادة الانتشار، والتدابير ذات الأولوية في التعليم...

الآن، تريد بيروقراطية النقابات مقابلا لاستسلامها وحرصها على ما يسمى سلما اجتماعيا(حرب طبقية طاحنة من جانب واحد تقودها البرجوازية ودولتها). لسان حالها يقول: لقد أكدنا بجلاء نفعنا للاستبداد، ونحن خاضعون فلا تحطموننا أكثر. امنحونا بعض الفتات لنواصل دورنا دون صعوبات كبيرة في كبح جماح قاعدتنا المباشرة وغير المباشرة، وعندها مرروا ما يحلو لكم من تعديات.

ولأن الدولة والبرجوازية ترفضان التنازل وتردان باستحالة زيادة في الأجور واستعجال ما تسميانه إصلاحات، وجدت بيروقراطية النقابات نفسها في مأزق لا تحسد عليه. من جهة يدفعها حرصها على استقرار الاستبداد ودوامه، ومعه حظوتها وامتيازاتها، إلى الامتناع عن الحشد والنضال اللازمين للضغط وفرض الاستجابة للمطالب العمالية والشعبية، ومن جهة أخرى يدفعها سخط قاعدتها المباشرة، بخاصة السخط العمالي والشعبي المتنوع لاتخاذ قرارات نضال.

انطلق ردها «النضالي» في فاتح مايو 2015 بإلغاء تظاهراته. شكل نضالي عجيب لا يمكن أن يصدر سوى عن بيروقراطي قح. ولأن الدولة ظلت على تجاهلها، قرر تنسيق البيروقراطيات النقابية التصعيد. هكذا تم خوض ثلاثة إضرابات عامة متباعدة ومفرغة من محتواها الكفاحي بوضعها ل«دليل» إضراب لا يشجع على التعبئة والحشد والتظاهر، بل أكثر من ذلك يطالب المضربين بتعويض أضرار الإضراب العام على الإدارة العمومية والقطاع الخاص. وجرى«التصعيد» أيضا بتنظيم ثلاث مسيرات وطنية دون تعبئة حتى في صفوف منخرطي النقابات نفسها، مرت المسيرات المذكورة دون أن تشكل ضغطا فعليا على البرجوازية وحكومتها. ونظمت البيروقراطية وقفتين وطنيتين أمام البرلمان مرتا دون تعبئة وحشد ضاغط لإجبار الدولة على التنازل، بل إن واحدة منها تحولت فجأة من اعتصام أمام البرلمان لوقفة لساعات انفضت دون أثر. وتواصل «التصعيد» البيروقراطي بإعلان مسيرة من الدار البيضاء صوب الرباط تم تأجيلها، مرة بمبرر ضمان مشاركة وفود نقابية أجنبية متضامنة، ومرة أخرى بذريعة التعاطي إيجابيا مع دعوة الحكومة للتفاوض...

في سياق هذا الامتناع عن تنظيم تعبئة ونضال حقيقيين وسط القاعدة العريضة، لا يمكن اعتبار ما سمي تنسيقا رباعيا سوى أرضية لتفاهمات فوقية بين قمم بيروقراطية خدمة لمصالحها وتوحيد مواقفها كشريحة ذات مصالح وامتيازات تجاه الدولة، وهذا ما يبينه بوضوح انعدام أية نية لترجمة حقيقية للتنسيق المذكور على مستوى القاعدة لخوض كفاح عمالي لا هوادة فيه(لا ندوات مشتركة ولا تكوين جماعي، ولا تعبئات مشتركة ولا مظاهرات مشتركة...)

لقد تخلف يسار النقابات عن دوره، هو الآخر، فبدل أن يتلقف التنسيق الفوقي البيروقراطي ويعطيه ترجمة عملية في قاعدة النقابات، كرس الأسوار الصينية التي أرستها البيروقراطية لعزل قواعدها بعضها عن بعض، وكذا عزل القطاعات عن بعضها حتى داخل نفس النقابة.

يجدر القول كذلك إن هذا التنسيق أملاه ضعف النقابات كلها، وكذا حرص البيروقراطيات على منع أي انفلات نضالي يقوض ركائز سطوتها، من جهة، ودعائم السلم الاجتماعي العزيز على قلبها أكثر من النضال والحشد، من جهة ثانية، فحشد المحرومين الجماهيري،الذي تخشاه البيروقراطية، هو وحده الكفيل بإجبار الدولة على وقف تعدياتها والتنازل وتلبية المطالب العمالية والشعبية الملحة.

إن استسلام القيادات النقابية ورفضها للتصعيد النضالي الضروري لمواجهة تعنت الدولة يكشف تخبطها وعمق الأزمة التي تنخرها من الداخل. لقد تأكد ذلك أكثر من خلال مسايرتها للسياسات النيوليبرالية القاسية، وهو ما كشفته خيانتها لنضالات الأساتذة المتدربين، التي تعني ضربة موجعة أخرى لتجربة واعدة، كان بإمكانها، لو تلقت ما يلزم من الدعم والتضامن، أن تشكل بادرة لإعادة انطلاق مقاومة اجتماعية جبارة ضد الدولة، ولما لا مواجهة عمالية وشعبية شاملة وفق تصور ومطالب لإحداث قطيعة مع سياسات ظالمة نتج عنها تدهور اجتماعي كبير.

لقد استؤنف «الحوار الاجتماعي» دون أن تكون المصائب الكبرى المهددة لمكاسب الطبقة العاملة مطروحة على جدول أعماله، فالحرب الطبقية للبورجوازية متواصلة، يساعدها في ذلك المناخ السائد إقليميا بعد صعود الثورة المضادة المختلفة الأشكال بالمنطقة، وانكفاء حركة 20 فبراير، والضعف الكبير لمعسكر الكادحين العمالي والشعبي وخضوع القيادات النقابية التام للحكام ومشاركتهم في تمرير المخططات المعادية لمصالح الجماهير الكادحة، وأيضا، الضعف الشديد لليسار النقابي وتشتته، وتيه بعضه واستبطانه لأساليب عمل البيروقراطية، وعقده المساومات معها بدل كشف حقيقتها، وعدم قيامه بما يلزم لتنوير جماهير الشغيلة والشعب الكادح لفهم أصل كل الشرور والأسباب الحقيقية لحياة البؤس والحرمان، وحقيقة السياسات الخانقة للحقوق والمصادرة للحريات، وتربية الجماهير على التنظيم وطرقه الديمقراطية، وعلى الكفاحية ونبذ سياسة التعاون الطبقي. هذا بالضبط ما يمنع اليسار النقابي من الخروج من مأزقه والتقدم في بناء معارضة نقابية طبقية لا غنى عنها للنضال وانتزاع انتصارات ولو كانت جزئية.

لا مكاسب عمالية وشعبية دون نضال، فالزيادة المهمة في الأجور تمت في مناخ نضالي استثنائي مثلته الحالة النضالية لحركة 20 فبراير وما رافقها نضال شعبي وعمالي متنوع. زد على ذلك أن نيل المكاسب يكون حصيلة إعداد تنظيمي جيد ورقي بالوعي الطبقي للحركة العمالية والشعبية ونمو كفاحيتها...

لا غنى للمناضلين المخلصين لقضية الطبقة العاملة عن التدخل المنظم، العاجل والعميق، ليس فقط لضمان حماية ما تبقى من مكتسبات، بل لحماية النقابات نفسها. حمايتها بما هي منظمات للدفاع عن المصالح المباشرة والتاريخية للعمال والعاملات، وليس بما هي عليه حاليا، «وسيط» يساير الهجوم البورجوازي وسياسات التقشف.

ينبغي لأجل التقدم في الإتيان بالبدائل، خوض نقاش ديمقراطي واسع داخل كل الحركة النقابية المغربية. يجب القيام بكشف حساب موضوعي للفعل النقابي ولنتائجه حتى الآن، ومعالجة مسؤولية نمط اشتغال النقابات من خلال تلك الحصيلة.

تلزم مناضلي الطبقة العاملة خطة عمل نقابي جديدة قائمة على أهداف واضحة. خطة تكون حصيلة نقاش واسع وعميق في اجتماعات نقابية أوسع ما يكون. أما مطلبيا فوجب النضال لإلغاء كل الإجراءات التقشفية المطبقة إلى اليوم.

إن الأمل الوحيد لتأسيس عمل نقابي كفاحي معاد لسياسة التعاون الطبقي يتمثل في تقوية الجناح اليساري للحركة النقابية المغربية. هذا اليسار غير منظم ويلزم تنظيمه، ومن أجل أن يكون مؤثرا في النقاش والنضال وأن يصل إلى الأغلبية المنظمة نقابيا والى خارجها، يلزمه بناء شبكة من المناضلين الكفاحيين، بامكانها اتخاذ مبادرات نضالية مشتركة، فلنتقدم الخطوات لبناء يسار نقابي مكافح.

التدبير المفوض: سياسة هيمنة الاستعمار الجديد

• بقلم: طه محمد فاضل

بعد أن نهبت القلة الحاكمة صناديق ومؤسسات عمومية، وتسببت في خرابها، وشردت آلاف العمال والعاملات وقضمت طفيف المكاسب من حقوق التشغيل والخدمات العمومية.. الخ جرى تغطية هذه الهجمات بأضاليل وأكاذيب طي صفحة الاستبداد، وترويج لخطاب العهد الجديد، وبعد مرور كل ذلك بدأت دولة الرأسماليين تؤسس لسياسة غارقة في الليبرالية الاقتصادية من خلال تشريعات وقوانين تشجع على تفويت قطاعات حيوية كالماء والكهرباء والتغذية و النقل... بهذه السياسة اتسعت دائرة البؤس وتربع على قائمة السلطة أغنياء جدد. ادعت الطبقة البورجوازية الحاكمة أن سياسة تفويض القطاعات ستجلب استثمارا أجنبيا خالقا لفرص شغل وقادر على توفير خدمات جيدة. تم اكتساح جل المرافق والمؤسسات والإجهاز على مكتسبات الكادحين /ات. كل هذا مرفوق بخدعة الديمقراطية (برلمانا وحكومة وانتخابات.) وفي غياب أي بديل يرفع مستوى الوعي السياسي للكادحين.

التدبير المفوض سياسة استبدادية

ساعدت ظروف الاستبداد التي تعيشها بلدان في تمرير سياسات التفويض بدون مقاومة اجتماعية وازنة فكل ما يقره البرلمان المزيف تنفذه حكومة الواجهة، ضد مطالب وحقوق الفقراء الذين تعتبر البورجوازية أصواتهم/هن بضاعة تتنافس على شراءها، خصوصا الأغلبية الساحقة من النساء ضحايا الرأسمالية والذكورية. وإيهام الكادحين بديمقراطية الإجراء، تقوم الجماعات الحضرية والقروية الرازحة تحت سلطة داخلية الاستبداد، بإبرام عقود واتفاقيات مع شركات رأسمالية أجنبية ومحلية نهابة هدفها هو مراكمة الأرباح على حساب حقوق العمال والكادحين. يتم ذلك تحت إشراف السلطة الفعلية للدولة من خلال موظفيها الموجودين في أعلى هرم السلطات، تحت إشراف وزراء المالية والطاقة والمعادن.

التدبير المفوض وخيانة البيروقراطية النقابية

يحتاج تطبيق سياسة التدبير المفوض إلى تكبيل منظمات العمال، المركزيات النقابية من خلال جر أجهزتها الوطنية إلى خدمة أرباب العمل والرأسماليين والدولة الاستبدادية، وهذا ما قامت به البيروقراطيات النقابية المدافعة الحريصة على استقرار البلد، أي دوام نظام الاستغلال والاضطهاد. تحتاج هذه السياسة كذلك إلى إنزال ترسانة من التشريعات والقوانين لحماية وتقوية البورجوازية وتجريد الطبقة العاملة من أدوات كفاحها وانتزاع منها أسلحة الدفاع عن ذاتها، وإضعافها بواسطة ترسانة قوانين: مدونة شغل وقوانين الإضراب عن العمل... وهذا كذلك من أحد العوامل الرئيسية المساعدة في تمرير التدبير المفوض. الرأسماليون يريدون ضمانات من الدولة ضد تحركات واحتجاجات ضحايا سياسة التدبير المفوض، من خلال التضييق على الحريات العامة وحرمان الجمعيات التي تناهض سياسة الخوصصة والتدبير المفوض وغيرها من المنظمات والهيئات. تخدم سياسة التدبير المفوض مصالح وأهداف استعمارية أجنبية، تسهر على تطبيقها الدول الامبريالية بواسطة مؤسساتها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما، وهي نفس سياسة الاستعمار المباشر إذ لا تملك أغلبية الشعب سلطة فعلية على ثرواتها وليس لها حق تقرير مصيرها بنفسها، ولهذا ترتبط هيمنة الرأسماليين الأجانب مع حفنة من خدامها المحليين لتأبيد التبعية الاقتصادية للمراكز الامبريالية.

التدبير المفوض هل سيحاسب الرأسماليين أنفسهم؟

بعد معاناة شديدة للكادحين/ات من هذه السياسة والاعتداء الشنيع على حياتهم/هن من خلال تفويت مرافق تعتمد عليها أغلبية المغاربة في معيشتهم، بدأ يتشكل إحساس بمصائبها لدى نسبة كبيرة من الناس، وفي كل مرة حين تندلع احتجاجات شعبية هنا وهناك. فعمال الشركة الرأسمالية الخاصة «ريضال» يناضلون ويحتجون ضد سياسة الاستغلال وهشاشة الشغل في قلب العاصمة الرباط ، وسكان طنجة الفقراء خرجوا في احتجاجات عارمة ضد الشركة الرأسمالية الاستعمارية «امانديس»... سياسة تم تطبيقها في عهد الملك الحسن الثاني حيث تم تفويت تدبير خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي بأكبر مركز اقتصادي الدار البيضاء لشركة فرنسية «لا ليونيز دي زو» المتعددة الجنسيات التي تفرعت عنها شركة « ليونيز دي زو كازا بلانكا « المعروفة اختصارا ب « ليدك» أصدرت الدولة الرأسمالية قانون 54.05 خاص بسياسة التدبير المفوض للمرافق العامة في 14 أكتوبر 2006 وقعه الوزير الأول إدريس جطو، بكل فصوله ومواده لصالح الرأسماليين ضد حقوق العمال والمستخدمين والموظفين.

جاءت تقارير من مجالس أسسها النظام الحاكم واستقطب لها عدد من الأطر الليبرالية المتخصصة في عدة مجالات، تركز على أن مشاكل ومصائب التدبير المفوض هي نتاج ضعف المراقبة والمتابعة لا في المضمون الطبقي أي تسليع الخدمات العمومية وتملص الدولة من الالتزام بواجباتها تجاه المواطنين. ركز تقرير المجلس الأعلى للحسابات أكتوبر 2014 حول سياسة التدبير المفوض للمرافق العامة المحلية، ركز على ما حدده له أسياده الفعليين غافلا عن تدمير هذه السياسة لعمومية الخدماتية وركز بدلا عن ذلك على أن الاختلال مس العقود والالتزامات المتعلقة بالاستثمارات والتعريفة وجودة الخدمات. يمتلئ قاموس البورجوازية بمصطلحات التضليل التي يكذبها الواقع في كل مرة وحين (جودة الخدمات والتنمية وترشيد النفقات ...) كل هذا فضحته الاحتجاجات الشعبية المستمرة. لقد انطلقت الاحتجاجات الشعبية ضد سياسة التدبير المفوض وفضحت كل أكاذيب الطبقة الحاكمة وظهر في الواقع مدى خطورتها وانعكاساتها على الجماهير المفقرة والمصائب التي تسببت فيها للطبقة العاملة من استغلال مفرط وحرمان من ابسط الحقوق الإنسانية. من الواجب على اليسار الماركسي الثوري والديمقراطيين الجذريين الحقيقيين الكفاح المستمر وبناء منظمات النضال لإسقاط سياسة الرأسماليين وتحرير البلد من الاستعمار الجديد وبناء على أنقاضها نظام المنتجين المتشاركين.

طه محمد فاضل
3 ابريل 2016.

ثلاثة أسئلة جوهرية حول موقف القيادات النقابية من إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب

تتمة صفحة 5

• بقلم: حمزة

انخرطت القيادات النقابية منذ المناظرة الوطنية حول التقاعد سنة 2003 بجانب أرباب العمل وممثلي الدولة ومدراء الصناديق في إعداد إصلاح لأنظمة التقاعد لتحويلها إلى أنظمة تشتغل أساسا بالرسملة، بعد أن تكون قد خضعت في مرحلة أولى لتعديل لمقاييسها نحو خفض المعاشات وتمديد سن التقاعد. الهدف واضح، هدم نظام التقاعد بالتوزيع، أو على الأقل تحجيم دوره إلى أقصى حد. ويفضي هذا الإصلاح، إذن، في آخر المطاف، إلى إضرار بمعاشات المتقاعدين وضرب للحماية الاجتماعية.

وظلت الأجهزة العليا للنقابات طيلة مدة إعداد هذا الهجوم خرساء كليا. فلم تصدر خلال ما يناهز 12 سنة من هذه السيرورة أي موقف حول ملف التقاعد، بل ضربت حصارا شديدا حول مضمون النقاشات والوثائق والخلاصات التي كان يجري الإعداد لهذا بتعاون تام بين الأطراف داخل تلك اللجان الرسمية. ولذلك ظل العمال والموظفون ومناضلي النقابات في غفلة بما يجري التحضير له بمشاركة ممثلي النقابات. غير أنه في يونيو 2014 تصدر مذكرة مشتركة لثلاثة مركزيات نقابية، هي الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل، موجهة للحكومة، ونشرتها في الصحافة. وتعبر القيادات النقابية، من خلال تلك المذكرة، عن موقفها من مشاريع إصلاح نظام المعاشات المدنية التي أعدتها الحكومة. فما الجديد بالنسبة لهذه القيادات؟ هل يمكن أن نعتبر ذلك تعبيرا عن معارضة حقيقة لمشروع الإصلاح الحالي لأنظمة التقاعد؟ ذلك ما سنتطرق إليه في الثلاثة أسئلة الرئيسية التالية:

أولا: كيف انزلقت القيادات النقابية لتتبني التشخيص الرسمي لبرنامج إصلاح أنظمة التقاعد؟

تعيد النقابات في مذكرتها المرفوعة للحكومة تكرار نفس خلاصة التشخيص الأولي الذي تتبناه برامج الإصلاح الرسمية: "ضعف نسبة التغطية الاجتماعية وتعدد وعدم انسجام أنظمة التقاعد" وضرورة "رفع عدد المنخرطين". إن الملفت للانتباه إن كل برامج الإصلاح النيوليبرالي لأنظمة التقاعد التي طبقت في مختلف أنحاء العالم ابتداء من الثمانينات قد استندت على هذا التشخيص كأحد المنطلقات الرئيسية لتحويلها من أنظمة للحماية الاجتماعية قائمة على التوزيع إلى أنظمة تشتغل جزئيا أو كليا بالرسملة. لقد تبين الآن بعد عقود من تحويل أنظمة التقاعد بالتوزيع إلى أنظمة التقاعد بالرسملة بأغلب دول أمريكا اللاتينية أن مشكل التقاعد لا يكمن في تعدد الصناديق وغياب انسجام للمقاييس التي تشتغل وفقها، وإنما في ربط مصير معاشات المتقاعدين بمداخيل الأسواق المالية، أي في تحويل الاشتراكات إلى ادخار فردي وغياب ضمان اجتماعي للحق في الاستفادة من المعاش، خاصة إبان الأزمات المالية. ولهذا لم تؤدي، على سبيل المثال، عملية توحيد صناديق التقاعد بالأرجنتين(التي كانت تبلغ قبل الإصلاح عشرات الصناديق تتوزع بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى عدد من الأنظمة الخاصة بالعسكريين وأفراد البوليس والقضاة والمستخدمين التابعين للدولة وغيرهم) إلى أي تحول على مستوى خفض تكلفة التسيير ومساواة في الحصول على المعاش، بل العكس هو الذي حدث. تعتقد القيادات النقابات(انسجاما مع التشخيص الرسمي لبرنامج الإصلاح) أن تجاوز ضعف التغطية الصحية لتشمل ثلثي السكان النشيطين المحرومين منها يمكن أن يتم عبر دمج فئات غير أجيرة في نظام التقاعد. إذا كان المقصود بهؤلاء ذوي المهن الحرة من مهندسين وأطباء ومحامين وصيادلة وأرباب سيارات النقل الحضري(تاكسي) وغيرهم، فهم يعدون بمعظمهم أرباب عمل. إن المطلوب هو إجبارهم على التصريح بأجرائهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتوسيع التغطية للمقصيين منها. وبهذا يمكن حتى لسائقي التاكسي الاستفادة من التغطية. أما إذا كان المقصود بذلك الذين يعيشون بطالة مقنعة بامتهان أعمال بالغة الهشاشة كالباعة بالتجوال وعلى الرصيف وأصحاب الحوانيت الصغيرة، فهذا استغفال لهذه الفئات، لأن انخراطهم في أنظمة ادخار فردي وفق مبادئ الرسملة لن تضمن حصولهم على معاش عندما يبلغون سن التقاعد ما دام أن شروط مراكمتهم لادخار معدومة. وسيبقى المشكل مطروحا، من سيمول معاشاتهم؟ إن المقصود "بتوسيع أعداد المستفيدين من التغطية الاجتماعية" هو إدماج غير المستفيدين من التغطية ومن بينهم عدد كبير من العمال في وضعية هشة(سائقون، عمال حرفيون، مستخدمون لدى ذوي المهن الحرة...) في أنظمة ادخار فردي بالرسملة، كما هو مطروح في مشروع القانون. ويكمن هنا انزلاق للقيادات النقابية نحو موقف شركات التأمين والبنوك الساعية للمزيد من جلب الزبناء للقطاع المالي. ما الهدف من تشخيص "ضعف نسبة التغطية وعدم انسجام أنظمة التقاعد" كما جاء في مذكرة النقابات؟ لا هدف من ذلك، في سياق الإصلاح، غير إضفاء مشروعية على برامج الإصلاحات. فخلق عوامل الانسجام بين الأنظمة ستتم من خلال تطبيق مقاييس تضرب المكتسبات الحالية. إن التشخيص السليم لضعف أنظمة التقاعد بالقطاع الخاص يكمن في القضايا الرئيسية التالية: 1) البطالة الواسعة في صفوف العمال والتي تجعل من المستحيل توسيع الحماية الاجتماعية دون وضع حد لمظاهر التخلف الاقتصادي لبلد رأسمالي تبعي ومندرج تحت سيطرة الرأسمال العالمي. 2) اتساع نطاق العمل الهش بالقطاع الخاص وشروع الدولة في إدخال هشاشة التشغيل للوظيفة العمومية. 3) الضعف الشديد لمعدل الاشتراكات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لا يضمن حصول أغلبية المتقاعدين على معاشات كافية لتلبية حد أدنى من متطلبات العيش. إضافة إلى ذلك يغيب إعادة تقدير المعاشات حسب تطور الأجور من جهة وحسب تطور غلاء المعيشة من جهة أخرى، فحالما تمضي بعض السنوات على تلقي المعاش يفقد على الفور قدرته الشرائية. 4) غياب الحقوق الديمقراطية للعمال بفعل استمرار نظام الحكم الاستبدادي لطبقة أرباب العمل البرجوازيين، ويوفر هذا الغياب حماية لأرباب العمل الرافضين تطبيق قانون الشغل بصفة عامة وضمنه أساسا التصريح القانوني بالأجراء وبأجورهم الحقيقة. إن مدى استفادة عمال القطاع الخاص من التغطية الاجتماعية وضمنه التقاعد تضل مرتبطة بالنضال من أجل فرض الحقوق الديمقراطية للشغيلة وإلغاء الاستبداد. أما التشخيص السليم لوضعية صناديق الوظيفة العمومية فيتجلى فيما يلي: 1) وثيرة توظيف سنوية منذ أواسط الثمانينات تقل عن تطور الحاجيات السنوية لقطاعات الخدمات الاجتماعية والوظائف الإدارية المدنية نتيجة لتطبيق سياسات تقشفية، وهذا يدل عليه تراجع معدل التأطير في الصحة والتعليم وبالوظائف المدنية مقارنة ببلدان عربية وبالمتوسط العالمي. 2) خفض العدد الإجمالي للموظفين مقارنة بنسبة التزايد السكاني طيلة فترة 2003-2012: سجل عدد سكان المغرب ارتفاعا سنويا بمعدل 1,11%، في حين عرف، برسم نفس الفترة، عدد موظفي الدولة نموا سنويا متوسطا بلغ 0,62% ، حيث انتقل من 836395 سنة 2003 إلى 883916 سنة 2012. أي بمتوسط تزايد سنوي لا يتجاوز 5280 منصب فعلي. وقد سجل منذ 2006 انخفاضا ملحوظا في العدد الإجمالي للموظفين بمعدل ناقص 3,2% على إثر مغادرة 40 ألف موظفا في إطار عملية المغادرة الطوعية لموظفي الدولة المدنيين. واستمر الانخفاض لمدة 3 سنوات وفي سنة 2009 يصل إلى نفس المستوى المسجل بالنسبة لسنة 2005. وقد انعكس هذا الخفض الإجمالي لعدد الموظفين في تراجع قوري للمعامل الديمغرافي لنظام المعاشات المدنية لصندوق المغربي للتقاعد من 4,8 إلى 3,6. إن جواب القيادات النقابية على أزمة صناديق الوظيفة العمومية يكون بالنضال الفعلي لوقف مسلسل السياسات التقشفية وبالنضال ضد السياسة الحالية الساعية لتهشيش الوظيفة العمومية. وهذا النضال هو الكفيل بوقف النزيف الديمغرافي لهذه الصناديق ومواجهة تدهور وضعيتها المالية.

ثانيا: هل تعارض القيادات النقابية مشروع مراجعة مقاييس أنظمة التقاعد؟

عبرت القيادات النقابية(راجع المذكرة) عن رفضها لمشروع إصلاح نظام المعاشات المدنية، لكن يكمن المشكل في المبررات الموضوعة لهذا الرفض. يمكن اعتبار المبرر الأول منطقي حيث تطرح النقابات أن سيناريو مراجعة المقاييس "يحمل تبعات هذا الإصلاح للموظفين". مقابل ذلك يحمل التبرير الثاني قدرا كبيرا من الغرابة. فالقيادات النقابية تطالب بالحرف "بأن يشمل الإصلاح المقاييسي كل أنظمة التقاعد لخلق التقاطبات الممكنة، فكيف يعقل أن نتحدث عن إصلاح مقياسي في الصندوق المغربي للتقاعد دون الحديث عن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد". مطلب القيادات النقابية هنا واضح: امتداد مراجعة المقاييس إلى باقي أنظمة التقاعد والشروع في إنجاز الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد وفق ما اتفق عليه داخل اللجنة التقنية. يا لها من مفارقة ! تبدو الأجهزة التنفيذية للنقابات أكثر حرصا من الدولة على الشروع في الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد ! الذي يرمي إلى تحقيق هدفان: الهدف الأول مراجعة المقاييس لخفض المعاشات وتمديد سن التقاعد، أما الهدف الثاني فيكمن في إحداث انقلاب جذري لنظام التقاعد بالتوزيع عبر سن نظام تقاعد يشتغل بالرسملة وفرض إجبارية انضمام جميع الموظفين والعمال إليه. وهذا ما تقصده المذكرة النقابية الثلاثية "بنظام تكميلي" لقطبي التقاعد لكل من القطاعين العام والخاص بجانب "نظام أساسي". تتبدد هذه المفارقة وتزول تلك الغرابة حالما نعلم أن ممثلي الأجهزة التنفيذية للنقابات شريك أساسي لأرباب العمل والدولة في الهجوم الحالي على أنظمة التقاعد بالتوزيع. لم تبدي هذه الأخيرة قط، طيلة أكثر من عقد من الزمان على إعداد هذا الإصلاح، أي معارضة لخلاصات "سيناريوهات إصلاح أنظمة التقاعد" التي وافقت عليها اللجنة التقنية ورفعتها إلى اللجنة الوطنية التي صادقت عليها بدورها، دون أن تعبر أي نقابة مركزيا عن أي اعتراض أو تحفظ. إن هذه الشراكة وهذا الانخراط في برنامج إصلاح أنظمة التقاعد تؤكده القيادات النقابية حينما تعرض مختصرا المشروع الإصلاح الرسمي في مذكرتها النقابية الثلاثية: إدماج الصناديق وفق قطبان الأول مخصص للقطاع العمومي والثاني موجه للقطاع الخاص. وكل قطب يعتمد نظام أساسي ونظام تكميلي. لكن النقابات هنا أخفت إن هذا النظام الأخير سيشتغل وفق مبادئ الرسملة. كيف نجيب حاليا على التساؤل المطروح، هل تعارض القيادات النقابية مراجعة مقاييس أنظمة التقاعد التي تطرحها الحكومة؟ كل ما قلناه سالفا عن انخراط النقابات في المشاركة في وضع هذه الإصلاحات وفي تبنيها يدعم أن هذه المعارضة للمقاييس، خاصة في حالة الصندوق المغربي للتقاعد، هي معارضة "شكلية" و"كلامية" حصرا. فقد جاء في مضمون مذكرة النقابات الثلاثة أن المرحلة الثانية لسيناريو الإصلاح الذي ينبغي تطبيقه تشمل ما يلي: "تراجع فيها المقاييس المعتمدة بعد تقييم المرحلة الأولى بهدف تقارب أكثر بين النظامين". تغيب هنا أية معارضة لمراجعة مقاييس أنظمة التقاعد، بل نلمس انخراطا بجانب الدولة وأرباب العمل في مشروع هدم نظام التقاعد بالتوزيع. تقتصر المعارضة الشكلية" على الوثيرة التي ينبغي أن تنجز فيها الإصلاحات. ربما أن القيادات النقابية تفضل وثيرة للتطبيق أبطأ شيئا ما، في حين أن الحكومة ملزمة أمام توجيهات صندوق النقد الدولي بتكثيف تطبيق الإصلاحات. لكن لماذا تصر القيادات التنفيذية للنقابات على ضرورة أن تكون الإصلاحات المقاييسية جزء من الإصلاح الشمولي؟ يعد ذلك خداع فعلي لمناضلي النقابات، أن الإصلاح الشمولي هو ما تطبقه الحكومة حاليا وشرعت فيه انطلاقا من مراجعة مقاييس التقاعد . وتدرك القيادات النقابية جيدا أن الإصلاحات المطروحة حاليا هي فعلا جزء من مرحلة أولى لمراجعة مقاييس أنظمة التقاعد تتلوها مرحلة أخرى لتحويل هذه الأنظمة(إصلاحات هيكلية)، بحيث يكون نظام التقاعد بالرسملة طاغيا. إن هذا "النقد" المخادع للإصلاحات موجه أساسا لمخاطبة الدولة قصد إقناعها بجدوى مواصلة مشاركة النقابات في وضع و تنفيذ تفاصيل الإصلاحات عبر "استئناف أشغال اللجنة التقنية"(راجع نص المذكرة) التي ألفت الاشتغال داخلها طيلة أكثر من 12 سنة الماضية. وإضافة إلى ذلك، ترمي النقابات إلى استثمار وجودها بتلك اللجان أو عبر "الحوار الاجتماعي" من أجل الحصول على بعض الفتات من التنازلات، كي يمكنها التغطية عن خيانتها السياسية لمصالح طبقة الأجراء في قضية التقاعد. وهذا ما تشير إليه النقابات في مذكرتها وفي العديد من التصريحات لقادتها عندما تؤكد على "خلق أجواء يشعر من خلالها الجميع أننا ندشن لبداية الإصلاح الشمولي". إن صدور المذكرة النقابية وما تلاها من مواقف حول ضرورة حوار اجتماعي يشمل ملف إصلاح التقاعد خطاب موجه أساسا للدولة وأرباب العمل لتنبيههما بالتالي: هجومكما على التقاعد يجب أن يكون مرفوقا بدر الرماد في عيون الشغيلة !.

ثالثا: هل تعارض القيادات النقابية نظام التقاعد بالرسملة؟

يبدو مفيدا قبل أن نجيب عن هذا التساؤل المركزي أن نوضح أولا، ما هي الغاية النهائية من الإصلاحات الجارية؟ ليست الإصلاحات المطروحة حاليا لمراجعة المقاييس والتي ستمتد كذلك عما قريب لتطال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير تمهيد أولي لإصلاح أكثر عمقا وعصفا بمصالح الموظفين والعمال يفضي في نهاية المطاف لتحويل أنظمة التقاعد بالتوزيع إلى أنظمة تعتمد في اشتغالها على قدر كبير من الرسملة. وقد كان هذا المخطط الرسمي للإصلاح معدا مسبقا قبل انطلاق أشغال المناظرة الوطنية حول التقاعد في سنة 2003. وكان يطرح ضرورة اعتماد نظام للتقاعد يقوم على ثلاثة دعامات أساسية: نظام أساسي يقوم على التوزيع ونظام تكميلي يشتغل بالرسملة الجزئية و نظام اختياري يقوم على الرسملة الكاملة. وكان هذا التصور الساعي لهدم نظام التقاعد بالتوزيع مدرجا منذ دجنبر 2001 في وثيقة رسمية للدولة بعنوان "سيناريوهات إصلاح نظام التقاعد بالمغرب". إن مضمون هذه الوثيقة ووثائق أخرى ودراسات اكتوارية رسمية عديدة مصاغة وفق منظور الرسملة هو الذي وجه أعمال المناظرة الوطنية حول التقاعد سنة 2003 وأشغال اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد. وكانت حصيلة عمل اللجنة التقنية التي تضم ممثلي القيادات النقابية بجانب ممثلي أرباب العمل والدولة ومدراء الصناديق أن خلاصاتها لم تبتعد كثيرا عن منظور الرسملة هذا في تشخيص أنظمة التقاعد بالمغرب وفي وضع معايير اشتغالها والمقاييس التي يجب أن يحتسب على أساسها

الجامعة الوطنية للتعليم: من أجل نقابة ديمقراطية وأداة كفاح دفاعا عن مصالح الأجراء والمدرسة العمومية

● بقلم: أيوب-أحمد أنور

تستعد الجامعة الوطنية للتعليم لعقد مؤتمرها الوطني يومي 14-15ماي 2016 وهي محطة هامة يجب أن تحظي باهتمام كل أنصار بناء منظمات نقابية ديمقراطية بما هي أداة للدفاع عن مصالح الشغيلة المهنية وعن أوضاعهم المعيشية بالمجمل و بما هي مدرسة ببناء الوعي الطبقي و تنظيم قوى طبقة الشغيلة . كل المناضلين العماليين باختلاف مجالات نضالهم ومشاربهم السياسية يتابعون مؤتمر الجامعة الوطنية بكل حيثياته وتفاصيله. وذلك لمكانة هذه النقابة في تجربة «التوجه الديمقراطي» الذي طبع الوضع النقابي بالمغرب مند مارس 2012 الي مارس 2015 من جهة و من جهة ثانية لكون الجامعة الوطنية لفت يسارا نقابيا متعددا دفعته قناعة النضال ضد البطش البيروقراطي المتغلغل بالنقابات إلي المساهمة بفعالية في ترسيخ الدعائم الجماهيرية للنقابة وطنيا. لهاذا يجب الحرص على أن تطابق الشعارات المرفوعة الممارسة النضالية و التنظيمية على أرض الواقع. إن مشاركتنا في النقاش التحضيري للمؤتمر غايته المساهمة في لفت أنظار مناضلي/ات الجامعة الوطنية للتعليم إلى قضايا نعتبرها أساسية، من شأن تدقيق النظر فيها أن يجنبها ممارسة نقابية فتكت بالجسم النقابي ببلدنا. لأن إعادة بناء الجامعة الوطنية للتعليم ما هو إلا خطوة على طريق طويلة من أجل إرساء ممارسة نقابية ديمقراطية و كيفاحية للدفاع عن مصالح شغيلة التعليم و كذا بناء قوة القوة الضاربة للطبقة العاملة بمجملها.

-1 سياق مؤتمر النقابة:

حققت الجامعة الوطنية للتعليم مند مؤتمرها الأخير المنعقد يومي 5 و6 ماي 2012 مكاسب تنظيمية تجلت في توسع خريطة انتشارها الوطني وخوضها لمعارك نضالية وطنية و محلية و أصبحت ضمن النقابات الأكثر تمثيلية في القطاع. واجهت صعوبات عديدة فقد حاصرتها الدولة ورفضت الاعتراف بها كممثل للشغيلة بتفسير مغرض لمسطرة الاستفادة من وضعية النقابة الأكثر تمثيلا، ناهيك عن شبه انعدام لمقرات العمل والمتفرغين للمهام والضعف المالي. لكن أخطر الصعوبات هي التراجع النضالي الحاد مع جزر دينامية حركة 20 فبراير والتأثير الفعلي لسلاح الاقتطاع من أجرة المضربين. إن عقود من المناورة التي سلكتها الدولة قد أثمرت إضعافا شديدا لحس الانتماء النقابي بما هو انتماء نضالي، فتمرير مخططات كبيرة تمس أوضاع الشغيلة والمدرسة العمومية من المفترض أن يثير ردة فعل قوية و غاضبة، لكن عقود من سياسة الشراكة الاجتماعية جعلت جزء مهم من الشغيلة ينظر للنقابة كمحامي يترافع لتسوية مشاكل إدارية فردية عبر شبكة علاقات وليس النظر للنقابة كأداة للنضال الجماعي. تلك احدى أهم العقبات التي صاحبت بروز الجامعة الوطنية في طبعتها الحالية وهذا ما يحد من قوة الاندفاع التنظيمي والنضالي المحكوم بطبيعة سياق ظهورها لكنه سياق متغير. ليس ما انجزته الجامعة الوطنية لحد الآن إلا خطوة أولي في مسار بناء النقابة الديمقراطية ذات الانغراس الجماهيري. ولبلوغ الهدف يتطلب ذلك نفض ما ورث عن تجارب الماضي النقابي السلبية بكل شجاعة من خلال تجسيد ممارسة ديمقراطية داخلية و كذا في العلاقة مع الشغيلة بمخاطبتها بصراحة و تمكينها من ممارسة كامل حقوقها في التسيير و التقرير لإعطاء النموذج العملي.

-2 بناء النقابة الوفية لمبرر وجودها يمر عبر مواجهة سياسة الدولة التخريبية:

وضعت الدولة خططها لتدمير مكاسب انتزعت في سياق نضالات العقود الماضية ولا تريد من النقابة أن تكون شريكا داعما لتعديلاتها ومرافقا يضبط ردود فعل ضحايا تلك الهجمات وهذا أساس نقابة «التعاون والشراكة الاجتماعية». دور الجامعة الوطنية يجب أن يكون علي النقيض من ذلك، نقابة النضال دفاعا عن المكاسب وأداة جبارة لانتزاع تحسينات جوهرية ومدافعا عن الخدمات العمومية الجيدة والمجانية كمرافق في خدمة شعبنا. هيأت الدولة محاور هجومها على مكاسب تاريخية للشغيلة :

- لسعي لتكبيل حق الاضراب بقانون تنظيمي يستهدف شغيلة الوظيفة العمومية بالأساس، علما أن شغيلة القطاع الخاص تعاني منذ زمان من ترسانة قانونية ظالمة تفي بالغرض وعلي رأسها الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يستعمل للزج بالمضربين في السجون.
- الخطة الشاملة لإصلاح الوظيفة العمومية وما يمثله ذلك من القضاء الناجز على كل مكاسب شغيلتها عبر ترسيم التشغيل بالعقدة والقضاء علي الاستقرار المهني بفرض إعادة الانتشار الإلزامي و إدخال طرق جديدة للتقييم (المردودية والنجاعة) وإخضاع الشغيلة لرقابة لصيقة وتكريس تراتبية إدارية سلطوية...
- ملف أنظمة التقاعد من خلال تحميل الأجراء فاتورة أزمتها الناجمة عن سياسة الدولة في التشغيل وكذا عن تدبير مدخرات صناديق التقاعد. واستعمال ذلك مبررا لرفع سن التقاعد و نسبة الاقتطاعات وتغيير قاعدة احتساب المعاشات وتخفيض نسب احتساب المعاش.
- عزم الدولة على تنفيذ ما أسمته بالرؤيا الإستراتيجية 2015-2030 لإصلاح التعليم والتي تمثل امتدادا للميثاق الوطني للتربية والتكوين منذ 1999 والتي أضعفت المدرسة العمومية وأفقدتها المصداقية ونتج عنها واقعا تعليميا كارثيا باعتراف جهات الدولة المشرفة على تقييم عشرية الميثاق التي شكلت قاعدة بلورة هذه الرؤيا. لكن العلاج المقترح لم يخرج عن وصفات تواصل تعميق تطبيق نفس السياسات التي أوصلت المنظومة التعليمية إلى هذا المستوى المتدني. إن مكاسب شغيلة القطاع العام تعتبر امتيازا غير مبرر من منظور الطبقات السائدة وهي علي مرمي مدفعية النظام. إن إجراءات قاسية قادمة قد تعتبرها الشغيلة اليوم مستبعدة أو بعيدة وهي ليست كذلك. هذه الإجراءات نظرا لأثرها السلبي على الشغيلة التعليمية ستخلق رجة غير مسبوقة وتململ نوعي في صفوفها. على الجامعة الوطنية للتعليم، أن تكون علي أهبة الاستعداد لتلك اللحظة بامتلاك الشعارات الملائمة والإجابات النضالية المناسبة والوعاء التنظيمي الكفيل باستقبال الدينامية النضالية القادمة، وهذا هو السبيل الوحيدة لغرس النقابة جماهيريا. ومن خلال ممارستها العملية إبان معركة النضال ستمتحنها الشغيلة اعترافها حقيقة و وفائها للدفاع عن مصالحها .

-3 من اجل مؤتمر ديمقراطي قولا وفعلا.

يكتسي المؤتمر المقبل للجامعة الوطنية للتعليم أهمية بالغة جدا لكونه أول مؤتمر ينظم بعد إعادة بناء تنظيمي شامل والأهم كونه سينظم بعيدا عن ضغوط البيرقراطية تنظيميا أو قانونيا، مما يضع مسؤولية أكبر على القيادة النقابية لإعطاء الدليل على مصداقيتها في عقد مؤتمر ديمقراطي يشكل مثالا للاقتداء. للوصول لهذه الغاية نقدم بعضا من مقترحات نعتبرها أساسية:

- التحضير الجيد: بإتاحة الوقت الكافي لنقاش الوثائق الأدبية في الفروع حتى يشكل إضافة نوعية للدفع بالنقابة إلي الأمام كما لا يجب إدراج وثائق أساسية صادرة عن اللجنة التحضيرية في أخر اللحظات دون استيفائها حقها في النقاش خصوصا بعد انتداب المؤتمرين، مع حق الأفراد ووجهات النظر في التعبير عن منظوراتها والدفاع عنها و التعريف بها والتعبئة لها .
- لا يجب مصادرة الرأي اللاخر و الاحتكام إلى الحجة والإقناع و الابتعاد عن افتعال الحيل لتمرير قرارات إذا خضعت للتمحيص الدقيق سيتبين ضررها.
- عدم تهريب الحسم في القرارات الجوهرية، من قبيل علاقة الجامعة بالتوجه الديمقراطي و بالاتحاد المغربي للشغل، بتفويض صلاحيات الحسم لهيئات أخرى خارج المؤتمر.
- جعل المحطات التنظيمية و خاصة المؤتمر مناسبة لنقاش جدي للقضايا التي تهم الشغيلة و المدرسة العمومية و قضايا النضال النقابي العمالي. و ليس كما تفعل القيادات البيروقراطية بتحويلها للمؤتمرات إلي مهرجانات خطابية وإغراقها بأعداد هائلة لفتل النقاش الجدي.

-4 الجامعة الوطنية للتعليم والاتحاد المغربي للشغل.

منذ بروز «التوجه الديمقراطي» عقب قرارات الطرد في حق نقابيين قياديين بالاتحاد المغربي للشغل، لم يتوقف نقاش العلاقة مع المركزية و بين مكوناته حول إستراتيجيته النضالية وصيغه التنظيمية و أفاقه. هذا النقاش أسفر عن تباين في وجهات النظر، أدت حتى الآن إلى إعادة توحيد نقابة الجماعات المحلية وتسوية وضعية الجامعة الوطنية للفلاحة لعلاقاتها مع قيادة ا م ش. لكن ضلت الجامعة الوطنية للتعليم كمكون للتوجه الديمقراطي تواصل عملها باستقلال عن ام ش. لقد أفضت هذه الدينامية إلى شلل النشاط النضالي و التنظيمي للتوجه. مما وضع جامعة التعليم في موقع حرج و هي على أبواب مؤتمرها الوطني. و مما زاد في بلبلة المناضلين تصريح الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل يرجح حصول تفاهمات ما بين قيادة الأتحاد و قيادة التوجه الديمقراطي. وما كان لهذه الوقائع إلا أن تثير أسئلة ونقاشات في صفوف الجامعة الوطنية للتعليم في غياب للمعطيات التي يعد توفيرها من أبسط الواجبات التي تحتمها المسؤولية النضالية، فتعميم المعطيات الدقيقة باعتبارها حقا ديمقراطيا لكامل الأعضاء، يمكن من سيادة نقاش جدي و رفاقي و يقوي ثقة النقابيين و عموم الشغيلة في قيادتهم. بينما العكس يتركهم فريسة للاشاعات و مناورات الأعداء. يجب الدفاع بحزم عن حق قيادة الجامعة الوطنية للتعليم و قواعدها في نقاش مختلف منظوراتها حول علاقة الجامعة بالاتحاد المغربي للشغل وبمكونات التوجه. وعلى القيادة وأن تستعرض جميع المعطيات وكل الحيثيات بنزاهة ودقة وان تستخلص ما هي مقتنعة به من خيارات وتعرضها بشكل علني علي قاعدة النقابة و ان تتيح لمن له خيارات معارضة أن يسلك نفس الطريق وتعرض كل الآراء على مؤتمر كامل السيادة. حينها سيكون أي خيار قرر بكل ديمقراطية عامل قوة ووحدة للجامعة الوطنية للتعليم كيفما كان مستقبل علاقتها بالاتحاد المغربي للشغل. غير ذلك سيكون أي خيار مشتلا للإحباط وتكريسا لأساليب معتادة بالحركة النقابية المغربية. أينما كانت الجامعة، خارج الاتحاد أو داخله، يجب اتخاذ موقف صارم معارض لخوصصة التعليم و تفكيك القطاع العام، بمعنى يجب المحافظة على استقلالية الجامعة في تحديد برامجها و مواقفها بعيدا عن سطوة قيادة الاتحاد بالبيضاء. ستكون العودة للاتحاد بشكل متماسك و وفق منظور واضح للعمل كجامعة مع هذا الكم من النقابيين المنفلتين من سطوة القيادة المركزية للاتحاد أقل سوء من تلاشي بدون منظور أو عودة جزئية و انسحابات.

تتمة للصفحة 4

ثلاثة أسئلة جوهرية حول موقف القيادات النقابية من إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب

المعاش وفي الهيكلة المقترحة. إن الغاية النهائية و الوحيدة من الإصلاحات المعد لها سلفا لأكثر من 12 سنة هي توطيد نظام الرسملة، وليس إصلاح مقاييس أنظمة التقاعد عبر تقليص مبلغ المعاشات وتمديد سن التقاعد غير تطبيق لمنظور الرسملة هذا. فمنطق الرسملة هذا لن يشتغل إلا بعد نسف المبادئ والمقاييس التي يشتغل وفقها حاليا نظام التقاعد بالتوزيع. هذا هو الهدف تحديدا من الشروع في المرحلة الأولى من مراجعة المقاييس، أي وضع مقاييس أخرى منسجمة مع منطق اشتغال أنظمة التقاعد الرسملة. هل تعارض القيادات النقابية هذا المنظور السياسي لتحويل أنظمة التقاعد الحالية إلى أنظمة تعتمد بشكل كبير على نظام الرسملة؟ لم يصدر عن القيادات النقابية طيلة مدة تواجدها في اللجان الرسمية لإعداد الإصلاح أي موقف رافض للنتائج المتوصل إليها. ولم تبدي أي اعتراض تحديدا على عزم الدولة إدراج الرسملة في أنظمة التقاعد بالمغرب. ليس هذا وحسب، بل إنها تتشبث حتى الآن بإخفاء هذه الحقيقة عن إدراك أغلب مناضلي النقابات. لقد تأكد أن القيادات النقابية موافقة على هذا التحويل ومنخرطة في عملية نسف نظام التقاعد بالتوزيع. إن المفارقة تكمن في أن المشروع الرسمي للإصلاح الذي تدعمه القيادات النقابية لم يتبث، حتى الآن، جدوى الرسملة بالنسبة لأنظمة التقاعد بالمغرب وتفوقها المزعوم على أنظمة التقاعد بالتوزيع. ويعد دمجها في الإصلاحات المقترحة اعتباطيا وغير مستند على تقييم لمزاياها المزعومة ضمن التشخيص الرسمي. وتأكد تجارب العديد من البلدان فشل نظام التقاعد بالرسملة في ضمان معاشات الملايين من العمال، كما هو الشأن بالنسبة للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت سباقة لاعتماد هذا النظام. وقد تراجعت العديد من هذه البلدان على تبني هذا النظام في تدبير أنظمة تقاعدها. ففي سنة 2008 ، على سبيل المثال، و مواجهة لأزمة صناديق المعاشات الخاصة اضطرت حكومة الأرجنتين لتطبيق إصلاح مضاد أممت بمقتضاه صناديق التقاعد الخاصة التي كانت تسير بالرسملة وحولتها إلى أنظمة عمومية وألغت بموجبها دور الصناديق الخاصة. وعلى هذا المنوال أيضا تدخلت حكومة الشيلي لوقف تدهور المعاشات لتلغي دور صناديق المعاشات الخاصة. كما تدخلت حكومات أخرى للحد من دور نظام الرسملة داخل بلدانها كالبيرو والأروغواي والمكسيك وغيرها. إن مسايرة القيادات النقابية للدولة في عملية نسف نظام التقاعد بالتوزيع في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تتبث الآن فشل نظام التقاعد بالرسملة دليل على خيانة سياسية واضحة لأحد قضايا الشغيلة الأساسية.

ما العمل في ظل خيانة القيادات النقابية؟

تأكد الآن، من خلال الجواب على الأسئلة الجوهرية المطروحة، بأن خيانة القيادات النقابية ثابتة. وتلقي هذه المسألة مهمة تاريخية حاسمة على المناضلين النقابيين: يجب على النقابيين الذين باتوا يشعرون بهذه الخيانة أن يتدخلوا لفتح نقاشات واسعة حول قضية الهجوم الحالي على التقاعد ويتخذوا الموقف الملائم الذي يمليه عليهم واجبهم النضالي، وهو الرفض الكلي لهذا "الإصلاح" سواء على صعيد مراجعة المقاييس أو على صعيد الإصلاح الهيكلي الساعي لتحويل أنظمة التقاعد بالتوزيع إلى أنظمة تشتغل كليا أو جزئيا بالرسملة. لا بد من تشكيل معارضة نقابية لهذا المخطط الثلاثي(دولة، أرباب عمل، قيادات نقابية) داخل النقابات وخارجها. لكن لا بد أن تسعى المعارضة النقابية إلى امتلاك تصور نقدي إجمالي لهذا الهجوم، إذ بدونه ستكون منزوعة السلاح. كما يتطلب الأمر، من جهة أخرى، صياغة شعارات مطلبية واضحة لصد الهجوم ومن أجل الدفاع عن أنظمة التقاعد بالتوزيع. ويمكن أن تتمحور هذه المطالب حول مالي:

- معارضة تطبيق السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى تقليص عدد المناصب في الوظائف المدنية، مقابل رفع عدد المناصب العسكرية والأمنية. ولهذا لا بد من النضال ضد الهجوم على الخدمات العمومية من صحة وتعليم وغيرهما عبر المطالبة، مثلا، برفع العدد الفعلي السنوي للمناصب بأكثر من الضعف(لا يتجاوز المتوسط السنوي للمناصب الجديدة الفعلية في الوظيفة 5280 منصب). وهكذا فإن تشكيل معارضة نقابية من أجل الدفاع عن الحق المجاني في الصحة والتعليم يخدم كذلك توطيد التوازن الديمغرافي والمالي لصندوقي الوظيفة العمومية. ومن النضالات المستعجلة والمصيرية التي يجب خوضها، كذلك، هي تلك الموجهة للدفاع عن الوظيفة العمومية أمام سيرورة جارية لتهشيشها منذ بضع سنوات.

- أما بالنسبة للقطاع الخاص فتكتسي المطالبة برفع الاشتراكات الاجتماعية أهمية بالغة في توطيد مختلف التعويضات والتأمينات الاجتماعية لعمال وعاملات هذا القطاع. إن هذه الاشتراكات هي حاليا بالغة الضعف بحث تدر مبالغ هزيلة. و هذه المبالغ الهزيلة ليست ناتجة فقط عن انخفاض معدل هذه الاشتراكات، وإنما مرتبطة أيضا بانخفاض عام للأجور بالقطاع الخاص. لا بد أيضا من النضال من أجل رفع الأجور ومن أجل سن مبدأ إعادة تقدير معاشات المتقاعدين كلما ارتفعت الأسعار أو أجور الناشطين. وهناك الكثير من المطالب الأخرى التي تصب في تعزيز أنظمة التقاعد بالتوزيع، كالمطالبة باسترداد أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنهوبة أو رفع سقف الاشتراكات المرتبطة بهذا الصندوق أو وضع سقف أعلى للمعاشات، وغيرها من المطالب لا يتسع المجال هنا لذكرها بتفصيل.

حمزة، أبريل 2016

تقرير عن المؤتمر الوطني الخامس للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية

بقلم: مؤتمر

عقدت الجامعة الوطنية لعمال و موظفي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل مؤتمرها الوطني الخامس يومي 1 و 2 أبريل 2016 بالمقر المركزي بالدار البيضاء، تحت شعار «مواصلة النضال الوحدوي المستقل و الكفاحي سبيلنا لصد الهجوم على المكتسبات و تحقيق الكرامة والعيش اللائق للعاملين بالجماعات الترابية».

وقد جاء هذا المؤتمر بعد أزمة خانقة دامت زهاء ثلاث سنوات عاشتها هذه الجامعة و أدت بها إلى الانشطار إلى قسمين قبل أن يتم رأب الصدع و توحيدها من جديد. كان هذا الانشقاق ناتجا عن تطورات الصراع داخل الاتحاد المغربي للشغل بعد طرد مناضلين من قيادة الاتحاد في مارس 2012 و تشكل ما سيعرف بالتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد، هذا الصراع أدى إلى انقسامات تنظيمية في العديد من القطاعات والاتحادات المحلية.

افتتحت أشغال المؤتمر يوم فاتح أبريل، بتلاوة آيات قرآنية وترديد نشيد الاتحاد المغربي للشغل و مشاهدة فيلم وثائقي عن تاريخه منذ التأسيس إلى الآن. بعد ذلك فسح المجال لبعض المسؤولين النقابيين في المركزية الحاضرين في الجلسة الافتتاحية لإعطاء الكلمة باسم القطاعات والاتحادات التي يمثلونها. وهكذا كانت الكلمة الاولى من إلقاء الأمين العام الوطني للاتحاد المغربي للشغل، أشاد فيها بالدينامية التنظيمية والنضالية التي تعرفها الجامعة و بالحضور الوازن الذي باتت تعرفه في المشهد النقابي للجماعات الترابية و ذلك بتبوئها المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات المهنية. كما أشار إلى النضالات البطولية التي تخوضها الجامعات الأخرى و إلى تشكل التحالف النقابي بين النقابات الخمس و الذي صار يشق طريقه بإصرار في مواجهة التعنت الحكومي. ثم توالت بعد ذلك الكلمات: واحدة باسم الاتحادات المحلية والجهوية ألقاها البشير الحسيني و ثانية باسم الاتحاد النسائي التقدمي وثالثة باسم قطاع الوظيفة العمومية و رابعة باسم الشبيبة العاملة المغربية. دون تسجيل أي كلمة باسم المنظمات الجماهيرية من خارج الاتحاد، صديقة كانت أو حليفة/ نقابية أو جمعوية أو غيرها.

بعد الانتهاء من إلقاء الكلمات، تقدم الكاتب الوطني للجامعة (سعيد الشاوي) لتلاوة التقرير الأدبي الذي اقتصر في سرده لأداء الجامعة و في عرضه لأنشطتها على السنة الأخيرة، أي منذ 25 أبريل 2015، تاريخ إعادة توحيد الجامعتين (الجناح الموالي لتجربة التوجه الديمقراطي والجناح الموالي للأمانة الوطنية) و التوافق على آليات تجاوز الازمة التنظيمية والاعداد لمؤتمر عادي بعد سنة و قال بأنه غير نادم على تجربة السنوات التي عرفت مشاكل تنظيمية، لأن ذلك أغنى تجربة الجامعة وأفادها وخرجت منها اكثر قوة و صلابة. و طرق كذلك للظروف الموضوعية التي تتحرك فيها الجامعة و ظرفية انعقاد المؤتمر (التنسيق النقابي الخماسي و الاضراب العام و الاضرابات القطاعية) وكذا التنسيق النقابي القطاعي بين الجامعة والنقابة الوطنية للجماعات الترابية و شركات التدبير المفوض. بعد ذلك تمت تلاوة التقرير المالي، الذي جاء مقتضبا و شاملا للفترة نفسها.

وقبل الشروع في مناقشة التقريرين الأدبي و المالي، تم الاعلان عن اسماء اللجان الموضوعاتية للمؤتمر التي شملت : لجنة القانون الأساسي والمقرر التنظيمي و لجنة الملف المطلبي و لجنة الحريات النقابية والمرأة العاملة و لجنة التدبير المفوض والعمال العرضيين و لجنة الاعلام والتكوين والتعاضد ولجنة فحص العضوية و لجنة الترشيحات ولجنة صياغة البيان الختامي. و قد تم التصويت بالإجماع 1 على هذه اللجان باستثناء لجنة الترشيحات التي تحفظ على تشكيلتها 39 مؤتمر، ومرد هذا التحفظ عدم وجود أي مناضل من الجهة الشمالية في عضويتها و هو ما اثار نقاشا و اعتراضا واسعين لحظة الاعلان عنها و عن أسماء أعضائها. هذا الاعتراض لم يلقى أي أذان صاغية. علما أن لجنة الترشيحات لم يتم فرزها من طرف المؤتمرين والمؤتمرات و لم تعرف معايير فرزها و لا من قام بذلك.

بعد ذلك استكمل نقاش التقريرين الأدبي و المالي، حيث سجلت 22 مداخلة تمحور أغلبها على التنويه بالتطورات التنظيمية الأخيرة للجامعة. و إثر ذلك تمت المصادقة عليهما بالاجماع. أعقب ذلك استقالة المكتب الوطني 2 للجامعة و تم تعيين لجنة رئاسة المؤتمر من طرف عضو الأمانة الوطنية للاتحاد نور الدين سليك الذي أمسك بزمام تسيير المؤتمر من لحظة انطلاقه إلى نهايته وظل هو صاحب الكلمة الفصل في المناوشات التي عرفها المؤتمر. فلا المكتب الوطني في اليوم الأول ولا لجنة الرئاسة في اليوم الثاني، كان لهما أي دور يذكر في إدارة دفة أشغال المؤتمر وكل ما هناك هو المباركة و التزكية. على هذا الشكل انتهى اليوم الأول من المؤتمر في ساعة متأخرة من ليلة الجمعة.

في اليوم الثاني توزع المؤتمرون على اللجان الموضوعاتية السالف ذكرها لمناقشة مشاريع الأوراق، و بعد ذلك تم عرض تقارير الورشات على الجلسة العامة من طرف مقرري الورشات، لكن دون فتح النقاش حولها كما جرت العادة في المؤتمرات الأخرى حتى يتمكن الجميع من إبداء ملاحظاته. واكتفى مسير المؤتمر بعرض خلاصات الورشات للمصادقة وقد تم ذلك بالاجماع. رغم اعتراض بعض المؤتمرين دون جدوى. ليستمر الحال على ما هو عليه. فحتى البيان الختامي لم يسلم من التصويت بالإجماع دون نقاش ودون إدخال و لو تعديل واحد عليه لا في مضمونه ولا في شكله.

كانت المحطة الأخيرة الحاسمة في المؤتمر هي الاعلان عن اعضاء اللجنة الادارية الذين اختارتهم لجنة الترشيحات والبالغ عددهم 126 عضو و عضوة. علما أن المؤتمر حظره 472 مؤتمر و مؤتمرة، من بينهم 62 نساء قادمون من 10 جهات و 56 إقليم. لجنة الترشيحات اعتمدت في ذلك على ثلاث معايير حسب ما صرح به اعضاؤها و هي: أولا نتائج انتخاب اللجان اللثنائية و ثانيا الوضعية التنظيمية لفروع المرشحين (هل المكاتب النقابية مهيكلة) و ثالثا الوضعية المالية (تسوية بطائق العضوية).

لقيت تشكيلة اللجنة الادارية و من بعدها تشكيلة المكتب الوطني اعتراضات من منتدبي بعض الفروع النقابية جوبهت بالتجاهل من طرف مسير المؤتمر (انسحاب مؤتمرين من فرع تطوان) و بالتفهم بعد التهديد بالانسحاب (مؤتمري فرع طنجة)، ليتم اختتام الأشغال بالإعلان عن تشكيلة المكتب الوطني الذي انتخب سعيد الشاوي كاتبا وطنيا و مرشد عبد الصادق وعبد السلام سلالة و محمد القلعي و وفاء القاضي و محمد العماري نوابا له أما امين المال فهو عبد الهادي الزاهيدي و نائبه أحمد المهيري فيما الباقي من 25 عضو من المكتب الوطني مستشارون.

لقد انتهى المؤتمر بفرز قيادة نقابية شابة نسبيا، و بتواجد يساري 3 بادي للعيان في الاجهزة المسيرة للنقابة، في ظل سياق مطبوع بالهجوم على مكاسب الشغيلة و خاصة شغيلة الجماعات الترابية. فهل سيسمح هذه التواجد اليساري بزيادة إشعاع و كفاحية و ديمقراطية الجامعة؟ الأيام و الشهور المقبلة كفيلة بحمل بالإجابة.

5 أبريل 2016

مؤتمر

1 التصويت كان يتم من خلال القول من يتحفظ: لا أحد – من يعترض: لا أحد : إذن صودق بالاجماع

2 لم يرد أي ذكر للمنسق الوطني للجامعة محمد العياش و لا مصيره، هذا المنصب أحدث بعد إعادة الدمج في 25 أبريل 2015

3 هذا التواجد اليساري منه المنظم أصحابه في أحزاب و منه المنظم في مجموعات و تيارات و منه الأفراد. علما أنه لم يلحظ أي بروز للاسلاميين.

توضيح من تيار المناضل-ة بصدد بيانين للسكرتارية الوطنية للشبكة الديمقراطية للتضامن مع الشعوب:

بقلم: تيار المناضل-ة

كل موقف لا يدين نظام الأسد الدموي، ولا يكشف الطبيعة المضادة للثورة لحليفه حزب الله، موقف ضال من وجهة نظر تضامن الشعوب.

أصدرت سكرتارية الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، يوم 23 فبراير 2016، بيان تضامن مع شعوب المنطقة المغاربية والعربية في محنتها مع "التدخل الامبريالي والإرهاب الأصولي". وأتبعته، يوم 4 مارس 2016، ببيان ضد قرار جامعة الدول العربية اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية.

عبر البيانان عن مواقف مناقضة لمواقف تيارنا المعبر عنها طيلة سنوات منذ انطلاق ثورة شعب سورية، مرورا بتدخل حزب الله الى جانب طاغوت الأسد، وحتى التدخل الامبريالي الروسي. لذا يلزم إعادة بسط رؤيتنا القائمة على التضامن الأممي الذي يضع مصلحة الشعوب فوق أي اعتبار.

تضمن البيان الأول موقفا من ثورة الشعب السوري، هذه المنطلقة منذ خمس سنوات من أجل إسقاط نظام الدكتاتورية العسكرية، ومن أجل بناء سوريا حرة وديمقراطية وعلمانية حيث يحظى أبناؤها بغض النظر عن توجهاتهم المذهبية أو القومية بالحرية والعدالة الاجتماعية. قوام هذا الموقف إدانة التدخل الإمبريالي باعتباره المسؤول عن "تمزيق وحدة الشعب السوري"، وعن سقوط مئات الآف الضحايا في صفوف الشعب السوري..". دون أن تشمل الإدانة قوى الثورة المضادة، ولا المسؤول الأول عن تدمير سورية، أي نظام الطغمة العسكرية الحاكم؛ نظام الأسد، بحكم سياسته القائمة منذ عقود على الاستغلال والإضطهاد والقمع والطائفية، ومعاداة حق الأكراد في تقرير مصيرهم.

وباعتبارنا، في تيار المناضل-ة، مكونا مساهما في إعادة تأسيس الشبكة، فإننا نعلن رفضنا القاطع لما تضمنه البيان بخصوص الثورة السورية.

يسكت البيان عن جرائم نظام بشار الأسد الدموي، وعن داعميه، أي كل من روسيا الامبريالية وإيران القوة الرجعية الإقليمية، وحزب الله اللبناني؛ الديني الرجعي، المعادي للثورة السورية ولتطلعات شعب لبنان الطامح للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. إننا غير متفقين بأي وجه مع هذا الموقف. وانسجاما ومنظورنا الأممي الواضح نعلن صراحة اصطفافنا إلى جانب الشعب السوري دون قيد أو شرط، وانحيازنا التام لمصالحه الآنية والتاريخية في التحرر من قبضة نظام الطغمة العسكرية والتضامن معه في محنته الإنسانية جراء تكالب كل قوى الثورة المضادة ضد إرادته في الحرية والانعتاق، وعلى رأس هذه القوى؛ نظام بشار الدموي والإمبرياليات المتنوعة، من الولايات المتحدة وروسيا مرورا بدول أوروبية عديدة، بالإضافة إلى قوى الرجعية الدينية الممثلة في داعش وجبهة النصرة ومثيلاتهما.

إن مقاومة الشعب السوري، وثورته الباسلة، لا تتعرض لتكالب قوى الاحتلال والامبريالية، ولتدخل الأنظمة الرجعية والتيارات الجهادية في المنطقة فحسب، كما يعلن البيان، بل لهمجية الدكتاتورية العسكرية المجرمة لنظام الأسد علما أن ثورة الكادحين في سورية قامت بشكل أساسي من أجل إسقاط هذا النظام الدكتاتوري الذي ترتبط مصالحه الطبقية الحيوية مع قوى التدخل العسكري الأجنبي ومع الإمبريالية، قبل أن يتم سحقها بوحشية من قبل نظام الطغمة، وأن تجهز قوى الرجعية الدينية المسلحة على ما تبقى منها في ما يسمى ب"المناطق المحررة".

ففي ظل الهجوم الامبريالي الذي تشنه جميع الإمبرياليات، بحجة محاربة داعش، يستمر النظام الدكتاتوري في ارتكاب أبشع المجازر ضد انتفاضة الشعب السوري، ويؤازره في ذلك حزب الله المناهض للثورة في لبنان وسوريا حيث يرتكب أبشع المجازر في حق الشعب الثائر.

لهذا لا تكفي إدانة التدخل الامبريالي وحده، بل إنه من واجب كل مناصر لحقوق الشعب السوري وثورته أن يدين نظام بشار الأسد مدعي "الممانعة والمقاومة ومناهضة الكيان الصهيوني" فيما لم يجرؤ على إطلاق رصاصة واحدة ضد الأهداف العسكرية للصهاينة مقابل ارتكابه مجازر بشعة أودت بحياة مئات الآف السوريين وشردت وهجرت الملايين منهم.

إننا ندين بقوة كل قوى الثورة المضادة المتدخلة في الساحة السورية بدون استثناء بما في ذلك نظام الطغمة العسكرية بقيادة السفاح بشار الأسد. ونحن متأكدون أن هذا التدخل المتنوع إنما يخدم في المقام الأول نظام بشار الدموي، ويسعى إلى إعادة إنتاجه مع حقنه بشخصيات "معارضة".

لا حل للمعضلة السورية سوى انتصار الشعب السوري الثائر وإقامة مجتمع حر ديمقراطي يتشاركه السوريون دون تمييز، وبالرغم من سوء الوضع الراهن فإن ثقتنا كاملة في مقدرة الشعب السوري العظيم على تجاوز محنته، وهو يثبت فعلا ذلك بخروجه في الأيام الأخيرة ضد كل الهمجيات: الامبريالية والدينية الرجعية ونظام بشار المجرم، وعلى مقدرة قواه الثورية الفتية على مضاعفة جهودها ومراكمة قواها من أجل تشكيل قيادة سياسية ثورية في مستوى تمثيل مصالح الطبقات الشعبية والنضال من أجل تحقيقها.

على هذا النحو نتضامن مع شعب سورية الكادح المنتفض والمتطلع للحرية، وعلى هذا المنوال ينبغي أن يجري التضامن مع قضية الشعب السوري من طرف كل القوى التقدمية والثورية المناهضة لقوى الثورة المضادة من دكتاتوريات متهاوية وقوى إمبريالية ورجعيات دينية.

حزب الله قوة رجعية ومناهضة للثورة

نعم، حزب الله ليس منظمة إرهابية، لكنه حزب طائفي مناهض لتطلعات اللبنانيين للحرية وشريك فعلي في وأد ثورة الشعب السوري. حزب الله منظمة مقاومة للاحتلال الصهيوني من منظور برجوازي وطني رجعي يمارس أبشع الجرائم إلى جانب إيران وروسيا ونظام بشار الأسد المجرم في حق الشعب السوري، وآلاف السوريين راحوا ضحية ذلك.

نحن ندرك جيدا الخلفيات السياسية لجامعة أنظمة الاستبداد العربي في قرارها سالف الذكر كإجراء من بين أخريات يحكمه تنافس حاد بين معسكرين إقليميين مضادين للثورة أحدهما بزعامة السعودية وآخر تقوده إيران وخلف كليهما قوى امبريالية متصارعة على إعادة رسم خريطة النفوذ عالميا، لكن الاكتفاء بإدانة أحد معسكري الثورة المضادة والتغاضي عن الآخر لا يمت بصلة لمبدأ التضامن الأممي بين الشعوب.

إن أعداء تحرر شعوبنا معلومون ، وحمام الدم المسفوك بسوريا كشفهم جميعا، من ديكتاتورية الأسد الدموية والأنظمة الرجعية المتباكية على مأساة الشعب السوري، والفصائل الدينية الرجعية المسلحة والامبريالية الأمريكية والأوربية المبتهجة بإعادة سيناريو تدمير العراق أسوة بالنظام الصهيوني، وانتهاء بالنظام الرجعي في إيران الحالم بمجال حيوي لنفوذه يتعارض مع ثورة تحرر حقيقية، وختاما روسيا الامبريالية. هكذا، تواجه ثورة شعب سورية كل الذئاب الدموية التي لا يوحدها إلا هدف منع انتصار الثورة السورية.

ستنتصر ثورة شعبنا بسورية وستنتصب مجددا من تحت الدمار الهائل بكل قوتها وستلملم جراحها الغائرة وستدحر كل أعدائها القتلة مهما اختلف معسكر ولائهم.

لا للأنظمة الدكتاتورية، لا للتدخل الإمبريالي، لا لقوى الرجعية الدينية

النصر للثورة السورية

عاش التضامن الأممي

تيار المناضل-ة

14 مارس/آذار 2016

الحالة النقابية في استجواب مع عبد الله لفناتسة

أجرى الحوار: المناضل-ة
الرباط في 4 أبريل 2016

أجرت جريدة المناضل-ة لقاءات صحفية مع مناضلين نقابيين كفاحيين حول الوضع النقابي الراهن والمهام. نشرنا حوارين بالعدد السابق، ونقدم فيما يلي لقراء جريدة المناضل-ة استجوابا للمناضل النقابي عبد الله لفناتسة، على أن يتواصل نشر باقي المقابلات في أعداد قادمة.

1/ الوضع النقابي بالغ التردي، من جهة، من جهة بيروقراطية نقابية منحطة تقود النقابات إلى الهلاك، ومن جهة قاعدة نقابية مستسلمة وسلبية، ما هي محددات هذا الوضع؟

عموما، يتأثر النضال النقابي بتطور الصراع الطبقي وبالوضع الذاتي للحركة الجماهيرية، إلا أن السنوات الأخيرة تميزت بمفارقة ملحوظة، تتمثل في تخلف الحركة النقابية المغربية عن نهوض الحركة الجماهيرية منذ فبراير 2011، وتقاعسها (الحركة النقابية) في الدفاع حتى عن مكاسبها التاريخية، كحق الإضراب الذي تم إقراره منذ ثمانين سنة. وهنا يجب، أولا، استحضار دور النظام القائم ومسؤوليته في ما آل إليه الوضع النقابي ببلادنا، لأن الطبيعة اللاديموقراطية لهذا النظام تشكل العائق الرئيسي أمام فعل نقابي حقيقي، والدولة بكافة أجهزتها الإدارية والتشريعية والقضائية والقمعية تعمل منذ نصف قرن على تقسيم الحركة النقابية وقمع واضطهاد النقابيين المخلصين لقضايا الطبقة العاملة وإفساد ضعاف النفوس وتثبيتهم على رأس العديد من النقابات القطاعات والوطنية.

هذا لا ينفي مسؤولية القيادات النقابية والقوى السياسية بما فيها اليسار المغربي، بدرجات متفاوتة في الأزمة النقابية الحالية. لكن تبقى مسؤولية النظام هي الرئيسية في هذا الوضع. فهو لا يسمح بأي تطور ديموقراطي داخل النقابات، كما أن البيروقراطية المتنفذة في القيادات النقابية تستقوي بالدولة في الدفاع عن مواقعها ومصالحها الأنانية. الحقيقة، أن الفساد النقابي هو امتداد داخل النقابات، لفساد النظام القائم.

ومن مظاهر الأزمة النقابية ضعف نسبة التنقيب التي لا تتعدى 6% وهي في انخفاض مستمر، مما أدى إلى بروز ظواهر جديدة: معارك عمالية عفوية، وأخرى تؤطرها تنسيقيات محدودة المدة والهدف، .. وهي عوامل تعمق من أزمة النقابات الموجودة وتضعف التضامن العمالي، سواء على صعيد القطاعات أو الجهات، ولا تؤدي سوى لنتائج متواضعة بالمقارنة مع التضحيات العمالية

2/ الجواب على الحالة النقابية الكارثية أخذ حتى الآن، أشكالا متعددة، أبرزها استبدال مركزية بأخرى، وتأسيس هيئات مستقلة، وبروز تنسيقيات فئوية، لكن أهمها على الإطلاق وبروز ما سمي توجها ديموقراطيا داخل ا.م.ش، كيف تقيمون مختلف هذه التجارب؟! وماذا عن تجربة التوجه الديموقراطي، ومآلها؟

الأجوبة المقدمة لحد الآن على غياب الديموقراطية داخل النقابات، تمثلت في تجميد النشاط أو خلق نقابات جديدة أو تنسيقيات فئوية محدودة المدة والهدف،.. وكلها اختيارات خاطئة سمحت باستمرار الفساد في المركزيات النقابية الأساسية أو عمقت التبعية للدولة وللأحزاب السياسية وكرست التواطؤ مع الباطرونا والسلطة المخزنية، وفي كل الأحوال لم تخلق بديلا نقابيا وديموقراطيا. وقد ساهم فشل هذ التجارب، بالإضافة إلى عوامل أخرى في توسيع التذمر والنفور من العمل النقابي وتقليص نسبة التنقيب وسط الشغيلة.

أما «التوجه الديموقراطي النقابي» بشكله الحالي، فلم يتأسس كرد فعل على التطورات الأخيرة داخل الاتحاد المغربي للشغل أي منذ 05 مارس 2012 بل إن هذا «التوجه» تبلور خلال العقدين الأخيرين في خضم الصراع بين تصورين مختلفين للعمل النقابي، أحدهما ديموقراطي يدافع بصدق عن مصلحة الطبقة العاملة ويرتكز إلى المبادئ والمقررات النقابية، والثاني بيروقراطي يستخدم الطبقة العاملة لبلوغ أهداف أنانية ضيقة. وقد كان للسلطة ولأرباب العمل حضورا دائما في هذا الصراع.

لكن ظروف 20 فبراير 2011 وما تلاها من تطورات (اتفاق 26 أبريل، دستور 2011، انتخابات سابقة لأوانها..) والضغوط التي مارستها الدولة على القوى السياسية والنقابية للإصطفاف في خندق السلطة، كل ذلك دفع بالأمور داخل إ.م.ش إلى ما يعرف بقرارات 5 مارس 2012، أي طرد مجموعة من المناضلين الديموقراطيين وإغلاق أبواب المقرات في وجه قطاعات بكاملها، والتراجع عن مقررات المؤتمر العاشر والانقلاب على الأجهزة الشرعية قطاعيا وجهويا..

وعلى ضوء هذه التطورات جرى نقاش واسع بين المناضلات والمناضلين الديموقراطيين سمح بهيكلة «التوجه الديموقراطي» قانونيا وتنظيميا، للتكيف مع شروط ما بعد 5 مارس. وقد توفق «التوجه الديموقراطي» بشكل عام في تدبير الصراع (إلى نهاية سنة 2014) بصياغة قوانينه الداخلية وفرز أجهزة مرنة محليا ووطنيا وإنجاح عدة محطات نضالية (إضرابات، مسيرات،...). كما فرض «التوجه» نفسه كمدافع عن مصالح الطبقة العاملة في المناطق والقطاعات التي يتوفر فيها على وجود نسبي.

لكن المنحى الذي اتخذه التوجه منذ بداية السنة الماضية، أي منذ فتح «مفاوضات» بين الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وقيادة ا.م.ش في يناير 2015 يطرح تساؤلات ويغذي الشكوك التي كان يعبر عنها بعض الرفاق حول مسار ومستقبل «التوجه». وما يعزز هذه الشكوك هو، من جهة توقيت هذه «المفاوضات» التي انطلقت قبل أسابيع من انعقاد المؤتمر الوطني ل»إ.م.ش»، وبداية المسلسل الانتخابي (الانتخابات المهنية والتشريعية)، ومن جهة أخرى فإن قيادة «ا.م.ش» تعاملت بانتقائية ونفعية مع النقابات القطاعية المنتمية للتوجه (الفلاحة، الجماعات المحلية، ...). مما أضر كثيرا بوحدة الموقف داخل «التوجه الديموقراطي». وقد ساد التعتيم على هذه الاتصالات ولم يصدر بلاغ أو تقرير رسمي حول نتائجها إلى أن توقفت عمليا بعد الانتخابات التشريعية (أو هذا ما أعتقده)، دون تسوية القضايا العالقة: توحيد القطاعات (التعليم، الاتحاد النقابي للموظفين...)، فتح المقرات أمام مناضلي التوجه الديموقراطي، إلغاء قرارات الطرد التعسفي، احترام المقررات والمبادئ النقابية، الديموقراطية في التسيير، محاسبة المفسدين،...الخ

3/ أي دور لليسار في النقابات العمالية بعد كل هذه التجارب؟

أعتقد بأن لليسار دور أساسي يجب أن يضطلع به وسط النقابات العمالية، بدءا بإخلاص المناضلات والمناضلين اليساريين لقضايا الطبقة العاملة والتحلي بالنزاهة والصدق والتواضع ونكران الذات وإشاعة هذه القيم بين العمال والعاملات، وتأطيرهم في نضالهم اليومي ضد البورجوازية من أجل صيانة مكاسبهم وتحسين أوضاعهم، ثم الرقي بوعيهم الطبقي لاستيعاب شروط الاستغلال الرأسمالي ومتطلبات التغيير المنشود.

فالعمال يحكمون في البدء على الأخلاق النضالية للمناضل النقابي والتزامه إلى جانبهم قبل أن يحكموا على خطابه اليساري.

طبعا، فإن المهام المطروحة على اليسار أكثر مما ذكرت. وذلك راجع لعمق الأزمة النقابية وتعقيدها وانتشار أمراض مزمنة في الجسم النقابي. هذه الأمراض ليست عابرة بل مرتبطة بطبيعة البنيات السائدة، فالفساد النقابي هو امتدادات لفساد النظام القائم داخل النقابات، والبيروقراطية النقابية تقف عقبة أمام النضالات العمالية وهي بذلك تخدم مصالح البورجوازية ودولتها.. لذا لا يجب الاستغراب من كون السلطة تتدخل مباشرة في الشؤون الداخلية للنقابات، تدعم البيروقراطية وتحارب التوجه الديموقراطي. والأمثلة عديدة: رفض استلام الملفات القانونية أو رفض تسليم وصل الإيداع، منع مناضلي التوجه الديموقراطي من ولوج المقرات، قمع الاحتجاجات، اعتقالات ... الخ. الدولة تقوم هنا بوظيفتها الطبقية كأداة في الصراع الطبقي الدائر ببلادنا. هذا الصراع القاسي قد يدفع بعض اليساريين إلى اختيار حلول سهلة لكنها غير ناجعة، من قبيل خلق «نقابة لليساريين». لقد أثبتت التجارب المحلية والعالمية فشل هذا النوع من النقابات. بل إنها تكرس ما تدعيه البيروقراطية النقابية من أن «اليساريين يحاولون فرض وصايتهم على الطبقة العاملة وتقسيمها خدمة لمصلحتهم الحزبية الضيقة».

إذن يجب خوض الصراع من أجل الديموقراطية النقابية داخل النقابات العمالية وليس خارجها (أقصد المركزيتين النقابيتين: الإتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل)، مع الحفاظ على وحدة النقابات القائمة والعمل على قيام وحدة نقابية فعلية في أقرب أجل ممكن.

4/ الدولة ماضية في تعدياتها، والبيروقراطيات ماضية في انبطاحها. ما الحقيقة وراء ما يسمى تنسيقا رباعيا وما هدفه؟ وكيف يقود النقابات بسلاسة وفق منطق الشراكة والاستجداء؟

إن الأزمة الجديدة التي تعيشها الرأسمالية، تجعلها غير مستعدة لتقديم تنازلات لفائدة الطبقة العاملة. بل على العكس من ذلك، فإنها لا ترى إمكانية للتخفيف من أزمتها إلا باسترجاع بعض المكاسب التي انتزعتها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية سابقا، أي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن الرأسمالية تعمل الآن على إعادة النظر في توزيع الثروة، على مستويين: مراجعة التوزيع الأولي بالضغط على أجور العمال (عدم احترام الحد الأدنى للأجور، عدم التصريح بالعمال في الضمان الاجتماعي، التقليص من مصاريف الصحة والسلامة في العمل...)، ثم مراجعة التوزيع الثانوي (التقاعد، المقاصة، الخدمات الاجتماعية...). أيضا، فإن تسارع تمركز الرأسمال يقوي الإحتكارات ويقلص إمكانية استفادة النقابات من المنافسة بين المقاولات، فيصبح مثلا الإضراب عديم الجدوى في فرع معين لشركة كبرى حين يستمر العمل في باقي الفروع...

وباستحضار الأعطاب التي يشكو منها الجسم النقابي ببلادنا، والفساد المستشري داخل القيادات البيروقراطية، فإن هذه الأخيرة قد تكتفي الآن بدور «الحكم» في الصراع بين الطبقة العاملة والباطرونا. وفي أسوأ الأحوال، فإن هذه القيادات قد تتحول إلى دركي يحرس «السلم الاجتماعي» المزعوم.

في مواجهة هذه الأوضاع المزرية، فإن الطبقة العاملة لم تبق مكتوفة الأيدي وطورت أشكالا مختلفة للمقاومة في مواقع الإنتاج (في المعامل والأحياء الصناعية، والضيعات والمناجم، وقطاع النقل، والطرق السيارة، والماء والكهرباء،...)، مما شكل ضغطا على القيادات النقابية التي وجدت نفسها محرجة أمام قواعدها، خصوصا وأن الحكومة احتقرت هذه القيادات ولم تنفذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، فبالأحرى أن تفاوضها في المطالب العمالية المطروحة. ومن جهة أخرى فإن «التوجه الديموقراطي» النقابي ما فتئ منذ ثلاث سنوات يوجه الدعوة للمركزيات النقابية قصد التنسيق في مواجهة هجوم الباطرونا والدولة على مكتسبات الطبقة العاملة. كل هذه العوامل دفعت إلى جلوس قيادات المركزيات النقابية إلى بعضها البعض والاتفاق على ملف مطلبي موحد وتسطير برنامج نضالي قصد دفع الحكومة للاستجابة لهذه المطالب إلا أن تردد القيادات النقابية في تنفيذ البرنامج النضالي الموحد وخصوصا ما يتعلق بالإضراب العام وتوقف التنسيق بينها زهاء سنة كاملة بسبب انشغالها بالانتخابات المهنية والتشريعية، شجع الدولة على التمادي في هجومها على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة (التقاعد، المقاصة، ظروف العمل، تجميد الأجور...). مما جعل المواجهة مباشرة بين الباطرونا والدولة من جهة والشغيلة من جهة أخرى (إضرابات واعتصامات في مواقع الإنتاج، معارك فئوية تقودها تنسيقيات خارج النقابات...).

انطلاقا من مصلحة الطبقة العاملة والضرورة الملحة لحماية مكاسبها والتاريخية التي تتعرض لهجوم شرس من الرأسمالية وإيمانا منا بالأهمية الاستراتيجية للوحدة النقابية، فقد ساندنا التنسيق بين المركزيات النقابية وعملنا على إنجاح الاحتجاجات التي دعت إليها، مع الاستمرار في انتقاد الطابع الفوقي لهذا التنسيق وفراغ «الحوار الاجتماعي» الجاري منذ 2012، وكذا العمل على تطوير التنسيق النقابي الحالي وتوفير شروط الوحدة النقابية المنشودة. علما بأن لا مصلحة للنظام القائم ولا للقوى الرجعية والانتهازية التي تسيطر على قيادات أغلب المركزيات في قيام وحدة نقابية عمالية، بل إن هذه القوى مسؤولة عن التقسيم النقابي الحالي. لكن مجرد الإعلان عن التنسيق بين المركزيات النقابية يعتبر نقدا ذاتيا للقرارات التقسيمية السابقة وإدانة لهذه الجريمة التي اقترفت بحق الطبقة العاملة المغربية على امتداد نصف قرن.

أما كون المركزيات النقابية أصبحت تتوسل «الحوار الاجتماعي»، فذلك راجع إلى كون القيادات النقابية استبطنت خطاب الباطرونا حول «الظروف الصعبة للمقاولات التي تحتاج للدعم في مواجهة المنافسة الخارجية...»، كما أن نفس القيادات تنطلق من أن الدولة محايدة في الصراع وليست أداة في يد الرأسمالية وحارسة لمصالحها، وهكذا تحولت النقابات نفسها إلى أداة من أدوات تدبير أزمة الرأسمالية وتكريس استغلال الطبقة العاملة.

5/ ما هي الأهداف والمطالب النقابية التي ترونها رافعة لاستنهاض روح النضال في صفوف الطبقة العاملة اليوم؟

في ظل الهجوم الرأسمالي الجديد على المكتسبات العمالية وبالنظر لأزمة الحركة النقابية التي تطرقت إليها أعلاه، فإن أوضاع الطبقة العاملة تتدهور باستمرار. فأصبحت مطالب العمال في المعامل والضيعات وورشات البناء وفي باقي وحدات الإنتاج لا تزيد عن تطبيق الحد الأدنى المنصوص عليه في مدونة الشغل واحترام الحق النقابي والحفاظ على ما تبقى من المكاسب التاريخية، وكلها مطالب دفاعية. كما أن الملف المطلبي للمركزيات النقابية يتضمن مطالب مخجلة من قبيل تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011 الذي ينص بدوره على تنفيذ ما سبقه من اتفاقات، وهكذا تحول «الحوار الاجتماعي» إلى جدولة وإعادة جدولة دائمة لمطالب الطبقة العاملة. هذا في الوقت الذي تراكم فيه البورجوازية ثروات ضخمة بفعل الاستغلال المكثف للطبقة العاملة واستنزاف القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ومن جهة أخرى الاستحواذ على الدعم العمومي والتهرب الضريبي والغش والإعفاءات الضريبية...

أعتقد بأن تنفيذ الإلتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل 2011 ليس مطلبا، وكان على المركزيات النقابية أن تضعه شرطا لأي تفاوض مع الحكومة حول الملف المطلبي الجديد. أليس من العار أن نستمر في المطالبة بالمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية، علما بأن الحكومة سبق أن وافقت على ذلك في اتفاق فاتح غشت 1996 أي منذ 20 سنة. نفس الشيء بالنسبة لمطلب إلغاء الفصل 288 وتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والزراعي المنصوص عليه في ديباجة مدونة الشغل منذ 2004...الخ

إن المركزيات النقابية تضع نفسها في تناقض لما تطالب اليوم بالمصادقة على الاتفاقية 87 في حين أنها وافقت دون تحفظ على دستور 2011 الذي يتعارض مع هذه الاتفاقية ويقلص من صلاحيات النقابات. لذا تتعزز مشروعية مطلبنا النقابي بإقرار دستور ديموقراطي يضمن حقوق الطبقة العاملة بما فيها الحق النقابي وحق الإضراب.

ومن جهة أخرى، فإن أغلب المعارك العمالية بمواقع الإنتاج مرتبطة باستقرار العمل وخصوصا بالقطاع الصناعي الذي يعرف تسريحات جماعية للآلاف العمال والعاملات سنويا بتواطؤ للسلطات المحلية ومصالح وزارة التشغيل والقضاء الطبقي.

كما أن ضعف نسبة التنقيب وواقع التشرذم النقابي وفقدان ثقة العمال في القيادات النقابية واختلاف التجارب النقابية من قطاع لآخر، كلها عوامل تجعل من الصعب توحيد الطبقة العاملة حول مطلب نقابي معزول عن باقي المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

بدل مطلب واحد أو بضعة مطالب، أقترح شعار واحد «باركا من الحكرة» تلتئم حوله الطبقة العاملة والمعطلون وعموم الكادحين في حركة جماهيرية واسعة من قبيل حركة 20 فبراير التي كان لها الفضل في انتزاع اتفاق 26 أبريل 2011، وتشغيل 4300 إطار معطل وتسوية ملف المئات من عمال الوساطة في قطاع الفوسفاط... فضلا عن تنازلات سياسية قدمها النظام بعد أيام من انطلاق هذه الحركة.

مفهوم «الحكرة» يركز الهجوم الرأسمالي الشامل على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة وعموم الجماهير وكذا القمع المخزني المسلط على النقابيين والمعطلين والشباب الكادح وتواطؤ القضاء الطبقي ضدهم. ولوضع حد لهذه «الحكرة» لا بد من تضامن كل المكتوين بنارها ونضالهم الجماعي والموحد دفاعا عن كرامتهم.

متى ينتهي الغموض الذي يلف المصير المهني والاجتماعي لمستخدمي محطات الأداء بالاتوروت؟

بقلم: م.ج

في الواجهة الالكترونية للشركة الوطنية للطرق السيارة نجد الكثير من الجمل الجميلة فيما يخص العلاقة بالمستخدمين. فالشركة تتدعي انها «تعمل بكيفية اخلاقية ومسؤولة لتكون شريكا دائما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضع المسؤولية الاجتماعية في قلب استراتيجيتها وتولي اهتماما في انشطتها لكافة الاطراف المعنية»

وبمكان آخر بموقعها الإلكتروني، نجدها تتحدث عن «تطوير كفايات الموارد البشرية وقابلية تشغيلها»، وعن «تعزيز وتحسين الأعمال الاجتماعية الموجهة لأجراء الشركة»، وعن «العناية بالصحة والسلامة في العمل» ،وعن «السهر على حقوق وحريات المستخدمين» والحرص على «حوار اجتماعي بناء وهادئ»، و«مساواة في الفرص ومنع اي تمييز والشفافية في معاملة الاشخاص وتحسين التدخلات لصالح الفئات الهشة».

لكن في مكان آخر بموقع شركة الطرق السيارة في انترنت نجدها تعلن ان عدد مستخدميها في العام 2014 لا يتجاوز 546 أجيرا، وتشير إلى انه لم يرتفع بفعل إسناد بعض الأنشطة إلى جهة خارجية (externalisation).

وراء هذا الاسناد إلى جهة خارجية لقسم من مستخدمي الطرق السيارة تختفي مأساة اجتماعية بكل معنى الكلمة. فمئات أجراء محطات الأداء يشتغلون عبر شركات وساطة في التشغيل، بدل أن يدمجوا في شركة اتوروت المغرب. مبرر التشغيل عبر شركات وساطة هو تسهيل توافر يد عاملة للمقاولات عند ازدياد النشاط بشكل استثنائي، او تلبية حاجة الى يد عاملة مؤقتة. لكن نشاط تحصيل مداخيل اوتوروت ليس له اي طابع مؤقت، والمنطقي هو دمج شغيلته ضمن الشركة الوطنية للطرق السيارة، وهو ما سيتيح استقرارا مهنيا للأجراء واستقرارا اجتماعيا لهم ولأسرهم.

بدل هذا الحل الحقيقي الذي يعبر فعلا عن انشغال اجتماعي ، وعن شعور بالمسؤولية الاجتماعية، تم القاء مئات العمال ومعهم مئات العائلات إلى مصير مجهول، فلا إطمئنان إلى استقرار الشغل، ولا إمكان بناء حياة مستقرة، ولا ارتياح لمستقبل الابناء. كيف يمكن لأجير غير مستقر في العمل، قد تعصف به شركة الوساطة في اي لحظة، أن يخطط لمستقبله ومستقبل ابنائه.

الحقيقة ان اسناد قسم من اليد العاملة إلى شركة أخرى خارج شركة الاتوروت ظلم اجتماعي كبير. وقد حاول المظلومون رفع الظلم عنهم بأضرابات وكفاحات كان من أعظمها إضراب العام 2012 الذي انتهى في منتصف شهر يونيو من هذا العام بتوقيع محضر من طرف وزارة التجهيز والداخلية وشركة الطرق السيارة ونقابة المستخدمين المضربين. هذا المحضر نص على ضمان استقرار عمل مستخدمي تحصيل مداخيل أوتوروت دون دمجهم. كان ذلك نصف انتصار. وكان من المفترض ،طبقا لاتفاق 14 يونيو 2012 ان يستمر التفاوض مع وزارة التجهيز والنقل حول حل نهائي لوضعية شاذة وظالمة هي اسناد قسم من المستخدمين لشركات خارجية.

واليوم وقد مضت اربع سنوات على الاتفاق لا يلوح في الافق اي حل حقيقي. كل ما هناك شائعات، وتطمينات مبهمة بان الحل النهائي قريب. والأغرب في الأمر ما يحيط بالمداولات حول الحل المزعوم من سرية تامة . الحل يهم مئات الأجراء، ولا يعقل ان يوضع هذا الحل دون اطلاع مسبق على المقترح وابداء الرأي فيه. والمفترض في مثل هذا المنعطف المصيري الحاسم هو الشفافية الكاملة بتعميم المعلومة على الجميع، وهو أمر تسهله وسائل الاتصال الحديثة.

المستخدمون ضحايا الظلم لهم نقابة من المفترض ان تمدهم بالمعلومة المتعلقة بمصيرهم ، كي يناقشوا مدى مناسبة الحل المقترح لما يطمحون اليه من استقرار مهني واجتماعي ناضلوا من اجله نضالا مريرا. كل الجهات لها وسائل الحصول على المعلومة، لانها قوية بعلاقاتها في مختلف الدوائر، وحدهم العمال لا وسيلة لديهم لبلوغ المعلومة غير نقابتهم. وكان حريا بنقابة ديمقراطية ان تطرح اي مقترح للحل النهائي للنقاش العمومي بين الاجراء المعنيين بتنظيم جموع عامة تناقش بكل حرية، وحتى تنظيم استفتاء بين المستخدمين قبل توقيع اي اتفاق يرهن مصيرهم. إن تعميم المعلومة هو من الف باء الديمقراطية، ولا شك ان المعلومة بشان الحل النهائي موجودة اليوم لدى الجميع سوى العمال.

ما يثر مخاوف كل حريص على مستقبل المستخدمين هو أن إدارة شركة الطرق السيارة تقوم بتوظيف مستخدمين جدد في الطرق السيارة الجديدة بعقود عمل محددة المدة، اي أنها تحرمهم حتى من مكسب عقود العمل غير المحدد الذي انتزعه إضراب العام 2012.

لقد أكد مسؤولون سابقون لشركة الطرق السيارة ان لا علاقة للشركة بالمستخدمين محصلي مداخيل محطات الأداء، وان هؤلاء يعملون لدى شركات أخرى ، إلى آخر المعزوفة. هذه المعزوفة هي بالذات التي كان يكررها في كل مكان مسؤولو المكتب الشريف للفسفاط فيما يخص عمال الفسفاط المستخدمين عبر شركات وساطة. لكن نضال هؤلاء، والمناخ النضالي الذي عاشه المغرب في العام 2011 (حركة 20 فبراير) فرضا على ادارة الفوسفاط ترسيمهم وكانوا اكثر من 800.

إن المسؤول الاول عن هذا الظلم الصارخ هو الدولة، لانها هي المالك الرئيسي لاسهم شركة الطرق السيارة ، غير الخزينة (قرابة 68,5 % من الراسمال) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (قرابة 29,3 % من الرأسمال). ورغم مرور اربع سنوات على الوعد بايجاد حل نهائي يضمن استقرار الاجراء مهنيا واجتماعيا، لا حل لحد الآن.

في فترة اضراب العمال في 2012 كان الجميع يتباكى على مصلحة «الاقتصاد الوطني» المتضرر بالإضراب، وشنت الصحافة الموالية حملة شعواء ضد نضال المستخدمين. وبعد انتهاء الإضراب انصرف الجميع إلى شؤونهم تاركين العمال للمجهول. لا البرلمان الزائف ناقش مصير العمال ولا الاحزاب، سواء المؤيدة للحكومة او «المعارضة لها»، اهتمت بواقع العمال ضحايا عدم الاستقرار والمصير المجهول.

إن فئات اجتماعية متنوعة ناضلت وحققت مكاسب، مثل طلبة كليات الطب الذين حاولت وزارة الصحة فرض هشاشة التشغيل عليهم. فقد اضربوا وسيروا إضرابهم بديمقراطية الجموع العامة، وانتصروا. كذلك الاساتذة المتدربين الذين حاولت الحكومة فرض العمل بعقود محددة المدة على بعضهم بفصل التكوين عن التوظيف. لكن نضالهم اكثر من خمسة اشهر فرض على الحكومة الالتزام بتوظيفهم جميعا في مطلع العام 2017. وهذا انتصار جزئي سيكون حافزا لنضال الافواج القادمة من الاساتذة المتدربين.

لا خلاص لعمال الاوتوروت المظلومين غير الكفاح. وأول الواجبات هو الحصول على المعلومة حول الحل الموعود به، والذي لا يزال في طي الكتمان. ويجب الاستفادة من دروس أضراب 2012 وابتكار طرق تنفيذ الإضراب تكون اكثر فعالية. وهذا هو ما يجب ان يكون موضوع نقاش بين كافة المستخدمين المعنيين.

يجب الشروع في تعبئة الصفوف العمالية بهذا النقاش، وليس انتظار الحل بسلبية وخمول وتفويض الامر إلى مسؤولين ما. يجب أن يأخذ المستخدمون مصيرهم بايديهم. ويجب على الجهاز النقابي ان يتحمل مسؤوليته في هذا الظرف التاريخي الحاسم.

م.ج

كفاح عمال كراون للتلفيف المعدني: صمود رغم قصور الجهاز النقابي وضعف التضامن

بقلم: م.ب

كروان – هولدينغ" شركة أمريكية، تأسست عام 1892، مختصة في صنع علب التلفيف المعدنية. لها فرع بالدار البيضاء، قامت بشراء شركة أسبانية عاملة في نفس المجال ذات فرع في المغرب (في ايت ملول)، تدعى ميفيزا. تمت عملية الشراء بمبلغ 1,2 مليار يورو (زهاء 12,96 مليار درهم)

بعد عملية الابتلاع هذه، التي وضعت 80% من سوق التلفيف المعدني بالمغرب بين يدي هذه الشركة، تم الشروع في إعادة هيكلة المقاولة: نقل قسم من المستخدمين، وفتح مجال مغادرة قسم آخر منهم مقابل تعويض. وقد نتج عن ابتلاع كراون لميفيزا فرق في دخل العمال، إذ يتمتع العاملون بالدار البيضاء بعدد من مكملات الأجر (منح وتعويضات) بفعل كونهم منظمين نقابيا في الاتحاد المغربي للشغل، وبفضل كفاح مديد سبق ان خاضوه.

يفترض، دفعا لأي ميز، ان يجري تعميم مكاسب عمال الدار البيضاء على رفاقهم الخمسين بايت ملول. وبهذا الصدد كان مدير الشركة محليا قد وعد بذلك التعميم فور اندماج الشركتين. وكان الوعد خدعة. من جانبهم يطالب عمال الشركة في الدار البيضاء بمبلغ تعويض جزافي أفضل من هزيل مدونة الشغل، وهو ما ترفضه الادارة.

وقد شرعت الإدارة بالدار البيضاء في تفكيك الآلات ومحاولة تهريبها الى وجهة غير معلومة يوم 1 مارس 2016 دون اي استشارة ممثلي العمال، ما جعل هؤلاء يرفضون العملية.

فقرر العمال، المنظمون في الاتحاد المغربي للشغل النضال، بدءا باضراب انذاري مدته ساعة لكل فرقة من الفرق المتناوبة، يوم 03 مارس 2016، و يتحول إلى إضراب 24 ساعة، ثم امتد حتى الآن.

يمكن تلخيص مجريات الصراع كما يلي:

الإدارة : سعي حثيث لكسر الإضراب

- تشغيل عمال جدد، واستعمال ضحايا شركات الوساطة في التشغيل

الشركة قامت باستقدام عمال جدد، مغاربة واجانب (8 من اسبانيا، و1 برتغالي و 12 مغربيا) وشغلتهم مكان العمال المضربين بمعمل ايت ملول. هذا تحت أنظار مندوبية التشغيل مع أن المادة 16 من مدونة الشغل تمنع إحلال جدد مكان المضربين. وقد وجدت الشركة ملاذا أيضا في عمال يتعذر عليهم الإضراب لأنهم مشغلون بواسطة شركة سمسرة في اليد العاملة (Man Power)، هم زهاء 50 بمصنع ايت ملول [لهم اقدمية 8 و9 سنوات ويستمر استغلالهم بعقود محددة المدة (أينك يا قانون الشغل؟).

-محاولة ترهيب العمال المضربين:

التضييق على اعضاء المكتب النقابي الجهوي لمصنع ايت ملول وتهديدهم بالطرد؛

- استقدام مفوضين قضائيين، ورفض دخول المصنع من قبل المفوض القضائي الذي استقدمه العمال

- استصدار من المحكمة الابتدائية بانزكان يوم الاثنين 14 مارس حكما استعجاليا في مدة قياسية (3 ساعات) يقضي باخلاء المصنع من العمال، مع إحضار قوات امن خاص بكلابها.

- متابعة 23 عاملا أمام القضاء : 10 من أكادير و13 بالبيضاء ، متهمين بإلحاق اضرار بالشركة بسبب إضرابهم ومطالبين بتعويضات مادية للشركة

- وقف التأمين الصحي للعمال و أسرهم، مع أن ثمة حالات حرجة.

-2 استهتار بما يسمى «الحوار الاجتماعي»: تغيبت إدارة الشركة مرارا عن جلسات التفاوض في الدائرة الثالثة للشغل التابعة للمديرية الاقليمية للتشغيل سيدي البرنوصي بالدار البيضاء، وكذا عن جلسات مواصلة التفاوض مع المكتب النقابي.

كما تنكرت لالتزامات عديدة، وتراجعت عن بروتكول اتفاق وقعه ممثلها يوم 22 مارس 2016 ضمن اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة بعمالة مقاطعات البرنوصي. واكثر من ذلك اقترحت من جانبها مشروع اتفاق يوم 25 مارس ، سرعان ما تراجعت عنه.

- مناورات الالتزام ثم التراجع عنه مرات عديدة : سواء في ما تتضمنه بلاغتها، مثل بلاغ 14 مارس الذي فيه التزام بتعميم امتيازات عمال كراون بالدار البيضاء على زملائهم بأكادير

- أرسلت ممثليها الى اجتماع لجنة البحث و المصالحة دون صلاحية توقيع يوم 6 ابريل بالدار البيضاء

السلطة:

بدل التدخل لتطبيق قانون الشغل (رغم انه ليس كله في صالح العمال)، عادة ما تتفرج السلطات منتظرة عياء العمال المضربين، انتصارا لرب العمل. بل تتدخل سواء بالقضاء، أو المسؤولين المحليين لنصرة رب العمل، وتستعمل القوات القمعية لترهيب العمال، وحتى لكسر عظامهم.

يمثل سلوك مفتش الشغل بايت ملول، المسمى أطويف الشهير بمعاداته للشغيلة، نموذجا في هذا الباب. فعند اول مقابلة له لوفد من عمال مصنع كراون بايت ملول، انهال عليهم بشتى صنوف التهديد (الطرد واستحالة ايجاد عمل بديل، قوات القمع، السجن...) لثنيهم عن الإضراب، دافعا لفصلهم عن رفاقهم بالدار البيضاء.

واعتبر الاعتصام ممنوعا، وأضاف أن إضرابهم مع البقاء أمام المعمل سيجر عليهم تدخل السلطات (القايد) و تعنيفهم بتدخل قوات القمع ضدهم. وسعيا للتضليل ادعى أن من حق ادارة الشركة استقدام عمالة اجنبية اثناء الاضراب، وهو ما يناقض مدونة الشغل [المادة 16].

و لترهيب العمال قام مفتش الشغل بتحميلهم مسؤولية الخسائر المادية المترتبة عن تعنت الادارة ورفضها تلبية المطالب، معتبرا أن اضرابهم يضر بالاقتصاد الوطني نظرا لمكانة شركة كراون في سوق التلفيف المعدني بالمغرب. و فوق هذا وذاك تدخل المفتش الحاذق بكل تعسف في الشأن النقابي داعيا الاجراء الى فك العلاقة برفاقهم في النقابة بالدار البيضاء.

وعلى مستوى أرقى، لا يلقى العمال غير احتقار تطلعاتهم إلى تحسين اوضاعهم، وهو احتقار مغلف بلغة ديبلوماسية، سرعان ما تنفضح عند اشتداد النزاع الاجتماعي. فبعد 50 يوما من إضراب العمال وما يعنيه من تضحيات ، لم يجد عامل عمالة مقاطعات البرنوصي في جلسة لجنة البحث والمصالحة الإقليمية يوم 21 ابريل على ممثلي العمال المضربين غير : ميثاق اجتماعي + وقف الاضراب و خروج الشاحنات و الآليات بدءا من 25 ابريل + وضع جدول زمني لنقاش العالق من مشاكل + تجميد طرد 10 عمال.

لا شيء عن المطالب العمالية، سواء التعويض اللائق لمن قد يشملهم الفصل عن العمل، او تعميم مكاسب عمال الدار البيضاء على عمال ايت ملول، و لا زيادة الاجر و المنح، لا شيء سوى مطالبة العمال بالاستسلام لرب العمل.

التدبير النقابي للمعركة

أبدى المسؤولون النقابيون مرونة كبيرة بدعوة الإدارة إلى حصر التفاوض في 3 نقاط من أصل 15 بقائمة المطالب:

*1 تعويضات جزافية (الباريم) لائقة لفائدة العمال الذين ستشملهم اعادة هيكلة المقاولة (60 عامل حسب تصريحات الإدارة)؛

*2 تعميم الامتيازات الاجتماعية على جميع عمال مصنع ايت ملول؛

*3 الزيادة في الأجور وفق الاتفاق في برتوكول 5 نونبر 2014.

رغم تلك المرونة واصلت إدارة الشركة تعنتها. وقد استفادت من توقيت الإضراب غير المناسب (شنت الإدارة هجومها في وقت الراحة البيولوجية بالصيد البحري، حيث يقل طلب معامل التصبير على العلب)، ومستعينة باستيراد العلب من الخارج (اسبانيا و البرتغال) لتخفيض ضغط الإضراب عليها.

صمد العمال وتصدوا لمناورات رب العمل بما أوتوا من قوة، وتحملت معهم أسرهم مشاق العيش بلا دخل. سيظل نضال عمال كراون نموذجا للتضحية والتمسك بالمطالب. واجبنا دعمهم واستخلاص العبرة من تجربتهم.

دروس

تطمينات أرباب العمل الكاذبة:

عند ابتلاع كراون لميفيزا، كان المدير بايت ملول يعد عماله أنه سيضمن لهم تعميم مكاسب عمال الدار البيضاء عليهم. وكان العمال امتنعوا مدة عن أي فعل نضالي او انضمام الى النقابة تجنبا لأي شيء قد يضايق الإدارة او تعتبره هجوما من العمال. ومع ذلك ظهرت الادارة الغدارة على حقيقتها معادية حقوق العمال، وصارت تجرهم إلى القضاء وتهدد حتى بقاءهم في العمل. يجب على العمال أن ينظموا صفوفهم نقابيا زمن السلم ليقدروا على حرب رب العمل الآتية ، لا ريب فيها. فغاية الرأسمالي زيادة أرباحه ، و إلا هزمه منافسوه الرأسماليون الآخرون. زيادة الارباح تتم بزيادة استغلال العمال، وخفض كلفة اليد العاملة بالتسريح وهضم الحقوق.

التضامن:

ما عدا تضامن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باكادير التي نظمت زيارة الى معتصم عمال كراون بايت ملول يوم القافلة التضامنية مع عمال مصبرات ضحى (يوم 27 مارس 2016)، وجهود لجنة التضامن –أكادير الكبير، ومبادرات معزولة، لم يبادر الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل إلى أي خطوة لنصرة عمال كراون المضربين و المعرضين لحرب الإدارة وتواطؤ السلطات. وطبعا لا يتحمل الجهاز وحده مسؤولية غياب التضامن، فالمكاتب النقابية نفسها غائبة نتيجة انعدام التربية على التضامن، بل تكريس العزلة القطاعية و الانطواء على الذات، ما يفقد النقابة أي مبرر للوجود.

الإعلام العمالي: ينتظر العمال من الصحافة اليومية ان تواكب نضالاتهم وتعرف بها. هذه الصحافة موالية لارباب العمل ودولتهم، وخاضعة لضغوطهم، و لا تذكر نضالات العمال سوى للتحامل عليها تحت قناع الحياد أو التوازن. الحل هو عودة صدور الصحف النقابية (الطليعة لدى الاتحاد المغربي للشغل و الديمقراطية العمالية لدى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، و العمل على تحويلها إلى صحف يومية تنير العمال وتقوي تعبئتهم ووحدتهم بوجه أعدائهم الطبقيين.

تقرير حول أوضاع عمال شركات الوساطة الفوسفاتيين ونضالهم

بقلم: مهدي سمير

يعتبر المجمع الشريف للفوسفاط من أهم المقاولات الإنتاجية العمومية بالمغرب، تبلغ صادراته 25% من إجمالي صادرات البلاد. كما تبلغ معاملاته حسب تقريره السنوي ل2012، 59,4 مليار درهم ، بناتج صافي يصل 14,1 مليار درهم . يشغل أزيد من 23000 من العمال و الأطر في كافة فروع المجمع كعمال دائمين.

يعتبر المجمع الشريف للفوسفاط من أهم المقاولات الإنتاجية العمومية بالمغرب ، تبلغ صادراته 25% من إجمالي صادرات البلاد . كما تبلغ معاملاته حسب تقريره السنوي ل2012 ، 59,4 مليار درهم ، بناتج صافي يصل 14,1 مليار درهم . يشغل أزيد من 23000 من العمال و الأطر في كافة فروع المجمع كعمال دائمين. إلا أنه مع إستعانة المجمع بشركات الوساطة في التشغيل بدأت شريحة من العمال تعاني في ظلها أوضاعا حاطة بالكرامة. ففي فرع المجمع بخريبكة يعيش عمال هذه الشركات وضعا اجتماعيا ونفسيا متأزما و هم محرومون من أبسط الحقوق. هذه الشركات التي لا دور لها في المجمع غير تجويع العمال يستدعي نهوضا للدفاع عن الحقوق، ولتحسين ظروف العمل رغم كل المضايقات والقمع من طرف سلطات مدينة خريبكة ومسؤولي المجمع و شركات السمسرة .

شركات الوساطة في التشغيل وهشاشة الشغل

تقوم شركات الوساطة في التشغيل بالمتاجرة في اليد العاملة . تقدم للمقاولات يدا عاملة رخيصة لاستغلالها، حيث يتقاضى عمال هذه الشركات أجورا هزيلة تقل غالبا عن الحد الأدنى للأجور ، مع ارتفاع ساعات العمل بشكل مهول ودون تعويض ، ويعملون بعقد محدد المدة، كما لا يستفيدون من الضمان الإجتماعي. تتيح مقاولات السمسرة هذه إمكانية استغلال العمال بلا قيود ،فقانون الشغل يسمح للباطرونا بطرد العمال من دون تعويض بعد إنتهاء مدة عقد العمل أو عند ارتكاب العامل خطأ جسيم في العمل (التأخر عن الإلتحاق بالعمل يعتبر خطأ جسيما!)

تستمر معاناة عمال شركات الوساطة من ظروف بالغة الصعوبة ، فمن جهة يشتغلون بعقود مؤقتة ما بين 3 إلى 6 أشهر، لا يعمل هؤلاء العمال في أشغال مؤقتة، إذ بهذه العقود اشتغلو لما يزيد عن 10 سنوات متواصلة، فحسب قانون الشغل الذي جاء في مادته 496 « يلجأ المستعمل (المجمع) إلى مقاولة التشغيل المؤقت ..من أجل القيام بأشغال غير دائمة تسمى مهام «. ومن جهة ثانية يعاني العمال من التوقيفات الانتقامية للعمل بحجة تجديد الصفقات مع الشركات حيث تضيع معه أيام من العمل بدون تعويض. لاتحترم هذه الشركات حتى الحد الأدنى للأجور ويعمل عمال الوساطة جنبا إلى جنب مع عمال المجمع الذين تصل أجورهم 8000 درهم أضعاف، إضافة إلى منح وامتيازات . كيف سيتقبل العمال هذا الحيف في الأجور حيث يصل الفرق إذا قورنت بأجور المهندسين والمدراء عشرات الأضعاف.

أما بخصوص ساعات العمل فينص قانون الشغل على ألا تتجاوز 44 ساعة في الأسبوع ، في الوقت الذي يعمل فيه أغلب عمال شركات الوساطة 72 ساعة ، بزيادة 28 ساعة أسبوعيا بدون تعويض . لا يتم تعويض الساعات الإضافية وأيضا أيام العطل الأسبوعية و الأعياد . ساعات وأيام من عرق العمال تستولي عليها هذه الشركات لتنمية أرباحها طوال السنة.

جاء في المادة 497 من قانون الشغل « لايمكن اللجوء إلى مقاولة التشغيل المؤقت من أجل إنجاز أشغال تكتسي خطورة خاصة « في الوقت الذي يقع ضحايا من هؤلاء الأجراء نظرا لمزاولتهم لهذه الأشغال ، والكل يعلم درجة الخطورة الدائمة نتيجة العمل في المناجم.

نضالات عمال شركات الوساطة

يواصل عمال شركات الوساطة النضال لأجل تحسين ظروف حياتهم. رغم أن شركات السمسرة لا تسمح شروط العمل بها بأي نضال لأجل الدفاع عن حقوق العمال. العمل بالعقدة الذي تفرضه هذه الشركات تحد من قدرة العمال على توحيد قواهم للدفاع عن حقوقهم.

إن تحقيق مطلب إدماج عمال شركات الوساطة في المجمع ووقف التعاقد معها ، وحل هذه الشركات، هو الكفيل بتحسين جدي لوضعية العمال الإجتماعية، و رفع الحيف الذي طالهم لسنوات ، و الإلتحاق بالنضال مع رفاقهم، عمال المجمع، للدفاع عن مكتسبات عقود من التضحية والكفاح قدمها أجيال من العمال والأطر.

بحفز من السيرورات الثورية بالمنطقة ، و احتجاجات حركة 20 فبراير، شهد المجمع الشريف للفوسفاط بداية فبراير 2011، نضالات بنفس جديد، لعمال شركات الوساطة من أجل استقرار الشغل و الإدماج. وقد تأتى إدماج عمال السميسي و سوطريك رغم ضعف التضامن مع معركتهم.

حسب تقارير وبيانات نقابة عمال الفوسفاط غير المدمجين التابعة للإتحاد المغربي للشغل، فقد خاض أزيد من 800 من العمال منذ مدة عدة محطات نضالية « بخريبكة و الدار البيضاء أمام مقر الإدارة العامة «. ومجموعة من الحوارات التي كشفت حجم اللامبالات و الإستهتار بمطالب العمال من طرف السلطات المحلية و إدارة المجمع بالدار البيضاء. وقد كان آخر برنامج نضالي لشهري مارس و أبريل:

أيام12و15و19مارس: وقفات احتجاجية محلية.

يوم 23 مارس: إضراب عن العمل واعتصام أمام الإدارة.

6 أبريل: إضراب عن العمل 24ساعة مصحوب باعتصام أمام الإدارة العامة للمجمع بالبيضاء.

مطالب ملحة:

- اعادة 11 من العمال ضحايا الاعتقال التعسفي لأسباب نقابية لأماكن عملهم صونا لكرامتهم.
- توسيع الادماج على باقي العمال إسوة بمن تم إدماجهم من عمال سميسي و سوطريك.
- رفع الأجور تماشيا مع ارتفاع التكاليف المعيشية (تجدر الإشارة إلى أن إدارة المجمع تشغل متقاعدي المجمع بأجور تصل إلى 8 آلاف درهم.
- احترام ساعات العمل اليومية المحددة في 8 ساعات.
- احترام ساعات العمل الأسبوعية المحددة في 44 ساعة أسبوعيا.
- التعويض على الساعات الإضافية و الأعياد و العطل.
- التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي.
- التغطية الصحية.
- التعويضات العائلية.
- منحة العطلة الأسبوعية.
- الاستفادة من منحة القفة و منحة النجاعة.
- توفير وسائل للنقل تراعى فيها الكرامة الإنسانية و معايير الصحة و السلامة.
- احترام العمل النقابي للعمال

تقرير عن أوضاع عمال شركة الزا سيتي للنقل الحضري باكادير

يعيش عمال شركة الزا سيتي باكادير وضعية صعبة تهدد بنسف كل ما راكموه من مكاسب. وقبل الدخول في موضوعنا هذا لابد من الرجوع إلى السنوات التي سبقت قدوم شركة الزا بتاريخ 2010/09/01 .

لقد تم تفويت خدمات ومستودع الوكالة المستقلة للنقل الحضري باكادير بالحي الصناعي بتاسيلا لشركة الزا سيتي على طبق من ذهب بعد الاستغناء على العديد من عمالها بالإكراه تارة بالطرد او التعويض. وشغلت عددا لا بأس به من عمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري باكادير قرابة 220 عامل من أكثر من 500 بكامل حقوقهم المكتسبة كما ينص على ذلك الفصل 19 من مدونة الشغل. قدم هؤلاء إلى الزا وقد عاشوا تجربة تدمير نقابة ك د ش على يد الإدارة وصنيعتها نقابة ف د ش. لكن بعد مغادرة مدير الوكالة الطاغية ب ح صانع تلك النقابة قام العمال بتعاون مع اطراف داخل الادارة بإزاحة ادوات إجرامه وتم تجديد المكتب النقابي واستمر العمال يحضرون اجتماعات هذه النقابة ويشاركون في تظاهرة فاتح ماي كأمر واقع كان مفروضا بالإضافة إلى الاتاوات وغير ذلك.

بعد حل الوكالة وقدوم المشغل الجديد تم تجديد المكتب النقابي داخل ف د ش والتحقت عمال جدد بالعمل النقابي. ومع النهوض العارم الدي أحدثته حركة 20 فبراير سنة 2011 خاض العمال إضرابا ناجحا لمدة 04 أيام استطاعوا انتزاع العديد من المكاسب. وقد لعب الجو النضالي العام أنداك دورا بارزا في تحقيق هذه المكاسب.

أحس العمال بقوتهم في وجه الإدارة وأصبحت تحسب ألف حساب قبل الإقدام على اي خطوة ضدهم. إلا أن الإدارة التي تعرف جيدا أن اي زيادة في أجور العمال تساوي نقصا لأرباحها وأن اي نقص من أجور العمال يساوي زيادة في أرباحها واستعملت سياسة فرق تسد وبحثت عن المستعدين لتنفيذ عدوانها على العمال. وكيف لا تجد من يبحث عن الفتات لتقديم خدمات ولو كانت خسيسة والمستعمر نفسه وجد أشخاصا يتعاونون معه ضد الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال.

كخطوة اولى تم تأسيس نقابة اع ش م وتم تقديم كل الدعم والتسهيلات إليها للمساعدة في هزم العمال. وتمت الاستفادة من تجربة نقابيي ادارة الرطاك الدين تنظموا سابقا في ف د ش وغادروها بعد أن اصبحت تحمل هموم العمال. بدأ تنفيد مخطط ضرب النقابة المكافحة مع إضراب بداية مارس 2015 وتم تسخير كافة الوسائل لهزم العمال وإفشال الاضراب من جيش احتياطي للباحتين عن العمل ضدا على القوانين الجاري بها العمل وتشغيل عدد من السائقين طوال النهار واستقدام السائقين من مراكش وتشغيل المكلفين بتكوين السياق الجدد في الخطوط وتشغيل عمال الحافلات المكلفة خصيصا بنقل عمال الضيعات والمعامل في الخطوط وتجويع المضربين بوقف أجور شهر فبراير وتقديم إغراءات لكاسري الإضراب. إنها حرب بكل المقاييس لاستئصال النقابة المكافحة.

نجحت الادارة في الحد من نجاح الاضراب وساعدها في ذلك بعض المناضلين الدين يتوجهون بكلمات مشينة لكاسري الاضراب. فعوض فتح نقاش معهم واقناعهم يفتحون معارك جانبية تستفيد منها الادارة. أمام جو القمع المسلط على النقابيين وعلى معركتهم استسلم عدد من العمال الدين كانوا يعتبرون النقابة كمحام ينوب عنهم لتقديم شكاويهم للإدارة ولم يدركوا أن النقابة هي قوة العمال في مواجهة جبروت عدوهم الطبقي. نجح مخطط الادارة وبدأت تسترجع ما انتزعه العمال وشنت حملة شرسة ضد عضوين من المكتب النقابي وقامت بطرد جميع العاملين بالعقدة المشاركين في الإضراب الأخير، والاقتطاع من أجور العمال لأتفه الأسباب، وانتزاع أنشطة الأعمال الاجتماعية من الجمعية التي يسيرها نقابيو ف د ش، والبحث عن أي مبرر ولو كان سخيفا لتقديم العمال إلى المجلس التأديبي وطردهم ولو رفض جميع أعضاء المجلس هذا القرار.

هناك حالات عدة يقال فيها للسائق بأن كاميرا المراقبة سجلتك ولم تمنح تذكرة لزبون متناسين أن المؤسسات البنكية نفسها تلزم زبائنها باحتساب النقود قبل المغادرة، ومؤسسات القروض الصغرى تقول: لسنا مسؤولين عن عدم توصلك بوصلك. إن السائقين يواجهون مشاكل جمة، فكترة أثمان التذاكر في بعض الخطوط وكترة الحصر يجعله دائما في قفص الاتهام وإن اشتغل مثلا بتذكرة 10 دراهم ووصل مكانا ما حدد فيه ثمن التذكرة ب 6 دراهم ونسي الحصرفإن الآلة تمنحه تذكرة 10 درهم ويقوم ببيعها ب 6 درهم مما يجعل العديد منهم يواجه يوميا نقصا في المحصول اليومي يمكن أن يصل 50 درهم أو أكثر، وإن حصل العكس يتهم بالسرقة وخيانة الأمانة ناهيك عن كترة المهام المسندة إليه من سياقة واستخلاص التذاكر والمراقبة.

إن عمال شركة الزا مطالبون بوقفة تأملية ومقارنة فترة وحدتهم بفترة تشتتهم وعليهم تسيير نقابتهم بصورة ديموقراطية تكون فيها كل السلطات للجمع العام، ومد يدهم إلى رفاقهم عمال الزا بكل من مراكش وطنجة وخريبكة وعمال القطاعات الأخرى ولو تعددت الانتماءات النقابية لتغيير ميزان القوى لصالحهم. فلا منقذ للعمال غير وحدتهم وقوتهم، وللوصول إلى المبتغى لابد أن نبدأ بالخطوة الاولى

نقابي كفاحي بتاريخ: 2015/10/11

ورزازات: اجتثاث نقابة كدش المكافحة وسؤال ما العمل؟

بقلم: المراسل

لم يكن من قبيل الصدفة أن تتظافر مجموعة عوامل لتسلب شغيلة مدينة ورزازات حرية التنظيم والنضال النقابيين. كان اجتثاث العمل النقابي مدبرا ومخططا له من قبل دولة ما فتأت تمارس عنفها الطبقي كلما استشعرت خطر استجماع الكادحين لقواهم دفاعا عن مكاسب كان أرباب العمل بالقطاع الخاص يقضمونها واحدة تلو أخرى، فارضين على العمال والعاملات استغلالا فاحشا وظروف عيش تحت انسانية.

الأرباح للرأسماليين والخسائر للعمال منذ أكثر من ثلاثة عقود والرأسماليون يراكمون الأموال والثروات بقطاع السياحة. فكان الفندق الواحد يجني عشرات ومئات الملايين كل شهر على ظهر العمال والعاملات، فيما هؤلاء يعانون الشقاء والحرمان. استولى ارباب المؤسسات السياحية كذلك على الاراضي الشاسعة بأثمان رمزية بمساعدة الدولة منذ السبعينيات والثمانينيات، وحولوها الى منتجعات تذر أموالا خيالية. حدث ذلك بمساعدة مسؤولين ورجال سلطة محليين كبار، وأبناك تعطي بسخاء قروضا بدون ضمانات طمعا في اقتسام الكعكة. لقد استثمر الرأسمال كل العوامل المواتية لجني الأرباح من فوضى الاستيلاء على الأراضي خارج أية قوانين وغيرها، فحتى المناظر الطبيعية والبناء التقليدي والجو الدافيء لهذا الاقليم الجميل، كلها تحولت الى سلعة مادام الرأسمال يجني من ورائها الكثير.

شكلت هذه الطفرة العصر الذهبي للسياحة بالاقليم. لكن الأمر لم يستمر بالنسبة لمجموعة من الفنادق، بسبب تحولات عالمية أثرت سلبا على مردودها السياحي، أو لعوامل مختلفة، فيما استمرت فنادق أخرى في جني الملايين.

بدأت مشاكل العمال والعاملات تتزايد بالمقاولات المتأزمة، فتم اغلاق فندق بيلير الضخم وتشريد عماله أي ما يفوق 120 أسرة. وسرعان ما عمت مشاكل الاغلاق والطرد والتهديد والمس بالأجور ومكملاتها ومحاولات الاستعباد وتكثيف الاستغلال. إنه الرأسمال يرتد لمصادرة ما سبق أن أعطى، ولاعتصار فاتورة خسائره من العمال، بعد أن انفرد بالأرباح لزمن طويل.

قمع واجتثاث النقابة لتعبيد طريق الرأسمال

كان عمال وعاملات الفنادق يشكلون العمود الفقري لنقابة الكونفدرالية الدمقراطية للشغل، وفي اطار نقابتهم واحتجاجا على أوضاع الاستغلال والطرد، سيملأ هؤلاء الشوارع بالمظاهرات منذ 2009، ويبدأ، بالموازاة، مسلسل اعتقال ومحاكمة المناضلين النقابيين منذ نفس السنة.

وفي 2011 كانت المدينة تعج باحتجاجات حركة 20 فبراير وشغيلة الفنادق والمعطلين وحركة ضحايا القروض الصغرى. تراجع نضال 20 فبراير، لكن مظاهرات شغيلة الفنادق المحتجين على الطرد والاستغلال واعتصاماتهم، كانت لاتزال مستمرة في خيم جرى نصبها أمام الفنادق الظالمة للعمال والعاملات.

في الخندق الآخر، كانت دولة الرأسماليين تدبر أمرهجوم مخطط له ومتعدد الأوجه، بدءا باستقدام عامل اقليم فكيك الذي قمع الحركة الاحتجاجية ببوعرفة، ثم التمهيد للهجوم بشن حملة دعائية مغرضة ضد العمل النقابي خاصة بقطاع الفنادق واتهامه بالتسبب في الحاق الضرر بالسياحة والاقتصاد الوطني، وسخرت لذلك جمعيات محلية وأخرى وهمية بوليسية، أصدرت عرائض وبيانات ضد النقابة لتأليب الرأي العام المحلي ضدها، وانتشر اللغط وسط المدينة والهجوم على النقابة ومناضليها ومناضلاتها.

وفي يوم 11 يناير 2013، وتحت جنح الظلام سينفذ الهجوم على خيم المعتصمين وتفكيكها جميعا. وفي اليوم الموالي 12 يناير، سيتم شن هجوم بالغ الشراسة لجحافل من قوات القمع على وقفة احتجاجية سلمية أمام مقر نقابة كدش مصحوبا بتعنيف وضرب العمال والعاملات، واعتقال 06 مناضلين وسجنهم.

منذ ذلك اليوم والمدينة معسكرة ، ومقر كدش محاصر الى اليوم، والاحتجاج السلمي ممنوع. ويتم استكمال هذا الهجوم الشامل بآلية جهنمية تستهدف رموز الكفاح النقابي قصد تركيعهم، وتتمثل في نزيف من المحاكمات والغرامات المالية التي لاتنتهي.

يريد الحاكمون تطهير ورزازات من كل مظاهر الاحتجاج، وجعلها مدينة هادئة، لتعبيد الطريق أمام الاستثمارات الرأسمالية الضخمة الناهبة للخيرات في مجالات السينما والسياحة والطاقة الشمسية، ودفع العمال والعاملات الى تحمل شروط استغلال قاسية.

يريدونهم عبيدا منزوعي السلاح. بهذه الصورة يتم تمهيد الطريق لمشروع ضخم كمحطة الطاقة الشمسية، حيث يعمل الكادحون ويشقون خارج أية حقوق شغلية. فلا قانون بهذا المركب الرأسمالي الضخم الا قانون الغاب. فالعمل النقابي ممنوع ومحاصر، والأراضي الشاسعة للسكان القرويين (3000هكتار) أصبحت مستباحة، والثروة المائية التي تعد أثمن ثروة في منطقة قاحلة، مستباحة كذلك من قبل المركب المذكور.

الدور المخزي لبيرقراطية كدش

في هذه المعركة غير المتكافئة، تخلت برقراطية كدش عن العمال والعاملات، متذرعة كعادتها بمبررات واهية ولاتنطلي على أحد وصالحة لكل زمان ومكان، من قبيل ضرورة الحفاظ على مناصب الشغل أو الحفاظ على المناضلين من القمع، داعية المناضلين والمناضلات الى وقف كل أشكال الاحتجاج تفاديا لأية أضرار ، كما أنها أقدمت على إنتزاع ملف الطرد والتسريحات من أيدي الأجهزة النقابية المحلية وأقبرته. لقد تخلت عن الكادحين في عز المحنة، تاركة اياهم وجها لوجه أمام رأسمال هاجم على المكتسبات عبر الطرد والتسريح والاغلاق والمس بالأجرة.. ودون تقديم أي بديل، ما يعني الخيانة والتواطؤ ضد العمال. كيفلا وقد بعث المكتب التنفيدي عضوه مصطفى البراهمة، المفترض أنه يمثل «يسار كدش الجذري» ليأتي الى ورزازات ويلتقي بعامل الاقليم حتى قبل أن يجتمع بالعمال والعاملات، ولكي ينقل نصائح الطرف الأول الى الطرف الثاني، لاعبا بذلك دور دركي مهمته إخضاع الكادحين لمضطهديهم. أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى مغادرة المئات من عمال وعاملات الفنادق لنقابة كدش التي ساهموا في بنائها لبنة لبنة طيلة سنين من الكفاح والشموخ، مما أدى في الأخير، اضافة الى القمع وعوامل أخرى، الى أزمة تنظيمية داخل الجهاز النقابي المحلي.

ومن الثمار المرة لهذه الهزيمة أن قال أحد عمال الفنادق: «النضال بالنقابة ممنوع، النضال بالشارع ممنوع، النضال بالمؤسسة ممنوع، والمركزية تخلت عن العمال، والمحاكمات والغرامات والسجن تهديد يومي، فأين المفر؟» ما العمل؟

أظهرت معركة الاضراب العام الوطني ليوم 24 أبريل 2016 التي دعى لها تنسيق نقابي رباعي، أن نقابة كدش بورزازات قد استعادت شيئا من زخمها النضالي. يتجلى ذلك في انخراط عمال شباب في التعبئة للاضراب بتوزيع المناشير بالمدينة وفي الحماس الذي استعاده المقر ذلك اليوم، كما يتجلى في الجموعات العامة التي يعقدها عمال بعض مقاولات القطاع الخاص بالمقر، كعمال مقاولة للنظافة/الحليب دانون/أكسفير/نقابة لعمال بمركب الطاقة الشمسية أنوا من مدينة الجديدة... هذا فضلا عن عمال مقاولات منجم امينى/ /عمال الفنادق التي لاتزال كدش حية بها، وقطاعات أخرى عمومية لازالت تنتمي للكدش محليا، وأغلب هذه الفروع النقابية يسيرها مناضلون نشطون.

إنها في نظرنا دماء جديدة كفيلة ببعث حياة جديدة وانعاش شرايين الجهاز النقابي المحلي الذي تعرض لضربات متوالية بسبب القمع وعلى يد أطراف وأشخاص عديدين، كل حسب مصلحته.

إن النقابة تجسد جزء أساسيا من الحياة اليومية للعامل بالقاع الخاص، كونه معرضا لكل الأخطار، والنقابة هي الحضن أو على الأقل، «المحامي» الذي يمكنه اللجوء اليه. فلتتكاثف جهود المناضلين والمناضلات، المخلصين والمخلصات لقضية الطبقة العاملة، لتوفير ذلك الحضن، واعادة بناء ما دمره القمع وأعداء النقابة بشتى تلاوينهم.

وبما أن المهمة الملحة مرحليا هي تفعيل مكتب الاتحاد المحلي خدمة لمصالح العمال والعاملات، فإن هؤلاء العمال، لاداعي لاثقال كاهلهم بالمطالبة بمحاسبة المتسببين أو المساهين في تدمير التجربة الكفاحية للاتحاد المحلي. وعلى العموم لايبدو الظرف مناسبا للمحاسبة، أو الاعتراض على ترشيح هذا الشخص أو ذاك لموقع المسؤولية.

إن كل أشكال المكاشفة والاعتراض والمحاسبة ستكون أساليب ديمقراطية بالغة الأهمية في مرحلة لاحقة عندما يكون الجهاز النقابي للاتحاد المحلي معافى وواقفا على رجليه.

مراسل جريدة المناضل-ة.

ورزازات : مقاومة الرأسمال مستمرة رغم القمع

انخفض عدد منخرطي نقابة كدش المكافحة الى حوالي النصف بعد انسحاب العشرات من عمال وعاملات الفنادق، إثر الهجوم القمعي الكاسح بداية 2013، لكن بشكل خاص بسبب الموقف المخزي لقيادة الكونفدرالية الدمقراطية للشغل التي تخلت عن العمال واتخذت موقف مسايرة الهجوم حفاظا على «السلم الاجتماعي» الذي أصبح بديلا للنضال في عرف قيادة الكدش أسوة بمثيلاتها في النقابات الأخرى. ورغم استمرار تواجد كدش بفنادق مثل «السلام» و «أزغور» و «دار الضيف».. إلا أن الحذر من أي نضال هو سيد الموقف، حذر ماهو الا امتداد لجو الترهيب والخوف الذي بثته الهجومات القمعية لبداية 2013 في النفوس، وما تلاه من تطويق للمقر النقابي وعسكرة المدينة ومنع كل احتجاج سلمي. منع اكتوى به بداية الأمر أساتذة سد الخصاص الذين قمعت وقفاتهم الاحتجاجية ومزقت لافتاتهم.. أما الأساتذة المتدربون فتوصلوا، ذكورا واناثا، برسائل تهديد وتخويف شخصية بأماكن سكنهم على يد أعوان السلطة. إن حذر العمال والعاملات له ما يبرره، خاصة أمام تناسل محاكمات وغرامات لانهاية لها.

فندق دار الضيف : فزاعة جديدة

في مطلع 2016 صدر حكم نافذ بحق 11 نقابيا من كدش و01 شخص ينتمي لصف الباطرون بأداء غرامة قدرها 06 ملايين سنتيم. أغلب النقابيين الذين صدر بحقهم القرار يعملون بفندق «دار الضيف»، والذين سبق أن لفقت لهم تهم تخريب ممتلكات على خلفية وقفة احتجاجية سبق تنظيمها أمام الفندق، وعرقلة حرية العمل بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي، وتهم أخرى. تحول هذا الحكم الجائر الى فزاعة تقض مضجع كافة العمال والعاملات الراغبين بالنضال بقطاع الفنادق. فإذا كان هدف الرأسمال من هذا الحكم هو اعطاء المثال عن لاجدوى النضال، فقد تحقق له ما أراد، على الأقل على المدى المنظور. ان وقع الهزيمة يمتد عادة زمنا اطول، لكن ليس الى الابد، فلاتزال النقابة تتمتع بكثير من مقومات النهوض من جديد عندما تأتي الفرصة المناسبة، لان القمع رغم بطشه الزائد لم يتمكن من اقبارها نهائيا. إنها حية ترزق.

شركة أكسفير: هشاشة واستغلال ومقاومة

أكسفير شركة تتعامل مع أنواع محددة من المعادن وتتخصص في طحنها ومعالجتها بمعمل صغير بالحي الصناعي بورزازات، لتستخرج منها منتوجا ثمينا هو «روح» الصباغة، أو المادة الأساسية لصنع الصباغة ذات الجودة العالية.

تصدر هذه المادة بالأطنان الى اوروبا أسبوعيا بمعدل 04 شاحنات في الأسبوع كل واحدة محملة ب 26 طن من صافي المنتوج، الذي يوظف في صنع صباغة ذات جودة عالية وقادرة على مقاومة الحرارة والبرودة ولهذا توظف في صباغة الطائرات، وتدوم مدة تصل 30 سنة.

مؤخرا دخل زبناء اوروبيون للشركة على الخط لتنمية ربحيتهم بأنفسهم فشيدوا بمنطقة تازناخت معملا لانتاج نفس المادة بجودة أعلى، كما يشاع أنهم بنوا معملا أكبر بالدار البيضاء، بعد أن قطعوا الطريق على شركة أكسفير عبر التعاقد مع مزوديها بالمواد الأولية المعدنية، ما يعني أن الشركة المذكورة المهددة بالافلاس، ستعمل جاهدة لتحميل فاتورة افلاسها للعمال، بعد 18 سنة من العمل.

تشغل الشركة 20 عاملا ضمنهم اداريون. تقلص العدد مؤخرا الى 16، خاصة بعد طرد عاملين بمجرد المطالبة بحقوقهما إثر اصابتهما بمرض السيليكوز. هذا جزاء كل من يطالب بحقه في التعويض عن الاصابة بهذا المرض الفتاك الذي يعرفه عمال المناجم حق المعرفة.

يشتغل كادحو أكسفير وسط دخان الآليات وغبار السلس المتطاير الذي يؤدي الى الاصابة بالسيليكوز بعد أن يتسرب الى الرئتين.

لاتشكل ظروف العمل الجهنمية هذه الا جزء من المصائب التي يلحقها الرأسمال بالكادحين، أما الجزء الآخر فيتعلق بالأجرة. فمعدل مجموع الأجر لايتعدى 2850 درهما شهريا (دون الحد الأدنى للاجور)، ضمنه أربع مئة درهم تأتي بفضل الأقدمية. أما المنح والتعويضات. فغير معترف بها بهذه الغابة الصغيرة التي لاتخضع لقانون يذكر. كل هذا التخفيض في تكلفة الانتاج يذهب الى جيب رب العمل الأجنبي لتنمية أرباحه على ظهر العمال. رغم أرباحه، يفرض المشغل على العمال نوعا من «البطالة التقنية» بدعوى مشاكل تعيق انتاجية المؤسسة، فيقلص أجورهم الى النصف، مثلما فعل سنة 2014 مدة 06 أشهر.

أضرب العمال في اطار نقابتهم كدش عدة مرات، وعقدت جلسات مفاوضات بين العمال مؤازرين بمكتب الاتحاد المحلي والباطرون دون جدوى.

رغم الظروف الصعبة لايزال العمال متمسكين بالصمود والأمل لانتزاع حقوقهم كاملة غير منقوصة، في التفاف دائم حول نقابتهم المناضلة.

وعمال شركة تعمل بمركب الطاقة الشمسية

رغم أن عدد عمالها لايتجاوز 24 عاملا، الا أنها شركة ذات فروع مختلفة بعدد من مناطق البلاد وأغلب العمال بهذه الفروع يناضلون موحدين في اطار نقابة كدش وطنيا، مما يعطي نضالهم وزنا وقيمة. قبل المجيء للعمل بمحطة الطاقة الشمسية، كانت هذه الشركة تعمل بمدينة الجديدة حيث أسس العمال مكتبهم النقابي في اطار الكدش، ثم احتفظوا بنفس المكتب بعد الانتقال الى ورزازات. بمجرد اعلان النقابة بهذا المركب الرأسمالي الضخم، ثارت ثائرة الرأسمال فحاول اقبارها بطرق مختلفة، فحاول شراء الذمم، والبحث عن نقط الضعف قصد الضغط على النقابيين، والانفراد ببعضهم واغرائهم بمحفزات تعويض مادي مقابل التخلي عن النقابة، وكلها محاولات باءت بالفشل.

وقطاعات أخرى تستمر في المقاومة

إذا كان هدف الرأسمال ودولته هو الاقبار النهائي لأي تأطير نقابي للنضالات واغلاق النقابة المناضلة بورزازات، وهو ما تدل عليه شراسة الهجوم وطابعه الشامل، فإن الهدف المذكور لم يتحقق بالكامل لأن مقر نقابة كدش لازال يفتح بابه أمام قطاعات أخرى مناضلة، تعقد جموعات عامة، حماسية أحيانا، بالمقر، كما هو شأن عمال شركة للنظافة، وهم مناضلون متضامنون أمام محاولات تشتيت وحدتهم عبر آلية خلق نقابة منافسة (ا.م.ش)، ومدافعون عن حقوقهم بصمود، وعمال الحليب دانون، وهي شركة مقرها الحي الصناعي، وعمال مقاولات بمنجم امينى، ومكاتب نقابية منتخبة بعدد من قطاعات الدولة، كالتعليم والبريد والصحة والوكالة الحضرية والمالية والتعاون الوطني..كل هذا التواجد النضالي لازال يحتفظ بزخمه كما تدل على ذلك تظاهرة فاتح ماي التي تنظمها كدش ويحضرها جمع غفير من العمال والعاملات ومختلف الأجراء رغم التضييق والحصار.

ونقابات أخرى تناضل..

وخلال الاضراب العام الوطني الأخير الذي دعى التنسيق النقابي الرباعي الى تنفيذه يوم 24 فبراير 2016، استجاب لنداء الاضراب عمال شركة المطاحن الكبرى لورزازات المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، كما استجابت له شغيلة نقابة الاتحاد المغربي للشغل في قطاعات الكهرباء والماء والتكوين المهني...

إن القمع وحده لايمكنه اسكات صوت الكادحين الى الأبد، لذلك فإن النضال سيستمر، مادام الظلم والاستغلال موجودين.

الخوصصة: لاسامير نموذج كارثة اجتماعية صارخة

بقلم: الرفيق سين

قررت المحكمة التجارية بالدار البيضاء، يوم 12 مارس 2016، التصفية القضائية لشركة لاسامير التي تملك مجموعة كورال بيتروليوم 67 في المائة من أسهمها، وشركة لاسامير هي المصفاة الوحيدة بالمغرب(تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 200 ألف برميل يوميا وتقع على ساحل المحيط الأطلسي بالقرب من الدار البيضاء، أكبر مدينة مغربية. وتشغّل الشركة نحو 1200 عامل بشكل مباشر، وأزيد من 3000 بشكل غير مباشر. وقد طعنت الشركة في الحكم القضائي بشأن تصفيتها...

لم تكن أزمة لاسامير مفاجئة، فبوادرها ظهرت منذ مدة(أعلنت أنها سجلت خسائر صافية في عام 2014 بلغت 2.5 مليار درهم (نحو 257 مليون دولار)، بينما بلغ إجمالي دين الشركة في نهاية 2014 أكثر من 24 مليار درهم)، لكن الجديد أن الدولة ترفض هذه المرة التدخل لعلاج الأزمة، فهي كانت دوما عونا ودعما لمالكها وتمتعه بالتسهيلات سواء ضريبيا أو للإقراض، وأكثر، عبر التغاضي عن تدقيق حسابات الشركة ومدى احترامها لالتزامات دفتر التحملات الذي على أساسه فوتت الشركة.

لقد تبث للدولة ما كانت تعلمه جيدا، أن فساد رأسمالي كبير جشع يحقق أرباحا خيالية من شركة تبيض ذهبا دون عناء يذكر، قد أوصل الشركة لحافة الإفلاس، والآن هي بصدد التصفية القضائية من أجل تمكين رأسماليين آخرين من استرداد ديونهم. أما عمال الشركة، فحتى لو تلقوا مستحقاتهم، فمصيرهم قد يكون التسريح، إذ سبق للشركة نفسها وهي تنتج وتحقق الأرباح السهلة الضخمة أن تخلصت من قرابة 1000 عامل.

وبعد تفويت الدولة المغربية تسيير شركة «لاسامير» للملياردير السعودي، والمساهم الرئيسي في الشركة، العمودي، تفاقمت الأوضاع منذ سنة 2008، وعرفت وضعيتها المالية تدهورا بعد انخفاض رقم معاملاتها، وتفاقم ديونها التي تجاوزت 34 مليار درهم، وسقوط أسهمها في بورصة البيضاء، لتجد الدولة المغربية نفسها، أمام ديون متفاقمة، بعد أن تمت مطالبة الشركة بأداء 13 مليار درهم للجمارك، و10 مليار للبنوك المغربية، و20 مليار للبنوك الأجنبية.

بعد خوصصتها على أساس عقد أقل مما تضمنه عرض طلب العروض الأصلي، لم تلتزم الشركة بما تعهدت به من استثمارات قصد التطوير، وتحسين الفعالية وجودة المنتجات، بل عند كل أزمة تطالها تلجأ لدعم الدولة وتسهيلاتها دون أن تفي بضخ الأموال الضرورية لتطوير الإنتاج، ونفس الأمر تكرر في السنوات القليلة الأخيرة، إذ لم تف الشركة بوعود ضخ أموال لاستئناف الإنتاج، وهذا ما حصل خلال الأزمة الحالية نفسها، التزام بضخ أموال دون ضخها عمليا وترك الشركة تهوي نحو الإفلاس.

لقد تم نقل ملكية عمومية مربحة لرأسمال خاص سنة 1997 استفاد من احتكار السوق لمدة تفوق 10 سنوات(تم تحرير قطاع المحروقات كليا يوم فاتح دجنبر 2015، بعد أن انتهت المدة الزمنية لاتفاقية المصادقة على الأسعار القصوى للمحروقات بين الدولة ومهنيي القطاع في 30 نونبر 2015. طبق هذا الإجراء خلال فترة انتقالية بين فاتح يناير و30 نونبر 2015، بعد رفع الدعم النهائي عن أسعار البنزين والفيول في فبراير 2014، والغازوال في 31 دجنبر 2014)، حقق خلالها أرباحا طائلة، قبل أن يقرر في غشت 2015 وقف الإنتاج بسبب صعوبات مالية. هكذا تحفظت مصلحة الضرائب المغربية على الحسابات المصرفية للشركة للمطالبة بضرائب قيمتها 13 مليار درهم (1.34 مليار دولار). وقالت الحكومة المغربية إن إجمالي حجم ديون سامير يقدر بنحو 44 مليار درهم (4.5 مليارات دولار).

سيجعل إغلاق هذه المصفاة الوحيدة في المغرب البلاد تعتمد كليا على الواردات. والمغرب خامس أكبر مستهلك للنفط في أفريقيا بنسبة تقارب 300 ألف برميل يوميا، والمستفيد الأول من هذا الوضع، إن تأكد، هي شركات التوزيع لأنها ترى أن استيراد النفط من الخارج يوفر لها هوامش أرباح أفضل مقارنة بشرائه من شركة سامير، ومثال ذلك أرباح «طوطال المغرب» التي تحسنت- حسب مديرها العام- بفضل التوجه بشكل حصري نحو السوق الخارجي بعدما اضطرت الشركة إلى ذلك جراء توقف الإنتاج بمصفاة التكرير بالمحمدية منذ شهر غشت 2015.

لقد أدت خوصصة الشركة إلى الكارثة الاجتماعية الماثلة أمامنا: تهديد مستقبل أزيد من 5000 عامل مباشر وغير مباشر، وأبانت هذه التجربة، كما غيرها، أن الخوصصة ليست تطويرا لاقتصاد البلد ولا رفعا للجودة، بل مجال نهب واسع يخلفه الخراب، وكانت هذه الشركة استفادت من سخاء الدولة ودعمها بدء من الشروط الجيدة جدا التي وفقها فوتت الشركة والتي جعلت المستفيد منها خارج المتابعة والرقابة والمحاسبة، وشجعته على خرق بنود عقد الصفقة، فهو يراكم المشاكل المالية للشركة من جهة، ومن جهة أخرى يتمتع بسخاء وبذخ بحلبها حتى الاستنزاف، أجور خيالية لمقربين واقتناء شقق وعقارات، وصرف علاوات لنافذين، وتدبير وتسيير كارتيين، وشروط تمويل وتوزيع أرباح أبعد ما تكون عن الفعالية الاقتصادية والإنتاجية، واقتراض بأسعار فائدة مرتفعة...

يعد توقف نشاط المصفاة الوحيدة في المغرب على الضرر البالغ للخوصصة بشكل عام، ولخوصصة قطاع استراتيجي مثل الطاقة، وهو برهان أيضا على خطر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكل مؤسسات الامبريالية المنتهجة من أزيد من ثلاثة عقود على الأقل، بمباركة دولة الاستغلال والاستبداد القائمة. لقد أوصل منطق الربح السهل والسريع المصفاة إلى حافة الهاوية، عكس بقائها مشتغلة لو ظلت ملكا عموميا غير خاضع لمنطق الربح في المقام الأول.

تبيع الدولة البرجوازية المؤسسات العمومية المربحة، وتستثمر عائداتها لدعم من اقتنوها(خصصت 50 بالمائة من عائدات الخوصصة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية لدعم الاستثمار الخاص). أي بيع ممتلكات الشعب للخواص وتمكينهم مجددا من جزء مما صرفوه لاقتنائها بمبرر دعم تنافسيتهم عبر تقليص كلفة عوامل الإنتاج. إنه بعبارة أخرى تشريك للخسارة وتخصيص للأرباح. لقد تم اقتناء شركة لاسامير من طرف مالكها السعودي ب 300 مليون دولار فقط، في حين تشير مجموعة من التقديرات إلى أن قيمتها الفعلية لا تقل عن 2 مليار دولار، ولم تتعهد الشركة سوى باستثمار 200 مليون دولار.

إن الخوصصة سياسة واعية هدفها توسيع ملكية الرأسمال، وما عداه من كلام مزوق غرضه التضليل، فالنماذج كلها أثبت أن لا فعالية ولا جودة ولا تطوير لمقدرات البلد نتجت عن الخوصصة...

على مناصري الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة معارضة هدا المنطق الليبرالي من خلال تطوير مطالب لتلبية الحاجات الاجتماعية باعتبارها حقوقا وبالرقابة العمالية والشعبية على المؤسسات المشركة اجتماعيا في إطار منظور تحرري عمالي.

مطالب تستلزم تلبيتها نضالا وأخذ المال الضروري لتمويلها حيت هو موجود: ضريبة تصاعدية على الدخل وضريبة على الثروة ووقف أداء الديون وتأميم التجمعات المالية... في إطار مشروع ديمقراطي يوفر المجال أمام الشعب لاقتراح وتنفيذ الأولويات التي يقررها.

وفي حالة لاسامير الراهنة نرى تركيز مطالب العمال ومناصريهم على المطالب التالية، وهي مطالب تستلزم طبعا تضامنا عماليا وشعبيا كبيرين، وأيضا أن توضع موضع تنفيذ تحت الرقابة العمالية والشعبية من خلال انتخاب عمال الشركة أنفسهم لجنة رقابة قابلة للعزل، وليس مدرء فاسدين وخاضعين معينين من طرف أجهزة الدولة بظهائر ومراسيم...:

- التراجع عن برنامج خوصصة كامل قطاع الطاقة، وذلك بإعادة تأميم مجموعة سامير وكل الشركات المتدخلة بحلقة التوزيع التي كانت سابقا في ملكية الدولة. كما يجب أن تمتد إعادة التأميم لكل وحدات إنتاج الطاقة الكهربائية و كذا شبكة توزيعها
- فرض حماية جمركية للبترول المصفى داخل البلاد.
- التراجع عن تحرير أسعار المنتجات البترولية، لأنه لا يخدم غير الشركات المتعددة الجنسية الراغبة في غزو السوق المغربية بمنتجاتها. وبدل ذلك يجب إعادة سن قانون الأسعار. ولهذا يجب التراجع عن تفكيك صندوق الموازنة الذي يجب أن يكون إحدى الأدوات الرئيسية للحفاظ على استقرار الأسعار وحماية السوق الداخلي من التقلبات المفاجأة للأسعار العالمية.
- ويجب أن يترافق ذلك مع تدابير للحفاظ على البيئة عبر خفض استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري. ويفرض ذلك التراجع عن التشجيعات الحالية الممنوحة للنقل الفردي عبر فرض حواجز جمركية فعلية على استيراد السيارات الفردية وفرض ضرائب على معامل تركيب السيارات. ومقابل ذلك وجب التراجع عن خوصصة النقل العمومي وتوسيع شبكة النقل السككي وتشجيع الوكالات المستقلة للنقل العمومي.

هامش: http://www.almounadil-a.info/article198.html

أمراض قطاع النظافة: شوارع نظيفة.. عمال مرضى

بسبب الاكتظاظ الحضري، يحتل قطاع النظافة مكانة مهمة في سياسة تدبير المدينة، لكن هذا التدبير في مجتمع تحكمه سياسات الرأسمال ومراكمة الأرباح، تلقي بثقلها على كاهل العامل وبمخاطرها على صحته.

حسب إحصائيات 2002، ينهض قطاع النظافة بالمغرب على كاهل فئة يصل عددها إلى حوالي 140 ألف شخص، تقع عليهم مهمة النظافة اليومية لصالح 30 مليون مواطن مغربي. (الشرق الأوسط، 26 أبريل 2001).

يعاني عامل النظافة من كثافة العمل وسوء شروطه، ليس طول المسافة التي يجب تنظيفها في كل الظروف المناخية وحسب، بل أيضا من طبيعة وسائل التنظيف المتآكلة التي يستعملونها، فالعربات معظمها غير صالحة وعجلاتها معطوبة باستمرار وتفتقر إلى المكانس، الأمر الذي يجبر بعضهم على استعمال سعف النخيل، فضلا عن ان المكانس المستعملة كلها من النوع الرديء.

يؤدي كل هذا إلى ارتفاع نسبة إمكانية إصابة عمال النظافة بكل أنواع الأمراض خاصة أن شركات النظافة التابعة للقطاع الخاصة أو المسيرة من طرف المجالس البلدية لا تحترم معايير السلامة المهنية الواردة في مدونة الشغل، إضافة إلى حرمانهم من التغطية الصحية والانخفاض الشديد لأجورهم ما يجعلها غير قادرة على مواكبة تكاليف العلاج المخوصص أغلبه.

يؤكد يقول سائق شاحنة نظافة بمدينة الدار البيضاء: «راتبي لا يطعم حتي كلبا عند أحد أثرياء مدينتنا». (الشرق الأوسط، 26 أبريل 2001).

أمراض عضوية خطيرة

تكمن خطورة العمل في قطاع النظافة في نوعية الفضلات، فهي تحوي مواد سامة وأدوية منتهية الصلاحية وحقنا مستعملة ومواد كيماوية، وتدبيرها يتم بدون أن توفر للعمال وسائل وقاية مثل الكمامات والقفازات، مما يؤدي إلى ظهور عدة أمراض في صفوفهم مثل الحساسية وأمراض الربو والتي تصيب الكلى والعيون وأمراض الجلد وأخرى مجهولة ومع ذلك لا ينعمون بأية تغطية صحية ولا يستطيعون تأمين الأدوية.

يعتبر أرباب عمل القطاع أي إجراء من إجراءات السلامة مصدرا لتخفيض أرباحهم ونفقات لا ضرورة لها، ما دامت تهم العامل ذاته، ويجب على هذا الأخير توفيرها إذا كان حريصا على صحته.

يصاب «عامل النظافة يصاب بالجروح نتيجة احتواء القمامة على قطع زجاجية أو معدنية أو أى أدوات حادة، وقد يصاب بأمراض وفيروسات «السبط» وبالفطريات الجلدية بين أصابع اليدين، مشيراً إلى أن أى مواد كيماوية فى القمامة تؤدى لحساسية فى الجسم مثل التهابات العين وحرقان فى الجلد». (الدكتور هانى الناظر، أستاذ الأمراض الجلدية ورئيس المركز القومى المصرى للبحوث سابقا، مجلة روز اليوسف، 27 اكتوبر 2015).

«إن الالتهاب الكبدى الوبائى ينتشر بين العاملين فى النظافة، وأن نسبة المصابين به 40% إضافة إلى الالتهابات الرئوية والنزلات المعوية». (الدكتور إبراهيم الدسوقى، مدير مستشفى الحسين الجامعى بمصر، مجلة روز اليوسف، 27 اكتوبر 2015).

يعانى العمال الذين يعملون فى معالجة النفايات، من مخاطر استنشاق غازات سامة «كالديوكسين» الناتجة عن حرق النفايات، وهو مادة مسرطنة، وأكاسيد معدنية تسبب التسمم بالرصاص عند استنشاقها، يضاف لذلك الأمراض الوبائية الناتجة عن الاحتكاك المستمر بالنفايات الطبية والأنفلونزا، كذلك أمراض عيون ومشكلات فى الرؤية بسبب الغبار الناتج عن كنس الشوارع.

ويسبب العمل فى ظروف مناخية قاسية أمراضا خطيرة مثل الأمراض البكتيرية والفيروسية، وذلك بسبب العوامل الجوية كالعمل ضمن ظروف برد وحر شديدين، إضافة إلى ما يطلق عليه «عضة الصقيع» عند التعرض للبرودة الشديدة، حيث يصاب العامل ببقع حمراء حاكة ومؤلمة، في نهايات الأطراف والأذنين ورأس الأنف وتسبب اندفاعات حمراء مؤلمة.

العمل في المدن الكبيرة حيث الضجيج والاكتظاظ وارتفاع نسبة الغازات المنفوثة في الهواء، ينتج عنه جملة عوارض على صحة العامل مثل الإنهاك العصبي وسرعة الغضب ومشاكل في السمع وصعوبات في النوم.

حوادث شغل خطيرة

إلى جانب الأمراض يتعرض عمال النظافة إلى حوادث خطيرة بعضها يكون قاتلا مثل «التزحلق، السقوط، صدم سيارة، الكسور، وكذلك الإصابة بآلات حادة موجودة ضمن النفايات».

وتعتبر الإصابات بالآلات الحادة أكثر هذه الحوادث انتشارات خاصة تلك التي «يصاب بها.. المكلفون بجمع النفايات الاستشفائية من المراكز الصحية العمومية والخاصة، وذلك بسبب الرمي العشوائي للنفايات الاستشفائية، دون احترام من بعض المراكز الصحية لأدنى شروط رميها»، فـ«العديد من المراكز الصحية... ترمي نفاياتها بطريقة فوضوية دون فرزها في أكياس بلاستيكية تجنبا للأمراض والأوبئة..». (جريدة الحوار الجزائرية 20 يوليوز 2008).

نضيف إلى هذه الحوادث تلك الاعتداءات التي يتعرض لها عمال النظافة إما من طرف مجرمين خاصة في ظروف العمل الليلي، أو حتى من طرف غير المجرمين، الذين ينظرون إلى عامل النظافة نظرة احتقار، وتكون الاعتداءات المعنوية أكثر خطورة بسبب تكرارها وعدم ملاحظتها واستحالة ملاحقتهاقانونيا.

أمراض نفسية نتيجة الاحتقار

بسبب نظرة الاحتقار الاجتماعية لهذه المهنة، يعيش عامل حالة حياد اجتماعي أو مشاعر العمل الدوني، وانخفاض التقدير للذات، ويعيش دائما حالة قلق اجتماعي، وانتهاكا بالشخصية، إذ ينظر المرء لذاته وفقاً لعمله، وهذه النظرة السوداوية تؤدى لنوع من الشلل الاجتماعي، تحول دون تفاعله مع الآخرين وهذا يسمى «جمودا انفعاليا اجتماعيا».

ففي مجتمع طبقي رأسمالي يقدر المرء حسب قيمة أملاكه وليس حسب الوظيفة التي يؤديها للمجتمع، ينظر الناس إلى عامل النظافة نظرة احتقار واستصغار، بسبب قذارته الدائمة، غافلين على أن قذارته تتناسب طردا مع كمية قذاراتهم التي ينتجونها وفضلاتهم التي يرمونها.

يعاني عامل النظافة نتاج هذه النظرة اليومية فقرا عاطفياً اجتماعياً بكل الأبعاد، وهذا الفقر ينعكس على نفسيته فيشعر دائما أنه أقل قيمة من الناس الآخرين، وغالبا ما يكون عمال النظافة منطوين على أنفسهم ويتفادون المناسبات الاجتماعية، كما يتفاداهم الناس مثل يتفادون مصدرا للأمراض.

العمل في المناجم: مخاطر الشغل والأمراض المهنية

نشر هذا النص ضمن الكراس العمالي الذي يصدره رفاق تيار المناضل-ة بمدينة كليمي، نعيد نشره تعميما للفائدة.

تتأثر بيئة العمل في المناجم بعوامل خطورة عديدة ومعقدة في الغالب على صحة وسلامة العمال، تضم العوامل الفيزيائية والكيميائية والحيوية والنفسية، إضافة إلى المخاطر على البيئة العامة وعلى صحة وسلامة المجتمع المحيط.

إن بيئة العمل التي يقضي فيها العمال معظم حياتهم ذات تأثير كبير على صحتهم البدنية والعقلية.

تتضمن الملامح الفيزيائية لهذه البيئة المناخ الصغري، الأغبرة، والضجة والاهتزاز، ووجود العديد من المواد الكيميائية في شكل أدخنة، غازات، ضبوبات وانبعاثات مختلفة، كما تتضمن هذه العوامل أيضا جوانب (مظاهر) وخصائص محددة لتنظيم العمل مثل بنية يوم العمل، مسار العمل، العمل الليلي والإجهاد الناتج عن التركيز الدائم أثناء الإشراف على الآلات.

أولا- مخاطر بيئة العمل في المناجم

-1 الأغبرة:

الغبار الهوائي خطر جدي في جميع عمليات التعدين.. يولد مخاطر صحية مرتبطة بالتركيب الكيميائي للأغبرة، وحجم الجسيمات وتركيزها في الهواء.

إن جميع الطبقات الممتدة عبر المنجم تحتوي على السيليكا وهو العامل الأكثر أهمية المسبب لتغيرات الرئة.. هناك أيضا خطر التسمم الناجم عن وجود أشكال مختلفة من المواد السامة في الغبار.. في بعض المناجم يحتوي الغبار على جسيمات نشيطة إشعاعيا تستمر في إطلاق الإشعاع بعد استنشاقه وتوضعه في الرئتين.

تؤكد الدراسات التي أجريت حديثا.. أن الجزء المستنشق من الغبار الهوائي قادر على الوصول والاستقرار في الرئتين، حيث تحفز التفاعلات المؤدية إلى التليف الرئوي.

-2 الضجة:

تسبب آلات الحفر ضجيجا عالي الشدة خاصة في الأماكن المحصورة التي تعكس الصوت، إضافة اهتزازات تنقل مباشرة إلى أجزاء خاصة من الجسم يمكن على المدى الطويل أن تحدث مشاكل صحية خطيرة. ويؤدي الضجيج إلى تضرر الأذن الداخلية والوسطى إضافة إلى الاضطرابات السمعية.

-3 الاهتزازات:

يؤدي التعرض المطول للاهتزاز إلى أذية الجسم وبخاصة الجهاز العصبي المحيطي، والوعائي والعظمي- المفصلي والعضلي: ألم في الجهاز العصبي المحيطي، التهاب الأعصاب، هجمات تشنج وغائية تتوضع في الأصابع وألم وشحوب ملحوظ في الجلد، وفي مرحلة متقدمة، قد تقود هذه الاضطرابات إلى ضمور مجموعات عضلية في اليد.

-4 العوامل الكيميائية:

يكون عمال المناجم على تماس دائم مع مواد كيميائية محددة على شكل غازات، أدخنة، أغبرة أو محلولة في مياه المنجم. تنجم الأخطار المتعلقة بالتسمم من استنشاق الأغبرة الحاوية على مواد سامة أو نتيجة التعرض للأدخنة المنطلقة من الخامات المعدنية مثل الزرنيخ والرصاص والزئبق.. أو التماس مع مياه الأمين الحمضية والتي قد تؤدي إلى حدوث أمراض جلدية.

هناك غاز خطر هو كبريت الهيدروجين.. أثقل من الهواء ويميل إلى التركم في الأجزاء المنحدرة للمنجم، وله رائحة كريهة وبتراكيز منخفضة له تأثير مخرش شديد على العيون والطرق التنفسية، سريع القابلية للاشتعال وعالي السمية، كما أنه قاتل سريع بتراكيز عالية. ويتمثل خطره الكبير في تأثيره الشال على الأعصاب الشمية والتي لا تستطيع كشفه بهد عدة استنشاقات.

إن العمل في المناجم يعرض العامل إلى استنشاق والإمتصاص من قبل الرئتين لكميات من أغبرة الخام كافية لإحداث درجة من التسمم متطورة بشكل بطيئ لكن ثابت.

-5 بيئة العمل:

إن القيود التي تفرضها درجة حرارة ورطوبة الهواء قد تصل إلى مستوى يجعل العمل مستحيلا.. عندما تكون درجة الحرارة 33° إلى 34°، والهواء مشبع بالرطوبة، فمن المستحيل الاستمرار في بذل الجهد مطولا لعدم إمكانية تبخر العرق وتعذر قيام الجهاز المنظم للحرارة في الجسم بمهام بشكل طبيعي.

إن عمال المناجم الذين يتعرضون مطولا لدرجات حرارة مفرطة يصابون بشكل سريع بالتعب والهيوجية والقلق ويتشتت انتباههم وتختل المحاكمة لديهم. علاوة على ذلك فإن الحرارة الجافة لكن الشديد تسبب تعرقا مع فقد كميات كبيرة من الشوارد وبخاصة كلور الصوديوم، حيث يتعرض عمال المناجم بعدها لمعصات حرارية تتصف بآلام وتشنجات في العضلات البطنية والأطراف.

يتعرض عمال المناجم، في الفصول الباردة، لتغيرات حادة في درجات الحرارة عندما يأتون إلى السطح متسحبين بغرفهم ومن ثم يخرجون. قد تكون مثل هذه التغيرات المفاجئة عاملا هاما في بداية الشكايات التنفسية والمفصلية لدى عمال المناجم.. إن التغيرات المفاجئة في درجة الحرارة والرطوبة والتعرض لخطر الارتعاشات المتكررة تعرضهم للاضطرابات القصبية والرئوية.

-6 العمل على المحطات:

يؤدي العمل أمام شاشة العرض العديد من المشاكل الصحية، نتيجة الوضعيات غير المريحة بهدف قراءة ما هو موجود على الشاشة أو لاستخدام المفاتيح.

إن تناوب الانتباه المتكرر ما بين الشاشة والآلة، أو بين الأوراق وبيئة العمل، يفرض احتياجات متزايدة على قدرات التكيف، مع تعب بصري لاحق، وتوازن سيء للإضاءة في الساحة البصرية قد يؤدي إلى مشاكل عبر إحداث ظاهرة البهر وانعكاسات على الشاشة وغيرها.

-7 استخدام المتفجرات:

تنطوي أنشطة التفجير على آثار على السلامة ترتبط عادة بالانفجار غير المقصود وسوء التنسيق والاتصال عند القيام بأعمال التفجير.

-8 المخاطر الفيزيائية:

التعرض لتهديدات الانزلاقات الأرضية، سقوط الصخور، انهيار الجدران، أو الانهيار الأرضي، والمخاطر المرتبطة بالنقل، المخاطر المرتبطة بالارتفاعات والسقوط، واستخدام المعدات الثابتة والمتحركة، وأجهزة الرفع، والآلات المتحركة.

العمل في مواقع عميقة:

تقع عمليات التعدين في مواقع عميقة، لا تتوفر فيها سوى فرص محدودة للحصول على خدمات طبية طارئة، أو عامة.

ثانيا- العوامل النفسية والاجتماعية

هناك سلسلة إجمالية لعوامل تتعلق بتنظيم العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، قد تكون ذات تأثيرات هامة على صحة العمال العقلية والبدنية.. وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي، لا يزال عمل المناجم متعبا نتيجة الضغط الذي تفرضه سرعة الإنتاج الحديثة، وزيادة الإجهاد العصبي النفسي وزيادة المسؤوليات الشخصية.. الخ.

-1 الإجهاد وتنظيم العمل:

الإجهاد المفرط الناجم عن الجهد الفيزيائي لاتخاذ رد فعل سريع وغالبا متكرر بهدف صيانة وإصلاح الآلة أثناء الحركة، من أجل الحفاظ على استمرارية الإنتاج.

-2 العمل بالتناوب والعمل الليلي:

إن العمل الليلي يقلب نظام حياة العمال الروتيني، مع تأثيرات شديدة في بعض الأحيان على التوازن الفيزيولوجي للجسم وعلى الأسرة والحياة الاجتماعية.

من وجهة نظر فيزيولوجية يؤدي انقلاب دورة الحياة اليومية إلى تعب باكر، اضطرابات هضمية، نقص في الانتباه والقدرة على التركيز إضافة إلى صعوبة في النوم وتغيرات في الشخصية.

وللعمل الليلي تأثيرات على حياة العامل الأسرية والاجتماعية: سيكون من الصعب على الآباء مشاركة أطفالهم حياتهم التي تبدأ في فترة راحته، إضافة إلى ذلك سيجد نفسه تدريجيا مستبعدا من الحياة الاجتماعية والسياسية وممارسة الرياضة والأنشطة الأخرى.

ثالثا- الأمراض المهنية الرئيسية

-1 تغيرات الرئة:

لا يزال التعرض للأغبرة المليفة، وبخاصة أغبرة السيليكا، يشكل الخطر الرئيسي في العديد من العمليات المنجمية.

إن تغبر رئة عمال المناجم لذلك عبارة عن مرض يتظاهر بحدوث تليف متنامي يقلص بالتدريج السطح التنفسي للرئتين ويخفض المرونة. وبهذه الطريقة يمنع التبادل الغازي وكذلك أكسجة الدم في الرئتين. تسبب هذه الاعتلالات انخفاضا في تكون أوعية الرئة وحمولة زائدة في القلب الأيمن، ويتطور الأمر إلى حدوث قصور دوراني وقصور القلب.

-2 التسمم:

تؤدي عمليات محددة في المناجم إلى تسمم مهني ذي شكل يختلف تبعا لطبيعة المادة الخام، مثلا التسمم الرصاصي في تعدين الرصاص.. والتسمم الزرنيخي عندما تحتوي المادة الخام على شوائب الزرنيخ.

أ. التسمم الرصاصي:

يؤدي إلى فقر دم مميز وزيادة نموذجية في الكريات الحمراء مع تحببات أسسية. وتتضمن الأعراض المبكرة التعب والنوم المضطرب وحدوث آلام منتشرة واضطرابات هضمية.. وفيما بعد يظهر على الجلد شحوب، وتنخفض قدرة اليدين على القبض، ويزداد الوهن، وقد تحدث أعراض أكثر خطورة في مرحلة متقدمة في الجهاز الهضمي مع هجمات مغص قولونية وأذية للجهاز العصبي المحيطي.

ب. التسمم بالزئبق:

أعراضه: الإضطرابات العصبية- النباتية في شكل تعرق غزير وتشوش عقلي. وتتضمن الإضطرابات الهضمية الأكثر أهمية التهاب اللثة والمعدة والقولون. وتظهر أعراض الجهاز العصبي على شكل رعاش.

ج. التسمم بالزرنيخ:

أعراضه: آلام بطنية، ضيق مبهم، آلام في المفاصل، هجمات حكمة، وهن متنامي. يلي ذلك الاضطرابات الهضمية والعصبية التي تجعل المصاب غير قادر على العمل بشكل ملائم.. ويتهم الزرنيخ وبعض مركباته غير العضوية بإحداث السرطانات.

-3 الأخماج:

داء الملقوات: داء مستوطن في المناجم وبخاصة في المناطق الحارة والمعتدلة، وهي ناجم عن ديدان طفيلية بطول 1 سنتمتر، تعيش في طور البلوغ في الأمعاء الدقيقة للإنسان وتتغذى على الدم.. تسبب اضطرابات هضمية وآلام بطنية وفقر متنامي يجعل المصاب بالتدريج واهنا ويضعفه ويجعله غير قادر على بذل أي مجهود.

داء البريميات: تنقله إلى المناجم الجرذان المصابة حيث ينتقل عبر عضاتها... أعراض هذا المرض: آلام منتشرة، وهن، صداع، اضطرابات معدية ومعوية، التهاب العيون واضطرابات في الرؤية، آفات كلوية وكبدية، واعتلال العناصر المكونة للدم.

الفطار: الاشتغال في البيئة الحارة والرطبة تجعل جليد العامل مشبعا بالماء خاصة في طياته وتجويفاته، وهي مواقع مثالية لنمو الفطريات المجهرية المسؤولة عن مجال واسع من المتطفرات الجلدية، التي تهاجم أصابع القدمين وأيضا اليدين.. وتؤدي إلى احمرار وتوسف الجلد مع هجمات من الحكة الشديدة وآفات هرشية، تشقق الجلد.

المصدر «الصحة والسلامة المهنية في قطاع المناجم»، صادر عن منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق 2010.

بتصرف

الكاتب العام لجمعية أطاك جوابا على أسئلة جريدة المناضل-ة: لم نستسلم لمحاولات السلطة إفشال جامعتنا الربيعية

تتعرض جمعية أطاك المغرب للمرة الثانية في ظرف وجيز لمنع أنشطتها. فقد منعت الدولة تنظيم أشغال جامعتها الربيعية 12 بمراكش. اتصلت جريدة المناضل-ة عبر الهاتف مع كاتبها العام أزيكي عمر لاستقصاء حقيقة ما جرى.

للمرة الثانية تمنع السلطة جمعية أطاك المغرب من عقد أنشطتها العمومية، حدثنا حول الموضوع؟

بالفعل، أقدمت سلطات ولاية مراكش على منع جمعية أطاك المغرب من تنظيم أشغال جامعتها الربيعية الثانية عشرة المبرمجة أيام 08 و09 و10 أبريل 2016. ففي صباح يوم الجمعة 08 أبريل 2016 أخبر قائد المنطقة مالك الفندق الذي احتجزته الجمعية بمنع استعمال القاعات للندوات والورشات. هذا مع العلم أن جمعية أطاك المغرب، قامت بكل الإجراءات الإدارية وقدمت جميع الوثائق القانونية المطلوبة. مما يعطي لهذا الإجراء الذي تم تبليغه شفويا، دون إبداء أي سبب أو إعطاء منع مكتوب، صفة المنع الصريح دون أي سند شرعي. وهو الأمر الذي تم توثيقه من قبل مفوض قضائي.

وسبق للسلطة في كل من بوزنيقة وأكادير أن حرمت جمعيتنا منذ شهر من احتضان الجمع الدولي للشبكة الدولية للجنة إلغاء ديون العالم الثالث، إذ رفضت تمكينها من استعمال المقرات العمومية وكذلك الخاصة. وهذا ما جعلنا نحول عقده إلى تونس.

هذا فضلا عن تعرض جمعيتنا القانونية لأزيد من عشر سنوات لمنع متواتر وتضييق منهجي على أنشطتها وحرمانها من استعمال المقرات العمومية، ومازالت السلطات ترفض تجديد وصل إيداع ملفها القانوني.

إلى ما ترجعون مصادرة الحريات هذه؟

الراجح أن الدولة لم تعد تحتمل أي شكل من أشكال المعارضة لسياساتها التقشفية القاسية، فهي ترفض تمتيع العديد من المنظمات الشديدة التنوع من حقها في الوجود القانوني وحقها في استعمال القاعات العمومية، مثل جمعية المعطلين، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وشبيبة النهج الديمقراطي، والعديد من الجمعيات الوطنية والمحلية الأخرى...

الدولة واعية جدا بأن سياساتها مثيرة للسخط الشعبي ولا تريد ترك الحرية لمن يعمل من أجل توعية الشعب بأصل مشاكله، والأسباب الحقيقية للتدهور المستمر لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية... إلى هذا نرجع حملة التضييق المسعورة الحالية التي تقودها الدولة ضد معارضي سياساتها.

لكن هل لجمعية أطاك ما يكفي من القوى لترعب الدولة وتحفز تعبئات لصد سياساتها؟

ما يرعب الدولة هي الاحتجاجات التي نرى تناميها حاليا في الشوارع والتي تخوضها مختلف ضحايا السياسات التقشفية على غرار معركة الأساتذة المتدربين مثلا. ويكمن دورنا في شعارنا "جمعية تثقيف شعبي متجهة نحو الفعل"، أي محاولة تخصيب هذه التعبئات الشعبية والعمالية بتحاليل تسمح باستيعاب جوهر التعديات. ومن شأن ذلك أن يدعم المقاومات ويضمن استمراريتها. فجمعيتنا تهتم أساسا بمسألة الديون وطبيعتها ومن المستفيد منها وكيف ترهن مصير الشعب المغربي وتستنزف ثرواته وتضعه تحت وصاية الامبريالية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي هذا علاوة على الاشتغال على محور آخر لا يقل أهمية وهو اتفاقيات التبادل الحر وخطرها الشديد على اقتصاد البلد ومقدراته بما هي اتفاقات استعمارية جديدة برعاية منظمة التجارة العالمية. كما تتناول أيضا إشكالية التغيرات المناخية والبيئة. نرى إذن أن جميع هذه القضايا ترتبط بمسألة القرار أي الديمقراطية وحق من هم في الأسفل لاختيار أولوياتهم الاجتماعية. وهذا بعد حاسم في إستراتيجيتنا وأنشطتنا.

فجمعيتنا تقوم بجهد كبير لشرح السياسات الليبرالية وكيف يحتاج تمريرها إلى ضرب الحقوق ومصادرة الحريات. والدولة تعي جيدا أن هذه القضايا الرئيسية التي تتناولها أطاك هي التي كانت أصل اندلاع الانتفاضات الشعبية بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي في أصل موجة النضال الجماهيري الكبير مع حركة 20 فبراير 2011، وهي تسعى جاهدة لإجبار الشعب الكادح على نسيان تلك الاندفاعة النضالية والخضوع مستسلما من جديد للاستبداد والفساد... إن الدولة ترى في جمعيتنا ومثيلتيها من منظمات النضال الفعلية حامل أعواد ثقاب قد تشعل النار في الهشيم لذا فهي لا تقبل أي تهاون في قمعها والتضييق عليها... وهنا يكمن بالتالي السبب الحقيقي لمنع أنشطة جمعيتنا والتضييق عليها.

كيف تعتزمون الرد على هذا التضييق المنهجي وهذا المنع الصريح؟

مقومات رد فعال مرتبطة بخلق ميزان قوى كبير لمواجهة غطرسة الدولة ومؤسساتها. نقوم بالتشهير الإعلامي الواسع على المستويات المحلية والجهوية والدولية. ونحن نقوم بخطوات التنسيق مع عديد من المنظمات الصديقة التي تعاني هي أيضا من المضايقات والمنع ومن الحق في الاشتغال العادي، وسنحاول تنظيم رد جماعي على زحف الدولة على حقنا في التنظيم والنشاط. كما ستعلن جمعيتنا عن شكل احتجاجي جماعي لوقف هذا التصعيد ضد أنشطتها.

سؤال أخير يتعلق بسير أشغال الجامعة الربيعية بعد تحرش السلطة؟

لم نستسلم لمحاولات السلطة إفشال جامعتنا الربيعية. وتتواصل الأشغال الآن بمقر الحزب الاشتراكي الموحد بمراكش. وبالمناسبة نحيي هنا عاليا رفيقاتنا ورفاقنا بالحزب وجميع المنظمات المناضلة بمراكش التي فتحت باب مقراتها بشكل دائم لأنشطتنا المركزية والمحلية وتتضامن مع جمعيتنا في جميع محنها.

الجامعة الربيعية يحضرها حوالي 70 مشاركا ومشاركة من المجموعات المحلية لأطاك وإطارات صديقة أخرى، وتتمحور أساسا حول الديون والبيئة في سياق الاستعداد للتعبئة ضد قمة الأمم المتحدة 22 للمناخ (كوب 22). أنظر تفصيل برنامج الجامعة الربيعية.

شكرا الرفيق عمر، ونحن أيضا في تيار المناضل-ة نندد بهذا المنع الجائر لأشغالكم، ونتضامن مع جمعية أطاك المغرب، ومستعدين للمشاركة معكم في جميع الأشكال النضالية التي ستقررونها للدفاع عن حق وجودكم القانوني والاستفادة من المقرات العمومية.

أية أفاق لنضالات أجراء التمريض

بقلم: صابر النجار

يعد أجراء التمريض جزء من الطبقة العاملة المغربية، وأكبر فئات الشغيلة الصحية عددا، يتجاوز عددهم 30 ألف أجير في الوظيفة العمومية وتمثل النساء 60% من هذه الفئة.

على كاهل هذه الشريحة يقع ثقل تقديم القسط الأكبر من الخدمات الصحية (80% من الخدمات الصحية تمريضية) وتعرف هذه الفئة تركزا كبيرا بالمستشفيات وخاصة بالمستشفيات الجامعية.

يعتبر أجراء التمريض أبرز المتضررين من قدم والتباس القوانين المؤطرة لقطاعهم، قوانين تشوبها الكثير من الاختلالات وتترك دائما للدولة هامش المناورة والالتفاف على حقوقهم.

كانت شغيلة التمريض أول ضحايا السياسة النيوليبرالية في قطاع الصحة من خوصصة وتقشف والهجوم على الوظيفة العمومية.

حقق الهجوم الليبرالي على قطاع الصحة تقدما كبيرا وتسارعت وثيرته مع تمرير الحكومة لمجموعة من القوانين القاضية بتفكيك القطاع العمومي وفتحه للقطاع الخاص. ومع صمت أو ضعف الرد أو حتى الانزلاق إلى قبول الهجوم من طرف القيادات النقابية برز نضال فئوي في صفوف الشغيلة الصحية كانت من بينها حركة الممرضين والتي تعود بدايته لسنة 2007 مع تمرير الدولة لقانون يقضي بفصل التوظيف عن التشغيل.

خرج الممرضون في إطار تنسيقيات للنضال منذ أكثر من ثماني سنوات، لصد هذا الهجوم وللمطالبة بحقوقهم المسلوبة والمهدورة. وبحفز من سياق وطني؛ حراك 20 فبراير ونضالات طلبة الطب والأساتذة المتدربون، استأنف الممرضون نضالاتهم من جديد.

حركة الممرضين: نضالات ومكاسب جزئية

جرى تشكيل لجنة وطنية للتنسيق بين معاهد التكوين من خريجي فوج 2004-2007 استطاعت إنجاح مقاطعة لامتحانات التوظيف سواء المنظمة من طرف الوزارة أو المستشفيات الجامعية.

مع استمرار المعركة انخرط فيها طلاب المعاهد وخاضوا عدة ضالات محلية وجهوية ووطنية، على شكل وقفات ومسيرات واعتصامات. أثمر هذا الحراك اتفاقا مع الحكومة يقضي بتشغيل الأفواج الثلاث كاملة 2007-2008-2009 مقابل ذلك اجتياز مبارة شكلية للتوظيف.

واستمر حراك الممرضين سنة 2011 مدفوعا بالدينامية النضالية التي أطلقتها حركة 20 فبراير بموازاة النضال النقابي رافعا مطالب جديدة؛ بالإضافة إلى تشغيل العاطلين فوج 2010 وإرساء النظام الجامعي إجازة- ماستر- دوكتوراة مع المعادلة العلمية والإدارية لدبلوم الدولة في التمريض بسلكيه الأول والثاني وتغيير قانون مزاولة مهنة التمريض وإحداث هيئة مهنية.

توج هذا النضال بتوقيع 4 نقابات (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغلين، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب) على محضر اتفاق 5 يوليوز 2011 مع الوزارة، تضمن كل المطالب التي رفعتها الحركة.

على اثر إصدار وزير الصحة لمشروع مرسوم مغير للنظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين بوزارة الصحة، وذلك من أجل فسح المجال لحاملي شهادة التقني المتخصص في إحدى الشعب الطبية المسلمة من مدارس التكوين المهني الخاص للولوج إلى سلك الممرضين، وبالتالي التوظيف ضمن هيأة الممرضين في القطاع العمومي والمصادقة عليه في مجلس حكومي يوم 6 شتنبر 2012، انطلقت من جديد شرارة نضال الممرضين.

استطاع الممرضون التوحد في إطار يجمع بين طلبة المعاهد والمعطلين والممرضين الممارسين يسمى لجنة التنسيق الوطنية للممرضين وطلبة معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي وخاضت أشكال نضالية بطولية من مقاطعة للدروس النظرية والتطبيقية لثلاث أشهر من شتنبر 2012 إلى دجنبر 2012 وتنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية وطنية وجهوية لقيت تجاوبا كبيرا في صفوف شغيلة التمريض.

رفعت التنسيقية مطالب التشغيل وتنفيذ محضر اتفاق 5 يوليوز. أثمر هذا النضال بعض المكاسب من بينها: إرساء النظام الجامعي ابتداء من الموسم الجامعي 2013-2014 وتغيير «معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي إلى مؤسسات للتعليم العالي غير تابعة للجامعة تسمى معاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة وإحالة مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بمهنة التمريض على البرلمان سنة 2015. مما انعكس سلبا على نضالات الممرضين وانحصر فقط في صفوف المعطلين ببعض الوقفات بالرباط مطالبين بالتوظيف.

مع اقتراب تخرج أول فوج بنظام جامعي إجازة ماستر دكتورة وبسلم 10 برزت فئة جديدة للنضال من أجل المعادلة العلمية والإدارية وهم ضحايا مثل ما كان يعرف أصحاب الزنزانة 9 تنظمت في إطار حركة الممرضات والممرضين من أجل المعادلة بدأت بجمع العرائض ثم دخل في أشكال نضالية متنوعة وقفات ومسيرات وندوات وقررت مقاطعة للامتحانات المهنية لهذه السنة.

أية أفاق لنضال أجراء وأجيرات التمريض؟

بدأ منذ سنة 2007 نضال شغيلة التمريض ضد فصل التكوين عن التوظيف والنضال من أجل التشغيل وإرساء نظام إجازة- ماستر- دكتورة والنضال من أجل معادلة الشهادات.

تتجلى نقطة الضعف الرئيسية لهذه النضالات في كونها مبادرات فئوية وهي نتيجة لتقاعس القيادات النقابية عن الدفاع عن مطالب الشغيلة.

رغم بعض المكاسب الطفيفة دلت تجربة التسع سنوات أنه لا يمكن لنضال فئة معزولة أن يوقف دكاكة الهجوم، إن هجوم الدولة شامل ولا تستطيع فئة معينة وقفه لوحدها، إن النضالات الفئوية لا تساهم في مراكمة التجربة إلا بشكل جزئي ومشتت سرعان ما تتبخر، ولا تساعد على بناء ميزان قوى لصالح الشغيلة يمكن من تحصين المكتسبات والاستمرار في الدفاع عن المصالح الحيوية والعامة للشغيلة.

إن النضال الكفيل برد الهجومات البرجوازية يجب أن يرتبط بالنضال العام لكافة الشغيلة ويندرج ضمن إستراتيجية وممارسة نقابيتين بديلتين تضعان حدا لسيرورة الانقسام والتفكك وتساهمان في بناء نقابة مستقلة ديمقراطية جماهيرية تقدمية مكافحة تجمع كافة الشغيلة الصحية بكل فئاتها وتمد الجسور مع كل الأجراء بالقطاع العام والخاص.

لا يعني هذا تجاهل هذه النضالات الفئوية واتهامها بالانتهازية أو محاربتها بدعوى الفئوية كما تفعل بعض القيادات النقابية أو الشلل العصبوية بل وجب دعمها والانخراط الفعال في نضالاتها، فبالتجربة فقط يرتقي وعي الكادحين.

الأساتذة المتدربون: القمع والمناورة لن يمنعانا من تحقيق النصر

14 أبريل 2016

بقلم: أيوب المدرس

راهنت الدولة المغربية على الزمن لإنهاك الأساتذة/ آت المتدربين/ آت ليقبلوا صاغرين قراراتها الظالمة فكدبتها الوقائع. لقد أطلقت حملة إعلامية واسعة قسمت أدوارها بعناية بين المريدين الحزبيين في مواقع التواصل الاجتماعي وتصريحات زعماء حزبيين عيونهم على الانتخابات القادمة، وكذا صحافة مستقلة عن قضايا الشعب وفي خندق كل من يتولى التحكم في صنبور الدعم والإشهار، فحصدت الفشل. وأقدمت الدولة على منع المناضلين من السفر بالضغط على أرباب الحافلات ولاحقا بإصدار مذكرات رسمية، وبطشت بمسيرات وحركت مذكرات اعتقال وفضت بالقوة اعتصامات، وهددت أنها لن تدخر جهدا في البطش بما رأته تهديدا لسلمها الاجتماعي، كل ذلك لم يسهم إلا في تعزيز قوة المعركة ومتعها بتعاطف شعبي واسع.

الدولة المغربية في مأزق: البحث عن مخرج؟

تحول مركز الضغط إلى خندق الدولة المرتبكة في وجه حركة نضالية ميدانية لا علامات عن خفوتها ومواعيد هامة في الأفق منها تأمين موسم دراسي ومحطة انتخابية حاسمين، ولاحقا تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ ومتابعة جديد قضية الصحراء.

لم تعد الدولة تطيق مواصلة تحمل ضغوط نضال الأساتذة/آت المتدربين/آت فقد وقعت في الفخ ولا خيار إلا إيجاد مخرج فوري من المأزق. لذا ليست التهديدات الصريحة والخطيرة التي تضمنها بلاغ الوزير الأول سوى دليل عن درجة التوتر الحاد النابع من حجم الضغوط المنهالة على رأس الحكومة التي ورطها الوزير الأول نفسه بتصريحاته المتعجرفة. إن التهديد والقمع الأخيرين هما تكملة لعديد من مبادرات الوسطاء غايته وضع السلم أمام الدولة لتنزل من الشجرة.

لا تريد الدولة أن تفقد هيبتها، بلغة أخرى تريد أن لا تتلقف حركات نضال أخرى الدرس وتسعى لإجبار الدولة على التراجع، لكن وقائع الصراع أكبر من ما يدور في مخيلة خدام الدولة المتعددة مواقعهم، فالأمر يتعلق بتلبية مطالب ملموسة كان بإمكان الدولة تحقيقها فرفضت والآن ستخضع بفعل النضال .

توقيع اتفاق أولي: انتصار جزئي في حاجة إلى تحصين

كشفت معركة الأساتذة/آت المتدربين/ آت حقيقة ميزان القوى الفعلي، فقدت مرت خمسة أشهر على انطلاقها بهدف مركزي إسقاط المرسومين المشؤومين الدين يمسان بالمدرسة العمومية ومكاسب الوظيفة العمومية في ربط التكوين بالتوظيف وتلك مطالب في صلب مهام التنظيمات النقابية والشباب الجامعي وحركة النضال ضد البطالة. إلا أن واقع الحال أن الأساتذة/ آت المتدربين/آت ظلوا وحيدين باستثناء تضامن جزئي لأفراد وليس نابع من إنزال تلك الحركات بثقلها في المعركة. الانتصار التام ممكن لكنه مشروط بتعديل ميزان القوى بانخراط حركات نضال أخرى معنية بإسقاط المرسومين وهو ما لم يتحقق لكون قسم منها فضل أن يكون وسيطا بهدف الوصول لحل وإنهاء حركة نضال تشكل إحراجا له في وجه قاعدته والباقي تعوزه القدرة لوضعه الذاتي المتآكل.

إن رفض الإدماج عبر دفعتين وفرض تشغيل الأساتذة/آت المتدربين/آت دفعة واحدة يلقى إجماعا واسعا في صفوف الأساتذة/آت المتدربين/آت، وهو نصر أولي انتزع بتضحيات نضالية كبيرة.

لم تسقط معركة الأساتذة/آت المرسومين الكارثيين لكنها أرغمت الحكومة على التنازل في إطار مساومة نضالية أملاها ميزان القوى الإجمالي، وللقاعدة المنخرطة في النضال كامل الحق والسيادة في اتخاذ القرار الملائم بكل حرية وليس لأي مناضل سوى مساندتها في دلك، لكن أهم شيء هو ضرورة اليقظة والحذر من فخاخ والأعيب الدولة، فلن تغفر أبدا للأساتذة المتدربين جرأتهم وشجاعتهم في تحديها، وستعمل جاهدة على إفراغ الاتفاق من أي مضمون، فالأوراق الموقعة والتصريحات العلنية وحتى الأحكام القضائية ليست حجة على دولة تنتهك في كل لحظة ما تسنه من قوانين والتزامات وعهود. الضمانة الوحيدة بقاء حركة النضال موحدة متأهبة لمواصلة معركتها حين ما تلوح علامات الخديعة.

إن تدبير اللحظة الحالية من عمر المعركة حاسم بشكل جلي، وعلى المناضلين فتح نقاش ديمقراطي واسع وتمكين كل المنخرطين من المعلومة وفسح المجال أمام الجميع لطرح ما يراه ملائما لتحقيق مكاسب للحركة النضالية وعلى التنسيقية الوطنية بسط منظورها لتدبير التفاوض في ارتباط مع تعزيز قوة المعركة وتعميمها والإنصات بكل أريحية ورفاقية للآراء ووجهات النظر المختلفة، ويكون موجهها مصلحة الحركة في تحقيق الانتصار.

على الحركة المناضلة أن لا تبدي أي علامة ضعف بالسعي للتوصل إلى اتفاق كيفما كان، وعليها إدراك أن الدولة في حاجة إلى حل يخرجها من المأزق، وفي نفس الآن عدم الاكتراث، وعدم الخوف من المزايدة العنترية ممن تواروا كل هده الشهور مترقبين اللحظة المناسبة للتخوين والضرب في الحركة المناضلة بمبرر أنها استسلمت ويطالبها باجترار المعجزات محلقا بعيدا عن تناول المعطيات الموضوعية إرضاء لهواجسه الذاتية الخاصة...

ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال.

أيوب المدرس

الأطفال منقذون صغار وأداة لمراكمة الأرباح والثروة

• بقلم: فودة إمام

مراكمة الأرباح في بلد متخلف وتابع مثل المغرب يكون على حساب استغلال البشر إلى أقصى الحدود، ساعات عمل طوال بشروط مزرية مع غياب تام لأبسط الحقوق...

صفة الاستغلال البشع ليست حصرا على بلدان العالم الثالث، بل هي أكثر حدة وأشد قساوة من بقية البلدان الرأسمالية الصناعية، نظرا لتواجد منظمات نضال عمالية قوية قاتلت في فترات سابقة من أجل تحسين شروط الاستغلال.

إلا أن الاستغلال يكتسي بعدا خطيرا في البلدان المتأخرة، حيث يكون حظ النساء أكثر مأساوية من نظرائهن في بقية البلدان المنوه بها. كما يجري استغلال مفرط للأطفال في المعامل والحقول الزراعية وحتى في الأوراش الكبرى(المقاهي والموانئ ومحطات القطار...) في المدن العملاقة مثل(نيودلهي وشنغاي والقاهرة والدار البيضاء...) .

في النص التالي سنعمل على تحديد بعض أوجه وأسباب كارثة استغلال الأطفال في المغرب مقدمين مساهمة أولية من منظور طبقي في فهم الظاهرة، التي تحتاج إلى بحث شامل لفهم ظروفها وحجمها ومدى انعكاساتهاالخطيرة.

الأطفال منقذون صغار في دوامة

الرأسمال:

يعتمد دخل غالبية الأسرة المغربية على ما تنجه الأرض من محاصيل فلاحية موسمية، في المناطق السهلية التي تستقر بها كثافة سكانية مهمة. في هذه الربوع ونظرا إلى الحاجة المتزايدة إلى اليد العاملة الزراعية ونظرا لتكلفتها العالية، يجري تكثيف استغلال الأطفال في الحقول «العائلية» لمساعدة الأسر وأيضا كأجراء.

نشرت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014 وهي مؤسسة رسمية تابعة كليا لدولة البرجوازية، معطيات بحث جاء فيه أن أكثر من 70% من الأطفال العاملين يتمركزون في المناطق السهلية الفلاحية الكبرى في البلاد(عبدة وتنسيفت والحوز والشاوية) [1]. هذه السهول هي ما أطلق عليه المعمرون «المغرب النافع» أي مصدر الخيرات المنهوبة وهي ممتدة على مساحة آلاف الهكتارات. مساحة شاسعة تحتاج كذلك إلى آلاف السواعد من العمال الزراعيين. تدفع ظروف القهر الأسر والعائلات المغربية إلى حرمان أبنائهم من الذهاب إلى المدرسة وحقهم في التعلم، قصد المساعدة في توفير لقمة العيش. هكذا يكون الأطفال الصغار أدوات إنقاذ الأسر المعدمة في تفادي المزيد من الهلاك والانحدار إلى الهاوية والتفكك الكامل بفعل اشتداد الأزمة الاقتصادية.

يلقي المجتمع المغربي الطبقي تكاليف وأعباء ثقيلة على كاهل الأطفال الصغار مع حرمانهم من التعلم والمعرفة فمنهم حوالي 24.2% أميون حسب إحصاء المندوبية و76,8% منهم لا يتوفرون على أية شواهد(مهنية أو دراسية)، هذه الأرقام تعطي صورة كارثية على ما ترتكبه آلة الرأسمالية في حق الأطفال المغاربة وما خفي أعظم بكل تأكيد.

يعيش الأطفال (ذكورا وإناث) ظروف مأساوية في الحواضر الكبرى مثل الدار البيضاء، التي يلتحق بها عشرات الآلاف منهم قادمين صحبة ذويهم أو عبر وسطاء وسماسرة للعمل، إما في المنازل لدى الأسر الميسورة بمقابل شهري زهيد، أو للاشتغال في أوراش الحرف دون أدنى شروط السلامة (الحدادة والنجارة والبقالة...).

كل هذا الظلم المسلط على الصغار تضاف إليه مصائب أخرى لا تقل خطورة مثل الاغتصاب والتحرشات والاستغلال الجنسي... زد على ذلك ظروف العمل في المنازل بالنسبة للإناث الصغيرات.

أطفال من أجل مراكمة الأرباح

في ظل نظام يجنح نحو الربح بشكل محموم ليس هناك أية إمكانية ولو ضئيلة في التوقف النهائي عن الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وما يترتب عليه من أضرار نفسية واجتماعية.

ينظر إلى الأطفال المشتغلين كيد عاملة منفلتة من أية قوانين تضمن لهم الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية. ليس في مصلحة البرجوازية قطع دابر استغلال الأطفال مادامت تعتصر الأرباح من عملهم المضني غير المعترف به. فالأطفال الإناث يشتغلن كربات بيوت ويسهرن على راحة الأسرة(تنظيف وطعام واعتناء بالصغار...) وإعدادها ليوم عمل أخر، إنه دور بالغ الأهمية في الاقتصاد البرجوازي.

من المضلل أن نعالج المسألة من منظور قانوني، كأن صياغة نصوص قانونية كافية للحد من الظاهرة. المسألة أعمق من ذلك بكثير، فآلاف الأطفال يساهمون في حمل وزر منشآت خدماتية أو صناعية بأجور هزيلة وبعيدا عن المنظمات العمالية.

استغلال الأطفال بعيدا عن كشف حجم الظاهرة وبعيدا عن أعين النقابات هو كنز ثمين للمستغلين (بكسر الغين).

ما العمل لإنقاذ الصغار من جحيم **الاستغلال؟**

ليس هناك مخرج من الكوارث الاجتماعية التي تفرزها الرأسمالية من بطالة جماهيرية ودعارة وفقر مدقع وتدمير البيئة واستغلال الأطفال... غير الإعداد لبديل اجتماعي أخر عن الرأسمالية، يضمن للجميع الحق في حياة أمنة وكريمة ويضمن للأطفال الحق في طفولة أمنة غير مغتصبة.

بديل يتطلب منا الجهد لإعداد شروطه الذاتية والموضوعية فلنضع الخطوة الأولى على طريق هذا البديل بالتشهير بأوضاع الاستغلال وظروف العيش القاهرة لملايين من البشر على رأسهم الأطفال أمل المستقبل في كل تغيير.

هوامش:

-[1]بحث يرصد ظاهرة تشغيل الأطفال في المغرب، محمد الراجي، هسبريس.

الفقر والحكرة يحولان النساء إلى جثث متفحمة

• بقلم: إلهام

تعيش النساء حالة من الاضطهاد سواء داخل الأسرة أو في مجال عملهن، ممارسات أصبحت جزء من مجتمع قائم على استغلالهن وعاجز عن تقديم بدائل لحياة أفضل لهن. وضع تفضحه مواقع التواصل الاجتماعية، بين حين وآخر تطفوا حكاية امرأة تعرضت للعنف سواء المادي أو الجسدي. وأمام تأزم الوضع الاجتماعي وإنسداد الأبواب تلجأ الأكثر قهرا من النساء إلى الانتحار كطريقة للاحتجاج والغضب، كان أخرها حالة «مي فتيحة بائعة البغرير» وسبقوها نساء الكثيرات. ليست هذه هي الحالة الوحيدة، لكنها من بين القلائل التي سلط عليها الإعلام، بينما تموت وتذبل آلاف النساء في صمت نتاج شدة الاستغلال وحدة الاضطهاد، سواء في أماكن العمل أو في بيت الزوجية وفي الشارع؛ حالات الانتحار الفردية نتاج أكثر من أن يغطيها الإعلام. إنهن فئات واسعة من النساء أقصين من فرص التعليم بسبب الفقر والقمع الذكوري للمجتمع، أنشئن ليصبحن ربات بيوت إلا أن ظروفهن الاجتماعية وثقل مسؤولياتهن فرضت عليهن الخروج للعمل. نساء أغلبهن مطلقات وأرامل وأمهات عازبات أو متزوجات اضطرهن المدخول القليل للزوج أو انعدامه للخروج بحثا عن لقمة تسد رمق أسرهن. أزيد من مليون أسرة تعيلها نساء، تعتمد أغلبيتهن على توظيف مهارتهن اليدوية كبيع الخبز أو خياطة وبيع الملابس أو بيع الحلويات.. الخ أعمال تقام على الرصيف معرضات بذلك لمضايقات وتحرشات، ولأمراض، بالإضافة الى ساعات العمل الطويلة. تكافح النساء لجني مبلغ لا يكفي للمأكل والملبس والنفقات المدرسية والصحية، في الوقت الذي يجب على الدولة توفير هذه الخدمات بالمجان، لكنها بدلا من ذلك تحرمهن من هذا المصدر الزهيد للعيش، بمصادرة سلعهن وتهديدهن والمس بكرامتهن وتعنيفهن جسديا. هذا هو السياق الذي أقدمت فيه إحدى هؤلاء النساء الكادحات، بالانتحار حرقا احتجاجا ليس فقط على ظروف عيش قاسية، وإنما أيضا احتجاجا على حكرة «رجل سلطة» هددها بالقتل بعد أن حرمها من مصدر رزقها. وزيرة اللاتضامن ضد حقوقة المرأة اضطرت نسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة و الأسرة والتنمية الاجتماعية بعد الحملة الإعلامية والتضامنية مع حالة «فتيحة» إلى الرد في جلسة عمومية بمجلس المستشارين وبالأرقام مؤكدة أن الفقر لا يوجد بالمغرب مقدمة أرقاما ونسب.

يعني هذا حسب الوزيرة أنه ليس هناك من يعاني من الفقر والتهميش في المغرب، لكنها تناقض نفسها وتقوم بجرد مجموعة من الصناديق والبرامج التي انشأتها الدولة لمساعدة «الفقراء والمهمشين»!! و تتساءل السيدة الوزيرة كيف يمكن أن يقع هذا لمي فتيحة؟ مداخلة الوزيرة تحمل تناقضا كبيرا، فإذا لم يكن هناك فقر بالمغرب وتهميش، فلماذا تقوم الحكومة بإنجاز صناديق ومبادرات «لمحاربة الفقر». الحقيقة أن هذه المبادرات والصناديق موجهة للتخفيف من الآثار الاجتماعية لسياسات مدمرة للحقوق والمكاسب، وهي مشاريع أقيمت لتعويض دور الدولة التي انسحب من واجب توفير الشغل وشروط تعليمية جيدة وتطبيب مجاني وسكن لائق. إحراق الذات ضد الكحرة لا تنتحر الكادحات إلا حين يصلن إلى مستويات فظيعة من اليأس، وليس حرق الذات مجرد احتجاج على الفقر، فالنساء- مثيلات مي فتيحة- يواجهن الفقر يوميا دون انتظار صدقات وإعانات دولة الاستغلال والاضطهاد.

تؤكد حالة المنتحرة ومثيلاتها الكثيرات، بهتان ما عملت الدولة منذ عقدين على تسييده من قطيعة مع ماضي «الشطط في استعمال السلطة»، وأساطير «العهد الجديد للسلطة»، فالحكرة وامتهان الكرامة التي تعرضت له «فتيحة» من طرف ممثل الاستبداد [القائد] هو الذي جعلها تفضل الموت على تقبل الذل والهوان. هذا النوع من الاحتجاج ليس بالجديد، فقد سجل تاريخ النضال بالمغرب أن حتى حركات منظمة قد تلجأ لهذه الأساليب، مثل إقدام مناضلي بعض فروع جمعية المعطلين على شرب السم، أو إحراق المكفوفين لذواتهم. وحتى في عز أقوى النضالات الجماهيرية بالمغرب (20 فبراير) أحرقت فدوى العروي نفسها في سوق السبت بإقليم الفقيه بنصالح احتجاجا على إقصائها من الاستفادة من السكن. إحراق نظام الاستبداد لا إحراق الذات إن أوضاع البؤس والاستغلال متظافرة مع تخلف سياسي شديد ونقص في تأطير هذه الأقسام من الكادحين من طرف منظمات النضال، سيولد مآسي شبيهة أو أكثر مأساوية من حالات الانتحار التي تنقلها وسائل الإعلام بشكل متواتر.

لن تجد الكادحات حلا في إحراق الذات، فنظام إجرامي يجوع الملايين ويقتل العشرات من حيرة أبناء الشعب بدفعهم للهجرة السرية في قوارب الموت، نظام يعتقل ويقتل ويشرد، لن تؤثر فيه أجساد فردية تشتعل احتجاجا أو هروبا من واقع غير متحمل. على النساء الكادحات أن ينتظمن للنضال من أجل حقوقهن وضد تعسفات واضطهاد رجال السلطة الاستبدادية، كما تجرأ «الفراشة حين أسسوا تنسيقياتهم المحلية والوطنية. لا يجب على المضطهدين أن يتحملوا مسؤلية الاستغلال الذين يتعرضون له، بإحراق ذواتهم والإقدام على الانتحار، بل عليهم التوحد النضال من أجل إحراق أسس هذا النظام الاستبداد الظالم ودك أعمدته القمعية. يجب على الكادحات تأسيس لجانهن وتنسيقياتهن والنضال من أجل حقوقهن الأولية كفئة (إقامة بنيات تحتية تستوعب هذه الفئة من المهمشين كالأسواق أو محلات تجارية أو أكشاك) ومن أجل محاكمة كل متورط في دفع النساء الكادحات إلى الانتحار وإحراق الذات.

جريدة المناضل-ة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي/ الهاتف 06.41.49.80.60 /
الإيداع القانوني: 214-04 / التصفيف والإخراج الفني:
هيئة تحرير المناضل-ة/ السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 الكدير/ حساب بريدي: 793388D
البريد الالكتروني: mounaila2004@yahoo.fr

نضال طلاب تطوان دروس و عبر جارية

من أجل نهوض طلابي منظم وشامل وكفاحي ومسير ذاتيا

• بقلم، خ.أ

تعليم جامعي عمومي عليل، و في الأفق جامعة لحصد الأرباح وخدمة حاجات رأس المال

كباقي طلبة المغرب يعاني طلاب كلية العلوم بتطوان من نتائج سنوات من التقشف في ميزانية قطاع التعليم العالي التي لا تلبي الحد الادنى من حاجات تعليم عال يليق بهذا الاسم، خاصة مع التزايد الكبير في عدد الطلبة، الذي أدى إلى تعميم الاكتظاظ الحاد في المدرجات والحجرات وإلى نقص مزمن في البنايات والتجهيزات الضرورية للتحصيل العلمي ولحياة طلابية لائقة من قبيل السكن والمطعم الجامعيين ووسائل النقل الكافية والمناسبة.

مع بداية الدخول الجامعي انطلقت دينامية نضالية حول الملف المطلبي جرت بها العادة كل موسم جامعي. لكن دينامية أكثر كفاحية ابتدأت مع نهاية الأسدس الأول حول ملف مطلبي جاءت على رأس نقاطه التراجع عن النقطة الموجبة للرسوب - وهو مكسب تم فرضه في سياق نضالات 20 فبراير -2011 بالإضافة إلى مطالب أخرى مادية وبيداغوجية، لكن تعنت الادارة ومحاولتها حرمان الطلبة من متابعة الدراسة من خلال التحكم في معايير التقويم والتنقيط وبالتالي بالمعدلات وبعدد الناجحين، سعيا لإنفاذ خطة الطبقات السائدة الرامية للحد من فرص ولوج أبناء الأجراء والكادحين للأسلاك الأعلى من التعليم الجامعي، ضمن الاطار العام لتنزيل الخطة الاستراتيجية الذي من بين أهم خطواتها فرض رسوم التسجيل الجامعية ومزيد من الخوصصة.

النضال هو الحل

لكن الطلبة والطالبات أطلقوا دينامية نقاش واحتجاج توجت بمقاطعة امتحانات 22 فبراير 2016. و هو قرار نوقش واتخذ في لجان الأقسام والشعب مما وفر شروط نجاحه من خلال المشاركة الواسعة فيه. حيث كل شعبة تجتمع على حدى للبث في جدول الأعمال الذي وضع داخل حلقية نقاش جماهيرية و بعد نقاشات الطلبة و الطلبات داخل الشعب يتم العودة بالخلاصات للحلقية لصياغة خلاصة تركيبية.

هذه المقاطعة التي عرفت مشاركة كبيرة وصاحبها اعتصام أطلق عليه «اعتصام دراسي» لأن الطالبات والطلاب حولوه لمجال للنقاش والمطالعة والإعداد للامتحانات في تكذيب لادعاءات الادارة، ومن لف لفها بكون الطلبة لا يرغبون في الدراسة وبأنهم مجرد مشاغبين. مرت المقاطعة في جو نضالي مميز وفر للمعركة حاضنة طلابية متماسكة وعازمة على الاستمرار.

رغم هذا النجاح لم تفتح الادارة أي حوار جدي مع ممثلي الطلبة ولم تستجب لمطالبهم العادلة واكتفت بالدعوة لدورة استدراكية استثنائية، يوم الثلاثاء 15 مارس 2016، لكن هذه المرة استقدمت إدارة الكلية، البوليس ليشرف على تنظيم الدورة الاستدراكية الثانية بشكل مباشر وسافر، هكذا تم منع دخول الطلبة غير المعنيين بالدورة الاستدراكية، الذي يتابعون الدروس والاشغال التطبيقية والتوجيهية وأعمال البحث في المكتبة، و لم يسمح بالدخول للكلية إلا لمن يحمل بطاقة الطالب وبطاقة التعريف الوطنية وموجود على لوائح سلمتها الادارة لقوى القمع، التي استقبلت الطلبة المسموح لهم بالدخول بسيل من السباب والاستفزازات، وليكتمل المشهد باحتلال المقدمين والبوليس ساحة الكلية وممراتها لإرغام الطلبة على الدخول للمدرجات التي بدورها توجد تحت حراسة البوليس في محاولة لتكسير المقاطعة التي قررها الطلبة بشكل ديمقراطي بعد تعنت الادارة ورفضها لكل حوار ولتلبية المطالب الطلابية البسيطة.

تحت المطارق يتصلب الحديد

هذا الاذلال وهذه الأهانة التي خططت لها ادارة الكلية مع السلطات القمعية، ما كان لها ان تمر دون رد، وما كان للشباب الطلابي أن يغفرها ويقبلها، هكذا رفض الطلبة داخل المدرجات إجراء الامتحانات بشكل مطلق تحت التهديد والقمع والاستفزاز البوليسي، والاستعداد الذي تبديه عناصر القمع التي أحاطت بالكلية وأحالتها لثكنة عسكرية، في استعراض كبير للقوة لم يستسغه شباب ذاق مذاق الحرية خلال حراك 20 فبراير 2011، وساءه ما يراه من استعداد الدولة لصرف الاموال على شراء تجهيزات قمعهم وليس تلبية ملفهم المطلبي البسيط، هكذا لقن الطلبة والطالبات من يراهن على خنوع الشباب درسا في الصمود والتنظيم و التضامن، لم تجد معه السلطات القمعية بدا من الانتقام باعتقال أزيد من سبعين طالبا احتفظت بثمانية منهم لتقديمهم للمحاكمة.

نفس جديد للمعركة ... و قناع الديمقراطية البورجوازية يذوب أمام طلاب و طالبات شجعان

ما كانت تعتقده ادارة الجامعة والسلطات القمعية غارة قاصمة لمعنويات الطلبة، ستقتل جنين النضال في المهد، أصبح عنوان معركة نضالية لافتة ومميزة، حققت نجاحات معنوية كبيرة. هكذا عرفت الدينامية النضالية نفسا جديدا من خلال المقاطعة الشاملة للدراسة وتدشين أشكال نضال وتضامن متنوعة مع المعتقلين الطلاب واستقبال عائلاتهم والقيام بمسيرات ووقفات في الشارع للمطالبة بإطلاق سراحهم، لكن السلطات ستستعمل قضاءها للحكم على الطلاب بالسجن، أربع منهم سنة نافذة وأربعة آخرين 6 أشهر نافذة صبيحة فاتح أبريل 2016، بينما لم يحرك قضاء الأغنياء ساكنا لملاحقة مهربي الاموال ومستوطني الجنات الضريبية في باناما و سويسرا وغيرهما.

لم ينل النطق بالحكم، المختار توقيته بعناية من قبل قضاء التعليمات ليصادف عشية العطلة الجامعية في العشرة الأيام الاولى من شهر أبريل، من عزيمة الطلبة والطالبات على التضامن مع رفاقهم المعتقلين، هكذا نظموا سلسلة من الوقفات في المدن التي ينحدرون منها، والتي عرفت تعاطفا شعبيا ومشاركة مهمة من طرف الطلاب واطارات النضال المحلية، كعربون وفاء اتجاه المعتقلين وللمطالبة بإطلاق سراحهم. رغم أن الوقفات التي عرفتها مدن طنجة والشاون ووزان وأصيلة تعرضت للمنع والقمع. بينما تم تنظيم وقفات تضامن في العرائش والقصر الكبير والرنكون و زومي.

دفع استمرار المقاطعة الشاملة إلى حين إطلاق المعتقلين، الادارة الجامعية للقبول بالحوار(بدعوة ووساطة من نقابة الأساتذة) لكنها ظلت تناور وتراهن على الوقت لكي يدب الوهن في المعركة فيسهل عليها تفتيتها من الداخل من خلال استخدام التدخلات البوليسية لبث الفرقة والخصومات وسط الطلبة وإثارة نقاشات هامشية مشوشة، لكن نضج الطلبة والتسيير الديمقراطي ومشاركتهم الواسعة في التقرير والتنفيذ هو ما سمح بتحصين المعركة وتصحيح النواقص في الوقت المناسب.

حاولت السلطات القمعية المماطلة في تقديم الطلبة أمام محكمة الاستئناف، لكن المناضلين تفطنوا للأمر وفرضوا ذلك من خلال وقفات بوسط المدينة وامام العمادة يومي الخميس والجمعة 20 و 21 أبريل 2016. مما جعلهم يعجلون بالمحاكمة، هكذا مثل الطلبة المعتقلون أمام محكمة الاستئناف يوم الاثنين 25 أبريل 2016. لمن المحاكمة تم تأجيلها إلى غاية يوم الاثنين 2 ماي 2016، وقد رفض طلب المتابعة في حالة سراح.

تطوان في 25 أبريل 2016

الأساتذة/ات المتدربون/ات: صمود وانتصار

• بقلم، الطلبة الثوريون- أنصار تيار المناضل-ة

عشتم/تن خلال خمسة أشهر نضالا بطوليا ضد المرسومين الوزاريين المشؤومين، الذي يقضي أحدهما بفصل التكوين عن التوظيف، ويقضي الآخر بتقليص المنحة لأزيد من النصف.

انطلقتم في معركتكم النضالية أواخر شهر أكتوبر، بعد تعبئة واسعة في جميع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وبعد اقتناع معظم الأساتذة/آت بضرورة النضال من أجل تحصين الحق في الوظيفة العمومية، والحق في تعليم عمومي مجاني، تنظمتم في تنسيقية وطنية للأساتذة/آت المتدربين/آت، وعقدتم مجلسكم الوطني وسطرتم برنامجا نضاليا وطنيا، بدأ بالمقاطعة الشاملة للدروس النظرية والتطبيقية.

خضتم في إطار التنسيقية الوطنية للأساتذة/آت المتدربين/آت خلال خمسة أشهر أشكالا نضالية عديدة، ومتنوعة، ميزها الإصرار والإبداع والصمود.

فتحتم خلال معركتكم، الأبواب في وجه كل المتضامنين/آت الغيورين/آت على المدرسة والوظيفة العموميتين، وناشدتم الشعب المغربي بهيئاته السياسية، والنقابية، والحقوقية لمساندتكم ودعم نضالكم ضد السياسات الطبقية السالبة للحقوق.

تعرضتم في مشواركم النضالي لجميع أشكال العنف المادي، والجسدي والنفسي. خلف هذا العنف الذي لم تتردد دولة الاستبداد في ممارسته عليكم، إصابات جسدية ونفسية بليغة في صفوفكم، لا تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا.

رغم القمع، والترهيب، والمنع الذي تصدت به الدولة الطبقية لمطالبكم، واصلتم نضالكم بعزيمة وإصرار قويين.

وأعدتم بذلك النضال، ثقافة الاحتجاج والتظاهر إلى الشارع المغربي، بعد انتفائها مع انكفاء حركة 20 فبراير.

قدمت معركة الأساتذة/آت المتدربين/آت، درسا في التنظيم، والديمقراطية، والابتكار. كما أعادت الأمل في النضال للشعب المغربي الذي حطمت آماله بعد سنة 2011.

انتصرت معركة الأساتذة/آت المتدربين/آت، انتصارا أوليا، وفرضت على النظام الفاسد، الاستجابة إلى مطالبهم/هن.

وفتحت آفاقا جديدة لنضال الشعب المغربي من أجل تحصين مكتسباته التاريخية، المعرضة لتدمير منهجي.

إن انتصار الأساتذة/آت المتدربين/آت، لدليل على صحة شعار "ما لا يأتي بالنضال، يأتي بمزيد من النضال"، وأن تحرر الكادحين، من صنع الكادحين أنفسهم، وهذا رهين بوعي وتنظيم وتوحيد رد المضطهدين/آت، وكفاحيته...

نحن الطلبة الثوريون أنصار تيار المناضل-ة نهنئ الأساتذة/آت المتدربين/آت على انتصارهم في معركتهم البطولية. ونهنئ أسرهم/هن التي ناضلت إلى جانبهم/هن طيلة خمسة أشهر.

وندعو جميع الحركات الاحتجاجية لاستلهام الدروس من تجربتهم/هن النضالية، التي سيشهد لهم/هن بها التاريخ.

لقد هزمتم اليأس والخوف الذي زرعه النظام المستبد، وزرعتم مكانه أملا في غد أفضل، وقدمتم مثالا ناصعا عن النضال، وأبنتم أن لا منقذ سواه.

لنمش على خطوات الأساتذة/آت المتدربين/آت، من أجل الدفاع عن مكتسباتنا.

الطلبة الثوريون أنصار تيار المناضل-ة، 21-04-2016

قمع النضال وحرية التعبير.. سبيل نظام الاستبداد لتمرير هجماته

• بقلم، الطلبة الثوريون- أنصار تيار المناضل-ة

تعمل الدولة جاهدة على استكمال حلقات الهجوم على حقوق الكادحين وقوتهم اليومي (خطة إستراتيجية لتخريب ما تبقى عموميا من التعليم، حرمان الأساتذة المتدربين من حق التوظيف، استمرار استنزاف ثروات الشعب بواسطة المديونية الخارجية..).

تواكب الدولة هذه الهجمات بتشديد قبضتها القمعية وضرب حق التظاهر والاحتجاج لوأد بذور الاحتجاج ومنع تحولها إلى نضال جارف يقضي على مخططاته.

يستمر قمع الدولة البورجوازية لجميع الحركات الاحتجاجية وجميع الأصوات المناضلة التي تعارض سياساتها القاتلة للحقوق، والمصادرة للحريات، ضاربة بعرض الحائط حتى شعاراتها الزائفة حول "حقوق الإنسان والعهد الجديد".

لم يكتفي نظام الاستبداد برفض تسليم جمعية أطاك المغرب وصل إيداعها الوطني، بل قام بمنع تنظيم الجمع العام الدولي للشبكة الدولية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، الذي كان مقررا تنظيمه في المغرب بين 26 و30 أبريل المقبل.

في نفس السياق جرى منع شبيبة النهج الديمقراطي من تنظيم مؤتمرها في قاعة عمومية وفي نفس الوقت قمع مناضلي الحزب والشبيبة.

طيلة خمسة أشهر من نضال متواصل وصمود لا مثيل له للأساتذة المتدربين، واجه النظام مطلبهم العادل بالقمع الشرس وكل أشكال المنع، كان آخرها فض الاعتصامات الليلية بالقوة، كان أكثرها فداحة اعتصام المركز الجهوي بالقنيطرة.

نال الطلبة/ات نصيبهم من القمع الذي تمثل في اجتياح المركب الجامعي ظهر المهراز من طرف قوات القمع التي اقتحمت غرف الطلبة وكسرت أغراضهم وخربت معظم مرافق المركب. كل ذلك دليل على زيف شعارات الديمقراطية والحرية التي يتغنى بها النظام، وهذا ما أكده أيضا القمع الوحشي الذي تعرض له طلاب/ات كلية العلوم بتطوان يوم الثلاثاء 25 مارس الذين يخوضون معركة نضالية احتجاجا على النقط الكارثية.

كل هذه الممارسات تبين حقيقة النظام المستبد الذي يختبئ خلف شعارات العهد الجديد، ودولة الحق والقانون.

إن النضال من أجل الحريات الديمقراطية، التي تسهر دولة الاستبداد على مصادرتها، يجب أن يشمل جميع المضطهدين، فكلما ازداد حجم الهجوم على الحريات، كلما ازدادت الحاجة إلى توحيد جميع المقموعين والمستغلين للنضال من أجلها.

إننا نحن الطلبة الثوريون أنصار تيار المناضل-ة نعلن تضامننا مع طلاب/ات جامعة ظهر المهراز، وطلاب/ات كلية العلوم بتطوان، ونطالب بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين بتطوان.

كما نعلن تضامننا مع شبيبة النهج الديمقراطي ونندد بالحصار والمنع الذي تتعرض له الجمعيات المناضلة، وكل الأصوات المعارضة.

ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد منه

الطلبة الثوريون أنصار تيار المناضل-ة، 26 مارس 2016

دعماً لنضال الشعب الكوردي من أجل الحرية والكرامة: بيان من الاممية الرابعة

أصدر مكتب الأممية الرابعة، بتكليف من الهيئة الأممية المجتمعة في 2 آذار/مارس، البيان التالي:

الكاتب/ة: مكتب الأممية الرابعة.

-1 في صيف عام 2015، قرر نظام أردوغان السلطوي النيوليبرالي الإسلامي استئناف حربه الدامية ضدّ الكورد، وذلك بعد سنتين من المفاوضات مع قائد حزب العمال الكوردستاني عبد الله أوجلان. مع ذلك، كانت آمال الشعب كبيرة جدا هذا الصيف بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في 7 حزيران/يونيو. فقد حصل حزب الشعوب الديمقراطي (حزب وحدوي إصلاحي يساري منبثق من الحركة الكوردية) على 13% من الأصوات. هذه النسبة الاستثنائية التي حصل عليها بعد أن ضاعف عدد أصواته أرغمت حزب العدالة والتنمية على تشكيل حكومة ائتلافية قد تكسر هيمنته في أوساط جهاز الدولة. علاوة على ذلك، منعت هذه النسبة حزب العدالة والتنمية من الحصول على عدد مقاعد يكفي لإدخال تعديلاتٍ على الدستور لجعل النظام التركي استبداديا، وهذا ما يسعى إليه أردوغان ليجعل من نفسه سلطانا.

-2 بدأ أردوغان يُظهر تحوّله نحو القومية المتشددة منذ شهر آذار/مارس عندما أخذ حزب العدالة والتنمية يخسر أصواتا، فتوجّه نحو اليمين المتطرف وأبدى عداءه للمفاوضات، لكنه، وبالدرجة الأولى، ذُعر من الحركات الاحتجاجية في تشرين الأول/أكتوبر 2014 المناصرة للمقاومة في كوباني المحاصرة من داعش/الدولة الاسلامية. أتى انفجار غضب الكورد نتيجة تراكم خيبات الأمل التي سببها رفض حزب العدالة والتنمية اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار "محادثات السلام". أضف الى ذلك سخط الكورد المتأتي من قناعتهم بأن حزب العدالة والتنمية قد ساند داعش، ذلك لأن مجاهدي الدولة الاسلامية استطاعوا طويلا عبور الحدود السورية التركية في الاتجاهين من دون أن يتم منعهم، كما أن المستشفيات القريبة من الحدود قدّمت لهم الرعاية الصحية. ونحن نعلم أن النظام التركي كان وما زال يفضل مجاورة داعش على مجاورة الكورد بشكل مُعلن. أخيرا، أعلن أردوغان أنه "لا وجود لما يسمى بالمسألة الكوردية"، مانعا الزيارات لأوجلان ومعلقاً بالتالي المفاوضات التي بدأت في آذار/مارس 2013.

-3 دعا حزب العدالة والتنمية برعاية أردوغان إلى إجراء انتخابات مبكرة بسبب استياء الحزب من نتائج الانتخابات التشريعية. إلا أنه لا بدّ لحزب الشعوب الديمقراطي أن يضعف ليفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات التالية. ثم وقع هجوم سروج المعزوّ إلى داعش، وتلته عمليات ثأر نفذتها "وحدات محلية" تابعة لحزب العمال الكوردستاني أودت بحياة شرطيين، فسنحتِ الفرصة لشنّ الحرب على الكورد مجددا ولتجريم حزب الشعوب الديمقراطي الذي يُعتبر الفرع الشرعي لـ"المنظمة الارهابية، وهذا أمر مريب. فأجواء الحرب الاهلية وقمع الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية كافة وتجريم الإعلام المعارض وتصاعد الحسّ القومي الذي دفع إلى محاولة ارتكاب مذابح بحق الكورد، كل ذلك أدّى إلى نتيجة ملموسة، ألا وهي فوز حزب العدالة والتنمية السهل في الانتخابات المبكرة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

-4 أصبح نظام الترهيب سارياً منذ ذلك الحين. مكنت دولة الحزب الواحد وقائدها أردوغان جهاز "مكافحة الارهاب" الفاشي والإسلامي التابع للشرطة والدرك من سحق أي مظاهرة أو مقاومة تحصل في كوردستان-تركيا. أعلنت أحياء عديدة في مدن ديار بكر، ماردين، سيماك وهكاري حيث تتواجد ميليشيات من الشباب الكورد التابعين لحزب العمال الكوردستاني (لكنهم ليسوا تحت إمرة الحزب المباشرة) حكماً ذاتياً ديمقراطياً مماثلا لنموذج الحكم في روجافا. خضعت هذه المدن لحظر التجول والحصار والتجويع ودمّرتها الدبابات والمركبات المصفحة لأشهر قبل إعلان الحكم الذاتي. علقت مئات الجثثُ تحت الركام، بعضها متفحّم ولا يمكن التعرّف عليه. أرغم أكثر من مئة ألف شخص على الهرب من منازلهم. بحسب المؤسسة التركية لحقوق الإنسان، قضى 224 مدنيا (بينهم 42 طفلا)، 414 ناشطا و198 عضوا في الشرطة والجيش في الفترة الممتدة بين منتصف آب/أغسطس 2015 وبداية شباط/فبراير 2016.

-5 إن خيار ميليشيات حزب العمال الكوردستاني والحركة الوطنية للشباب الثوري بنقل المعارك من الجبال إلى المدن- خلافاً لتوصيات أوجلان السابقة- قد يثير الجدل حول التكتيكات المعتمدة. في وسط أجواء النزاع، ضَعُفَتْ إمكانية تلقي رسالة حزب الشعوب الديمقراطي الديمقراطية المناضلة المؤيدة للسلام، إلاّ أن هذا الحزب نجح في تمثيل ليس الكورد فحسب، بل شرائح واسعة من الشعب تعارض إغراءات أردوغان الدكتاتورية ومناورات الدولة لأسلمة الشعب.

لكن من البديهي أن هذه المأساة هي من نتاج نظام أردوغان واستخدامه لسياسات مختلفة ضد الشعب الكوردي لتوطيد سلطته. هذه السياسات تقوّي الحسّ القومي لدى الطرفين وتحدّ بشدة من إمكانية العيش المشترك بين الشعبين.

إننا ندين السياسات العدوانية لنظام أردوغان وحزب العدالة والتنمية. نطالب الدولة التركية بوضع حد للمجازر، وبرفع حظر التجول والحصار الجاريين في المدن الكوردية. كما نطالب بتحديد المسؤولين عن الانتهاكات لحقوق الإنسان ومحاكمتهم.

ندعو الدولة التركية لرفع العزل عن عبد الله أوجلان واستئناف المفاوضات مع مختلف مكونات الحركة الكوردية من أجل تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تلبية المطالب الديمقراطية والاجتماعية للشعب الكوردي.

ونحن نستنكر أيضا تواطؤ الامبريالية الغربية وخصوصا الاتحاد الأوروبي. فيبدو هذا الأخير، المرعوب من موجة الهجرة- التي هو أيضا مسؤول عنها بشكل جزئي- مستعدّاً للتعايش مع نظام قمع وقتل، بشرط أن تقبل تركيا بأن تصبح مخيما هائلا لكبح المهاجرين، بعيداً عن أنظاره. نحن نطالب بوضع حد للاضطهاد والملاحقات ضد الحركة الكوردية في أوروبا. يجب إزالة حزب العمال الكوردستاني من قائمة المنظمات الإرهابية في أوروبا وفي كل مكان آخر.

ونعرب عن دعمنا للشعب الكوردي في نضاله من أجل العيش بكرامة، ولحزب الشعوب الديمقراطي الذي يواجه تجريما لم يسبق له مثيل من أجهزة الدولة، ولناشطي/ات اليسار الراديكالي، وللناشطين/ات من أجل السلام والدفاع عن حقوق الإنسان، وللأكاديميين/ات والصحفيين/ات المضطهدين/ات من نظام أردوغان الاستبدادي والقومي والطائفي.

6. إن الحرب التي تشنها الدولة التركية ضد الحركة الكوردية من جهة واستراتيجية حزب العمال الكوردستاني من جهة أخرى، أصبحتا محددتين على أساس التطورات التي تحدث في سوريا.

توطيد وتوسيع الإدارات الخاضعة لسيطرته من خلال حزبه الشقيق حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا (روجافا) هو أكثر أهمية لحزب العمال الكوردستاني من المكاسب التي يمكن أن يؤمنها من خلال المفاوضات مع الدولة التركية، ولا سيما من وجهة نظر تنافسه التاريخي مع خط بارزاني الإقطاعي المؤيد للولايات المتحدة، لتثبيت هيمنته على الشعب الكوردي المقسم بين أربع دول (إيران والعراق وتركيا وسوريا).

أما بالنسبة لتركيا، وفي سعيها إلى تحقيق هدفها بأن تصبح قوة إقليمية مهيمنة في الشرق الأوسط فمنذ بداية الانتفاضة الشعبية السورية، حاول نظام أردوغان، بعد أشهر قليلة على انطلاقها، إجراء نوع من التفاوض بين النظام والإخوان المسلمين، ثم تركزت سياسته الخارجية على المشاركة النشطة في المسألة السورية، مراهناً على الإطاحة السريعة للأسد. تحقيقا لذلك، أيدت تركيا أولا المجلس الوطني السوري الذي يسيطر عليه الإخوان المسلمون والمعارضة الليبرالية. ومع عسكرة الانتفاضة بمواجهة القمع العنيف الذي شنه النظام، لم يتردد في دعم على عدة مستويات (سياسية ومالية ولوجستية وعسكرية وطبية) مختلف الجماعات الجهادية المسلحة بما فيها داعش، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

7. أحد الأسباب الرئيسية لانخراط نظام أردوغان في المعركة من أجل إسقاط الأسد كان وجود الشعب الكوردي الكثيف على الحدود بين تركيا وسوريا. وكان تشكيل حكومة إقليمية كوردية في شمال العراق بعد التدخل الامبريالي في عام 2003 بلا شك إحدى الصدمات السياسية الأكثر أهمية التي مرت بها الدولة التركية. وبالتالي، فمن الواضح أن الخوف من رؤية نفس السيناريو يتكرر بعد تغيير النظام في سوريا هو ما دفع الحكومة التركية إلى محاولة التدخل في الأزمة السورية. ولكن الوضع أصبح أكثر أهمية بعد أن تراجعت القوات المسلحة للنظام السوري من جزء من روجافا في تموز/يوليو 2012، الأمر الذي سمح لحزب الاتحاد الديمقراطي بأن يسيطر على هذه المنطقة على الحدود التركية، وفي وقت لاحق أعلن الحكم الذاتي هناك.

اليوم، الحكومة التركية تنفذ حصارا على الحدود التركية/السورية معرقلة جهود التضامن مع روجافا المنظمة في تركيا وخارجها. ندين استعمال مراقبة الحدود من قبل الحكومات لإحباط مبادرات مدنية ضد الظلم وندعم الحملات ضد هذا الحصار.

-8 إن حزب الاتحاد الديمقراطي الذي نشأ من التوجه اللامركزي لحزب العمال الكوردستاني في عام 2003، لا يزال يعترف بالقيادة الأيديولوجية والسياسية لعبد الله أوجلان. وبعد "ثورة روجافا" إدارة ثلاث مناطق من الجزيرة، عفرين وكوباني تمثل محاولة لتنفيذ استراتيجية عبد الله أوجلان لـ"الحكم الذاتي الديمقراطي" (أو "الفيدرالية الديمقراطية")، والتي كان من المفترض أن تحل محل توجه حزب العمال الكوردستاني السابق إلى ايديولوجية الماركسية اللينينية (التي كان قد تخلى عنها في أوائل التسعينات). ميثاق روجافا أعلن في كانون الثاني/يناير 2013 ويستند إلى العلمانية والمبادئ الديمقراطية والتعددية الثقافية والحرص الشديد على المسألة البيئية. فضلا عن تأكيده على حقوق المرأة والأقليات العرقية والدينية بشكل مثير للإعجاب، وخصوصا في خضم الفوضى السورية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، تبقى جميع هذه الالتزامات جارية إلى حد ما، وبطبيعة الحال إنها تستحق أن تتطور. ومعَ ذلك، في هذه التجربة الإدارة الذاتية الأصلية والتقدمية، نجد أن التعددية السياسية غائبة عمليا.

رغم أن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس لديه وجود تاريخي قوي في روجافا فقد نجح بفرض هيمنته بعد عودته من منفى كوردستان العراق عام 2011، ويعود السبب، في جزء كبير منه، إلى قوته العسكرية، وحدات حماية الشعب. ولم يتردد في استخدامها إما لقمع التيارات الكوردية القومية المحلية المختلفة، فضلا عن شبكات الناشطين/ات الشباب الديمقراطيين/ات الكورد الملتزمين/ات بعمق بالانتفاضة الثورية. نضيف أيضا أنه في بعض المدن مثل الحسكة والقامشلي، حتى بعد إعلان الحكم الذاتي، تواصل التواجد العسكري والسياسي لنظام الأسد .

9. اليوم، مقاومة حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب البطولية في كوباني (أو عين العرب التي ساعدت أيضا في تحريرها منظمات ثورية تركية، والجيش السوري الحر والبشمركة وجماعات كوردستان العراق) ضد بربرية داعش، ساهمت بفرض مكانتهما الدولية التي يستحقونها إلى حد كبير. من المفارقات أن موقف حزب الاتحاد الديمقراطي على الأرض وفعاليته في القتال جعلت منه حليفاً متميزاً، من جهة مع واشنطن، العازمة على عدم الغرق في الفوضى السورية، والتي تتحمل مسؤولية كبرى عن حدوث هذه الفوضى، ومن جهة أخرى حليفا متميزا لموسكو، والتي منذ 30 أيلول/سبتمبر 2015 تشارك في التدخل العسكري في الصراع إلى جانب نظام الأسد الدموي، وإيران وحزب الله اللبناني من أجل زيادة هيمنتها في المنطقة. ومع ذلك، يحاول أردوغان بأي ثمن منع المنطقة الممتدة من أعزاز إلى جرابلس -والتي في جزء كبير منها تحت سيطرة داعش- من الوقوع في أيدي حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكوردستاني، لأنه الجزء الوحيد من حدودها مع سوريا التي لا تسيطر عليها حاليا القوات الكوردية.

وهكذا، فإن قوات سوريا الديمقراطية، حيث وحدات حماية الشعب هي مكونها الرئيسي، بدعم من الغارات الجوية الروسية تقاتل بشكل فعّال جدا الجماعات الجهادية المختلفة، داعش، النصرة أو أحرار الشام وغيرها، أو ما يسمى الجماعات السلفية المعتدلة، المسلحة والمدعومة من المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر. ومع ذلك، هذه التطورات وانتصارات قوات سوريا الديمقراطية تواجه تناقضات بسبب سياسات التحالف العملية على أرض الواقع. هذه الأخيرة يمكن أن تجد نفسها جنبا إلى جنب مع قوات النظام أو في منافسة معها لاحتلال أراضي "العدو".

وعلاوة على ذلك، ونتيجة هيمنة الجماعات السلفية-الجهادية في المناطق المحررة من النظام وفي حالات التداخل بين الجيش السوري الحر، وقوات سوريا الديمقراطية وبالتالي وحدات حماية الشعب غالبا ما تجد نفسها في صراع مع الجيش السوري الحر والميليشيات المحلية المتمردة غير المتجانسة مع بعضها البعض، مما يزيد من مخاطر أن يرى السكان المحليون في وحدات حماية الشعب حليفة للنظام.

يوجد الكثير من الاتهامات ضد حزب الاتحاد الديمقراطي عن مسؤوليته بتشريد السكان العرب في بعض المناطق، استنادا إلى العديد من التقارير والشهادات، تعزز الشعور بالريبة من حزب الاتحاد الديمقراطي، على خلفية التوترات العرقية في مناطق شمال سوريا، والتي استمرت لعقود بين العرب والكورد. وأخيرا، نضيف إن القوى المهيمنة (الليبرالية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين) داخل الائتلاف الوطني السوري المدعوم من تركيا ودول الخليج، تدعم قمع النظام التركي لحزب العمال الكوردستاني، فتتخذ هذه المواقف الشوفينية العربية ولا تقدم أي ضمانة للحقوق الوطنية الكوردية، كل ذلك يفسر انعدام ثقة حزب الاتحاد الديمقراطي بالمعارضة.

10. الأممية الرابعة تؤكد معارضتها لأي شكل من أشكال التدخل العسكري في سوريا وأي خطة امبريالية لتقسيم سوريا. تدخلات الامبريالية العالمية والامبريالية الإقليمية تهدف فقط إلى تعزيز المصالح الذاتية للقوى العالمية والإقليمية وتشكل كارثة إضافية للشعوب في سوريا. نطالب بوقف فوري للقصف الروسي وجميع الغارات الجوية الأخرى، وانسحاب جميع القوات المتحاربة الأجنبية.

نعتقد من ناحية أخرى أنه يحق للشعب السوري الذي يواجه الهمجية الجهادية، أو همجية النظام وكل شكل من أشكال القمع، الدفاع عن نفسه بمختلف الوسائل التي يختارها.

على الرغم من الانتقادات التي قد نوجهها تجاه ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية، فإننا نحيي روحها القتالية بمواجهة القوى الرجعية والجهادية التي هي واحدة من أقطاب الثورة المضادة في سوريا ونعرب عن تضامننا الكامل مع نضال الشعب الكوردي من أجل تقرير مصيره. ونؤكد بشدة على ترابط مصير الشعب الكوردي ومصير الثورة السورية إلى حد كبير. تحرر شعوب المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إسقاط الأنظمة الاستبدادية والتحرر من قبضة القوى العالمية والشركات المتعددة الجنسية، ومن خلال تحالف الطبقات الشعبية لهذه الشعوب.

باريس، 9 آذار/مارس 2016

إصدار جديد ضمن منشورات جريدة المناضل-ة: "مسائل النضال النقابي: فهم ماركسي ثوري"

مايو 2016

مقطع من مقدمة الكتاب

«في خضم الوضع النقابي الراهن، ببلبلته السياسية، وتعدد التأثيرات المتطفلة على حركة العمال، يحتاج مناضلو طبقتنا الأوفياء لعلة وجود النقابات، بوصلة فكرية توجه جهود البناء والنضال. وقد دلت تجربة ما جرت العادة على تسميته «التوجه الديمقراطي» في الاتحاد المغربي للشغل، على الحاجة الماسة، والعاجلة، إلى هكذا بوصلة مستوعبة لدروس الكفاح العمالي عالميا. مد مناضلي طبقتنا الكفاحيين بتلك البوصلة هو الذي حدا بجريدة المناضل-ة لانتقاء نصوص هذا الكتاب، وهي نصوص تلخص أهم دروس حركة تحرر العمال، فيما يخص الجسور بين الأهداف الآنية وغاية التحرر النهائي، وسبل تسيير النضالات ديمقراطيا، ومعضلة البيروقراطية النقابية، وباختصار كل إشكالات عمل الثوريين في النقابات. وهي دروس مستخلصة من فترات تقدم حركة العمال التحررية عبر مسارها الحافل بالانتصارات وبالهزائم، وبهذه أكثر من تلك. قد تبدو هذه النصوص غريبة عن الواقع العمالي اليوم، بما فيه واقع البلدان الامبريالية حيث سجلت الحركة العمالية أخصب تجاربها، لكنها غرابة ظاهرية تعود إلى الحضيض الذي أسقطت فيه الستالينية والاشتراكية الديمقراطية حركة تحرر العمال العالمية، وإلى مصاعب الصعود من ذلك الحضيض في ظل أزمة الرأسمالية العالمية وأزمة مصداقية البديل الاشتراكي. نهدي هذا الكتاب، بما هو مرشد عمل وخلاصة دروس تاريخية، لمناضلي طبقتنا ضحايا العسف البيرقراطي، والقمع البرجوازي، الذين يكدون لتجسيد تقاليد الكفاح العمالي الديمقراطية والثورية، ولغرسها من أجل نجاح العمال في جولات النضال الطبقي اليومية، وأيضا من أجل إمساك العمال أنفسهم بزمام المجتمع برمته وبكل السلطات».

جريدة المناضل-ة